الأمم المتحدة
S/PV.4515

مجلس الأمن

مؤقت

السنة السابعة والخمسون

الجلسة **٤٥١٥**

الخميس، ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، الساعة ١٣/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد لافروف .... (الاتحاد الروسي)

الأعضاء:

أيرلندا	السيد راين
بلغاريا	السيد تفروف
الجمهورية العربية السورية	السيد وهبة
سنغافورة	السيد محبوباني
الصين	السيد تشن شو
غينيا	السيد بوبكر ديالو
فرنسا	السيد دوتريو
الكاميرون	السيد بيلينغا-إبوتو
كولومبيا	السيد بالدييسو
المكسيك	السيد أغيلار سينسر
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد جيرمي غرينستوك
موريشيوس	السيد كونجول
النرويج	السيد كولبى
الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

رسالة مؤرخة ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة (S/2002/431)

02-34037 (A)
0234037

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

رسالة مؤرخة ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة (S/2002/431)

الرئيس (تكلم بالروسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي الأردن واسبانيا وإسرائيل والإمارات العربية المتحدة وإندونيسيا وباكستان والبرازيل وبنغلاديش وتونس والجزائر وجنوب أفريقيا والسودان والعراق وقطر وكندا وكوبا والكويت وماليزيا ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية ومنغوليا والهند واليابان يطلبون فيها دعوتهم للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، أعتزم، دعوة أولئك الممثلين للاشتراك في المناقشة، دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

نظرا لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد يعقوب (إسرائيل) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل الأمير زيد بن رعد بن زيد الحسين (الأردن) والسيد أرياس (اسبانيا) والسيد الشامسي (الإمارات العربية المتحدة) والسيد هدايات (إندونيسيا) والسيد أحمد (باكستان) والسيد فونسيكا (البرازيل) والسيد شودوري (بنغلاديش) والسيد المجدوب (تونس) والسيد باعلي (الجزائر) والسيد كومالو (جنوب أفريقيا) والسيد عروة (السودان) والسيد الدوري (العراق) والسيد البدر (قطر) والسيد هاينبكر (كندا) والسيد ريكويو غوال (كوبا) والسيد أبو الحسن (الكويت) والسيد زين الدين (ماليزيا) والسيد أبو الغيط (مصر) والسيد بنونة (المغرب) والسيد رشوان (المملكة العربية السعودية) والسيد إنخسيخان (منغوليا) والسيد شارما (الهند) والسيد هانيدا (اليابان) المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالروسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة، ستصدر بوصفها الوثيقة S/2002/439 وفيما يلي نصها.

> ”يشرفني أن أطلب إلى مجلس الأمن، وفقا للممارسة السابقة، أن يوجه دعوة إلى المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة للاشتراك في الاجتماع الذي سيعقده مجلس الأمن اليوم الخميس ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ فيما يتعلق بالحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك فلسطين“.

وأعتزم، بموافقة المجلس، دعوة المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة للاشتراك في الجلسة، وذلك وفقا للنظام الداخلي المؤقت للمجلس والممارسات السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس شغل السيد القدوة (فلسطين)، مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالروسية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس استجابة للطلب الوارد في الرسالة المؤرخة ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة، الواردة في الوثيقة S/2002/431.

وأود أن أقول في البداية إن المجلس سيجتمع حتى الساعة ١٩/٠٠. وبعد ذلك، إذا كان لا يزال هناك متكلمون في قائمتي، سنستأنف الجلسة صباح غد.

المتكلم الأول المدرج في قائمتي هو المراقب الدائم لفلسطين وأعطيه الكلمة.

السيد القدوة (فلسطين) (تكلم بالعربية): أشكركم، سيدي، الرئيس على عقد هذه الجلسة استجابة لطلب من المجموعة العربية. لليوم العشرين على التوالي يستمر الهجوم العسكري الإسرائيلي المكثف ضد الشعب الفلسطيني والسلطة الفلسطينية، بالرغم من قراري مجلس الأمن ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢)، وبالرغم من النداءات الصادرة من كل بقاع الأرض لوقف العدوان الإسرائيلي وتحقيق الانسحاب الفوري لقوات الاحتلال الإسرائيلية من المدن الفلسطينية والقرى والمخيمات التي احتلتها قوات الاحتلال منذ بدأ هذا الهجوم العسكري الأخير.

ومع مرور الأيام تتضح النتائج المفجعة للهجوم العسكري الإسرائيلي، خاصة الأوضاع الإنسانية المهولة على الأرض. لقد ارتكبت القوات الإسرائيلية انتهاكات جسيمة لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، بما في ذلك القتل المتعمد للمدنيين والتدمير الخثيث والواسع الذي ارتكبته هذه القوات. إن جرائم الحرب التي ارتكبتها إسرائيل هي جزء من مخطط مقصود لا لتدمير السلطة الفلسطينية فحسب، ولكن لتدمير البنية التحتية الفلسطينية، كوسيلة لتخريب حاضر ومستقبل الشعب الفلسطيني.

وفي مخيم اللاجئين في جنين ذهبت الفظائع الإسرائيلية إلى ما هو أبعد، مع ظهور تأكيدات واسعة على ارتكاب مجزرة ضد سكان المخيم، بما في ذلك النساء والأطفال. لقد أطلقت قوات الاحتلال الصواريخ من طائرات الهليكوبتر على المخيم ذي الكيلومتر المربع الواحد والذي يسكنه خمسة عشر ألف فلسطيني، وأرسلت البلدوزرات لتهدم البيوت، وفي كثير من الأحيان على من فيها من سكان. ولتزيد من فظاعة الجريمة قامت قوات الاحتلال ولأكثر من عشرة أيام بمنع الصليب الأحمر الدولي والهلال الأحمر الفلسطيني ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وكل المنظمات الإنسانية من دخول المخيم وتقديم أي نوع من أنواع الإغاثة مما ضاعف عذابات الجرحى والمدفونين تحت الإنقاض وأهالي القتلى الذين لم يستطيعوا جمع جثث أقاربهم. وحتى الآن تقوم قوات الاحتلال بوضع قيود شديدة على دخول المواد الطبية والغذائية وتمنع المعدات اللازمة والأطقم المتخصصة. ناهيك عن منع الصحافة بشكل عام. وهذا وحده يشكل جريمة حرب يجب أن يقدم مرتكبوها للعدالة.

لقد دعونا في السابق دول العالم إلى إصدار لائحة اتهام بحق الجنرال شاؤل موفاز رئيس أركان جيش الاحتلال الإسرائيلي، وبحق قادة الوحدات العسكرية الإسرائيلية التي ارتكبت قتلا متعمدا ضد المدنيين. نحن نكرر نداءنا ونضيف إليه تحديدا قادة الوحدات العسكرية التي شاركت في مجزرة مخيم جنين.

لقد ارتكبت عبر السنوات الماضية العديد من المجازر بحق الشعب الفلسطيني، من دير ياسين وكفر قاسم إلى مجزرة خان يونس. وكذلك تلك التي ارتبطت بشكل مباشر بشخص يدعى آرييل شارون. كولونيل شارون في قبيه، ووزير الدفاع شارون في صبرا وشاتيلا. يجب أن لا يتكرر ذلك. يجب أن يضمن المجتمع الدولي عدم تكرار ذلك. ويبدأ هذا بموقف حقيقي وجاد تجاه مجزرة جنين.

أريد أن أكون واضحا. أولا، في جنين ارتكبت مجزرة، بغض النظر عن عدد القتلي، وثانيا، ليس فقط جنين. جرائم الحرب ارتكبت في كل مكان. قصف المناطق

السكانية، بما في ذلك كثيفة السكان، بالأسلحة الثقيلة. التدمير الواسع والمهول، بما في ذلك في المدينة القديمة في نابلس وفي جنين وبيت لحم. كل شيء تم تدميره. شبكات المياه والكهرباء، والطرق والمباني، والوزارات المختلفة بأجهزتها وأرشيفها. ثم استخدام الدروع البشرية وجمع الذكور والخطف والاعتقال، بما في ذلك اعتقال حوالي ٥٠٠٠ معتقل ووضعهم في معسكرات اعتقال جماعية. لقد تعرض أكثر من مليون فلسطيني لعقوبات جماعية ما زالت مستمرة حتى الآن، بما في ذلك منع التجول والحرمان من الاحتياجات الأساسية.

ثم يأتي الحصار العسكري المفروض على مقر الرئيس ياسر عرفات، قائد شعبنا ورمزنا الوطني في مدينة رام الله، والحصار على كنيسة المهد، مسقط رأس سيدنا المسيح في مدينة بيت لحم. ناهيك عن القول إن ذلك غير مقبول سياسيا، وأن الأوضاع التي خلفها الحصار غير محتملة إنسانيا. وناهيك عن إنها تشكل انتهاكا فظا وخطيرا للأعراف الدولية، بما في ذلك الأعراف الدينية - ناهيك عن كل ذلك - فإن من المخجل حقا أن تبدو بعض الأطراف وكأنها تتفهم شروطا إسرائيلية لإنهاء الحصارين، وهي شروط تتضمن بحد ذاتها انتهاكات جسيمة لاتفاقية جنيف الرابعة مثل ترحيل الفلسطينيين الموجودين في كنيسة القيامة. وتتضمن انتهاكات جسيمة لما تبقى من الاتفاقات القائمة بين الجانبين، مثل المطالبة بتسليم بعض الأفراد في مكتب الرئيس. إننا ندين ذلك بشدة، وندين أي تجاوب مع هذا الموقف الإسرائيلي الذي يشكل تصعيدا في الرفض الإسرائيلي لتنفيذ قراري مجلس الأمن ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢). إن الجانب الفلسطيني لن يقبل أبدا بأي تفاوض وبأية شروط لتنفيذ القرارين المذكورين ويصر على تنفيذهما بشكل فوري.

لقد أصدرت اللجنة الرباعية في اجتماعها في مدريد قبل أسبوع، وبحضور الأمين العام، بيانا هاما حول الوضع. وقام مجلس الأمن في نفس اليوم باعتماد بيان عبر فيه عن دعم المجلس للبيان الرباعي وعن إصرار المجلس على التنفيذ الفوري للقرارين ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢). لقد استبشرنا خيرا بالبيان المذكور وقبلنا مع اخوتنا العرب أن نؤجل العمل المطلوب من مجلس الأمن لحين رؤية النتائج. ومن المعروف أنه إثر ذلك قام وزير خارجية الولايات المتحدة السيد كولن باول بزيارة المنطقة في محاولة لإيقاف التدهور والسيطرة على الوضع ولإحياء المسار السياسي. من جانبنا عبرنا عن استعدادنا للتعاون الكامل مع السيد باول في التنفيذ الفوري للقرارين ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢)، وفي مجال التحرك السياسي.

من جانبهم قام السيد شارون وحكومته باتخاذ كل المواقف اللازمة لضمان فشل مهمة الوزير، بما في ذلك رفض الانصياع لقرارات مجلس الأمن ورفض الانصياع لطلب الرئيس بوش قبل ١٤ يوما بوقف العمليات العسكرية وبدء الانسحاب. والأسوأ من ذلك رفض الانسحاب حتى بعد وصول الوزير والإصرار على خلق حقائق جديدة على الأرض، بما في ذلك حصار المدن التي يتم الانسحاب منها، والاستمرار في العمليات العسكرية، واستمرار احتلال مدن أخرى، والاستمرار في حصار مقر الرئيس عرفات وكنيسة المهد.

الجانب الإسرائيلي رفض علنا قرارات هذا المجلس. ورفض نداءات زعماء العالم. وهو مُصرّ على الاستمرار في عدوانه. وكل ذلك في تحد واحتقار لمجلس الأمن والقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. السؤال الآن، ما الذي ينوي هذا المجلس عمله. نحن نعتقد أنه يجب على هذا المجلس أن يطبق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ليفرض تنفيذ قراراته. وأضعف الإيمان هو أن يبدي المجلس مزيدا من

الجدية في مجال احترام قراراته وإدانة الجرائم التي ارتكبها الجانب الإسرائيلي. ونحن احترنا، في هذا الوقت، أضعف الإيمان، ونطلب منكم النظر في القرار المعروض عليكم في الوثيقة (S/2002/363) واعتماده.

لقد قام الأمين العام بالتعبير مرارا عن مواقف واضحة حول المأساة القائمة، بما في ذلك دعوة المجلس لاتخاذ الإجراءات اللازمة. ولا شك أنه فعل ذلك بحكم مسؤولياته الأخلاقية والسياسية الهائلة. ونحن نحيي الأمين العام، وندعو المجلس أن يستجيب له، كما فعل المجلس دائما.

لقد قام الأمين العام اليوم بتقديم إحاطة تفصيلية حول موقفه العلني بضرورة قيام المجلس بتخويل تشكيل قوة دولية متعددة الجنسيات، فعالة وذات مصداقية، وإرسالها إلى الأراضي الفلسطينية، على أن تشكل القوة من الدول المستعدة وعلى أن يتم ذلك تحت الفصل السابع من الميثاق.

لقد دعونا دائما إلى وجود دولي في الأرض الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس. وحاولنا في العديد من المرات بالتعاون مع عدد من أعضاء المجلس، مثل أعضاء عدم الانحياز وفرنسا، الدفع باتجاه تشكيل قوة مراقبة أو حتى مراقبين مدنيين، وللأسف لم ننجح في ذلك. الآن، نحن نتفق مع الأمين العام أن المراقبين لن يكون بمقدورهم القيام بالمهمة. ونحن ندعو المجلس للاستجابة السريعة للأمين العام واعتماد اقتراحه المحدد في هذا المجال. لا بد من إعطاء فرصة للسلطة الفلسطينية لتعيد بناء إمكاناها، بما في ذلك إمكانات الأجهزة الأمنية. ولا بد من تقديم بعض الحماية لشعبنا وإعادة الثقة لهذا الشعب في آفاق الوسائل السلمية. ولا بد من مساعدة الطرفين على تنفيذ ما يتم الاتفاق عليه وصولا للمجال السياسي. إن طريقة تحقيق كل ذلك هي بالفعل من خلال اقتراح الأمين العام.

نود أن نعبر عن ارتياحنا إزاء انتشار وتجذر فهم المقاربة الشاملة، أو التعامل الشامل مع الأمور، بما في ذلك الجانب الأمني والجانب السياسي. ونرحب في هذا المجال بالدعوات الصادرة حول ضرورة تسريع الجانب السياسي وصولا لتحقيق رؤية الدولتين فلسطين وإسرائيل.

لقد سمعنا مؤخرا بفكرة المؤتمر الدولي. إنني هنا لن أتعاطى مع السخافات التي يطلقها الجانب الإسرائيلي حول مشاركة الجانب الفلسطيني وكيفيتها، فهذه سخافات لا تستحق التعامل الجدي. ولكني أود أن أتناول الفكرة ذاهّا، وهي فكرة كان الجانب الفلسطيني والعربي قد أطلقها في السابق. ولكنني أوضح هنا أن مثل هذا المؤتمر يجب أولا أن يكون دوليا بمعنى المشاركة الكاملة لأعضاء اللجنة الرباعية: الأمم المتحدة، الولايات المتحدة، الاتحاد الروسي والاتحاد الأوروبي، وكذلك مشاركة آخرين. ويجب، ثانيا، أن يتعامل مع كافة جوانب مشكلة الشرق الأوسط، بما في ذلك المسار السوري - الإسرائيلي. والأهم من كل ذلك يجب، ثالثا، أن يقوم على أساس تصور سياسي شامل وتفصيلي متفق عليه قبل انعقاد المؤتمر.

المؤتمر، أيا كان، هو بمثابة آلية، ولا يشكل جوهرا. والمطلوب هو التوصل إلى خطة شاملة أو رسم خريطة كاملة للجوهر أولا - وأكرر حول الجوهر أولا - حتى يتم بعد ذلك الذهاب إلى مؤتمر ناجح يقود إلى تفاوض الأطراف على التفاصيل وبشكل سريع وصولا للتسوية النهائية.

إننا نتفق مع الذين يطرحون ضرورة إيجاد طريقة للجمع بين القرارين التقليديين للمجلس وهما ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) والمبادرات الجديدة مثل خطاب باول في لويفيل والقرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢) ومبادرة الأمير عبد الله التي تحولت إلى قرار من القمة العربية. يجب أن نجد

هذا الطريق لأنه طريق الحل وطريق السلام الذي يتيح تنفيذ اقتراح الأمين العام الذي استمعنا إليه اليوم.

لا بد لي أن أكرر هنا أن الخطوة الأولى والوحيدة اللازمة الآن هي التنفيذ الفوري للقرارات ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢)، خاصة الانسحاب الإسرائيلي الفوري من المدن الفلسطينية تمهيدا للعودة إلى وضع ما قبل أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. بدون ذلك، لا يمكن الحديث عن أي خطوة أخرى، وبدون ذلك، أخشى أن السيد شارون وحكومته سيذهبان بنا جميعا في المنطقة – وربما أبعد من المنطقة – إلى الهاوية. فلنقم جميعا بإيقاف ذلك.

الرئيس (تكلم بالروسية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل إسرائيل، وأعطيه الكلمة.

السيد يعقوب (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): أولئك الذين يهتمون فعلا بإقرار السلام في الشرق الأوسط يجب أن يفكروا بتأن اليوم بشأن أي من الخطوات يمكن أن تعزز هذه العملية، وأيها سيؤدي إلى نتائج عكسية.

لقد أعلن كل من الإسرائيليين والفلسطينيين عن موافقتهم على مبادئ معينة. وفي مستهل عملية السلام في أوسلو، وتكرارا منذ ذلك الوقت، ألزم الفلسطينيون أنفسهم بنبذ الإرهاب والعنف. ولعل الجميع يوافقون على أهم لم يفعلوا ذلك.

لقد أعلن كلا الطرفين قبولهما لخطتي تينيت وميتشيل من جميع جوانبهما. وقبلت إسرائيل الاقتراح التوفيقي الذي قدمه زيني كوسيلة لتنفيذهما، وفقا للقرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢). ولم يفعل الفلسطينيون بالمثل.

إن إسرائيل تكمل انسحابها من المدن الفلسطينية بموجب القرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢)، وستواصل عمل ذلك في الأيام المقبلة. ولكن ينبغي ألا يغيب عن بالنا أن القرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢) لم يطالب بالانسحاب في فراغ، وأن الفلسطينيين، تحديا للمجلس، لم يضطلعوا حتى بأدنى الخطوات لتنفيذه، بما في ذلك وقف إطلاق النار الفعلي ووضع حد للإرهاب والتحريض.

ما هي الاستجابة التي ينبغي للمجلس أن يتخذها إزاء هذا الوضع؟ هل تكون اعتماد المزيد من القرارات المنحازة وتقديم تنازلات سياسية في مواجهة الإرهاب؟ هل يخدم أهدافنا أن تُطَالَب إسرائيل بمطالب أكبر وأخرى جديدة بينما نتجاهل بشكل منتظم امتناع الفلسطينيين عن القيام بالشيء الوحيد الذي التزموا مرارا وتكرارا بالقيام به – ألا وهو وقف العنف والإرهاب؟ يمكننا، بالتأكيد، أن نوافق على أن أهدافنا لن يخدمها ذلك.

إن استخدام كلمة ''مجزرة'' في سياق المعركة التي وقعت في جنين هو، بالطبع، أمر ملائم للجانب الفلسطيني من الناحية السياسية. إنه تشويه يحاول إيجاد تماثل أخلاقي بين المهاجم الانتحاري، الذي يستهدف المدنيين عمدا، والجندي الذي تتمثل مهمته في حمايتهم.

إن ما حدث في جنين كان معركة عنيفة بالنيران بين الجنود الإسرائيليين والإرهابيين الفلسطينيين. وإن عدد الإصابات التي أفيد عنها – في مقابل ما يزعم في هذا الشأن – والقتلى الـ ٢٣ من الجنود الإسرائيليين، والأبنية والأجساد المفخخة بالقنابل، كل ذلك إنما يشهد على تلك الحقيقة. والأنباء التي ترددت عن وقوع مجازر مزعومة إنما تكشفها الحقائق، وذلك حسبما أكد صحفيون أجانب، ومصادر مثل صحيفتي واشنطن بوست ونيوز داي وشبكة سي إن إن. وسيفقد مجلس الأمن مصداقيته لو قبل بمزاعم لا أساس لها وتنطوي على تشويه، ثم اعتبرها حقيقة.

إن المذابح الحقيقية هنا يرتكبها الانتحاريون الذين يفجرون أنفسهم في جموع المدنيين الإسرائيليين. وليس من قبيل المبالغة بالتأكيد وصفهم بذلك. فهم لا يبحثون عن

الإرهابيين، ولا يصادرون الأسلحة غير المشروعة، بل يبحثون عمن يقتلوه من الرجال والنساء والأطفال. أما بالنسبة لمن يعنيهم احترام القانون الإنساني، فالسؤال الحقيقي فيما يتعلق بجنين وغيرها من المدن ومخيمات اللاجئين الفلسطينية إنما يتعلق في المقام الأول بالكيفية التي أصبحت بها هذه المناطق المدنية مراكز للأنشطة الإرهابية. فقد قُضي على الطابع المدني لمخيمات اللاجئين المذكورة، رغم وضوح أحكام القانون الإنساني الدولي، وقرارات مجلس الأمن المتكررة، بما فيها القراران ١٢٩٦ (٢٠٠٠) و ١٢٠٨ (١٩٩٨).

هل يتساءل أي شخص عن الكيفية التي يمكن بها أن توجد هذه المستودعات الكبيرة من الأسلحة والمتفجرات ومصانع القنابل فيما يفترض أنه مخيم مدني للاجئين تديره الأمم المتحدة؟ فلم نكد نسمع كلمة من المجتمع الدولي أو من الأمم المتحدة أو من أي وكالة إنسانية طيلة أسابيع وأشهر وسنوات، كان الإرهابيون خلالها يتسلحون ويتخذون أماكن لإقامتهم داخل هذه المخيمات. ولم يستجب الكثيرون إلا الآن، بعد أن اضطرت مذابح الإرهابيين إسرائيل للتدخل، ولكي يشيروا بأصابع الاتهام إلى الأعمال التي تقوم بها إسرائيل بدلاً من التي يقوم بها الإرهابيون.

إن إسرائيل تنفر من اضطرارها لاستخدام العنف رداً على تقاعس الفلسطينيين المزري عن الوفاء بالتزاماتهم. وعلينا التزامات يمليها القانون الدولي، وقد بذلنا قصارى جهدنا رغم الادعاءات، في ظروف بالغة الصعوبة، لحماية المدنيين والموظفين الدوليين الذين كانوا معرضين للخطر من الحالة في الميدان. ويمكنني أن أسوق أمثلة كثيرة من بلدان أخرى عبّأت قواتها لمواجهة الإرهاب بطريقة أقل حرصاً وأقل تمييزاً من ذلك بكثير، وفعلت ذلك دون أن تتعرض لتمحيص من جانب مجلس الأمن.

ولا يملك لأحد أن ينكر صعوبة الحالة ومعاناة المدنيين. ولا بد من عمل كل شيء ممكن لكفالة حمايتهم. ولا جدال في أن هذا يجب أن يبدأ بإنهاء استخدام الإرهابيين للمدنيين والمنشآت المدنية بشكل كامل.

ولا يتضح نمط تشويه الآثار المدنية وإساءة استعمالها بجلاء كما يتضح في الحالة عند كنيسة المهد، التي لا يزال المسلحون يطلقون منها النار على الجنود الإسرائيليين. ومن الواضح في كل من القانون العرفي والتقليدي أن استخدام الممتلكات الثقافية، كالأماكن المقدسة، لدعم هجوم مسلح يشكل جريمة من جرائم الحرب. والواقع أن القانون الدولي قد أوضح، كما أوضحت الكثير من الدول، بما فيها أعضاء هذا المجلس، أنه عندما تستخدم هذه الآثار على نحو غير مشروع لأغراض عسكرية، فإنها تفقد حمايتها كمقتنيات ثقافية وتصبح أهدافاً عسكرية مشروعة.

وبالرغم من هذا فلم ترد إسرائيل على المسلحين الذين يحتجزون كنيسة المهد رهينة لهم. بل ما زلنا نحاول التفاوض مع المختبئين بداخلها لكي نتوصل إلى تسوية خالية من العنف لهذا الجمود في الموقف. ولم يبد الموجودون بداخلها إلى الآن أي اهتمام بإنهاء هذه الأزمة على نحو سلمي. وهنا أيضاً، لن يحرز مجلس الأمن تقديراً بقبوله ادعاءات مشوهة ولا أساس لها من الواقع على أنها حقيقة.

وقد أحرز شيء من التقدم خلال الزيارة التي قام بها وزير الخارجية باول إلى المنطقة. ويحدونا الأمل في أن يكفل استمراره في بذل جهوده وتدخل الإدارة الأمريكية عودة الطرفين إلى المسار الصحيح. ونأمل في هذا الصدد أن تجد مبادرة مؤتمر السلام التي طرحها رئيس الوزراء شارون، وملاحظاته الإيجابية فيما يتعلق بمقترح السلام السعودي واستعداده للتفاوض مع القادة العرب المعتدلين آذاناً صاغية.

كذلك نجحت زيارة باول في تهدئة الحالة نوعاً ما على الحدود الشمالية، رغم تقاعس المجلس عن اتخاذ إجراء. وليس معنى هذا أن الحالة قد تمت تسويتها، فليس هناك ما هو أبعد من ذلك عن الحقيقة. إذ يواصل حزب الله نزعته الحربية. ولا تزال حكومة لبنان تخضع لالتزام دولي بتصحيح هذه الحالة على الفور والحيلولة دون أي استئناف لهجمات حزب الله غير القانونية عبر الخط الأزرق.

ويجب على المجلس أن يضع في حسبانه أيضاً أنه طوال الفترة التي شن فيها حزب الله هجماته، عجز وجود عسكري مسلح معترف به دولياً في المنطقة عن وقف هذه الهجمات. والواقع أنه بالرغم من انسحاب إسرائيل الكامل والثابت، ووجود قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، فقد تواصل الإرهاب المنبعث من لبنان دون أن يفقد شيئاً من حدته تقريباً.

فهل هناك أي أساس مشروع للاعتقاد بأن النتيجة ستختلف على الإطلاق بقيام وجود من هذا القبيل في الأراضي الفلسطينية؟ هل ستصادر أي قوة دولية الأسلحة غير القانونية، وتعترض سبيل مرتكبي الهجمات الانتحارية بالقنابل وتبحث عن المتفجرات المخبأة؟ هل ستوقف المبالغ التي يدفعها الرئيس عرفات نفسه للانتحاريين؟ هل ستفعل أي شيء سوى ردع إسرائيل عن القيام بإجراءاتها بينما تمكّن الإرهاب الفلسطيني من الاستمرار دون عائق، في انتهاك للاتفاقات الموقعة وللقرار ١٣٧٣ (٢٠٠٢)، وذلك، بحماية من درع يحظى بمباركة دولية؟

إن الوجود الدولي، كما جاء في تقرير ميتشيل وكما تكرر القول من جانب جميع أعضاء المجتمع الدولي تقريباً، لن يؤدي دوراً مفيداً ولا يمكن أن يقوم بدون موافقة الطرفين. وقد أوضحت إسرائيل أننا نقبل فكرة وجود طرف ثالث، هو مراقبون أمريكيون للإشراف على تنفيذ خطتي تينيت وميتشيل، ونحن على استعداد للنظر بعين القبول في وجود دولي يتم في سياق تسوية شاملة. ولكننا لا نستطيع أن نضع ثقتنا في وجود دولي قوي قد لا يكون فعالاً في مواجهة استراتيجية الإرهاب الفلسطيني المستمرة.

وإذا كان كلا الطرفين قد قبلا الرؤية الواردة في القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢) المتمثلة في دولتين تعيشان جنباً إلى جنب داخل حدود آمنة ومعترف بها، وإذا كانا قد قبلا بتينيت وميتشيل، فكيف وصلنا إلى حيث نحن الآن؟

إن إسرائيل ليست في حرب مع الشعب الفلسطيني. ولسنا في حرب مع أمل الفلسطينيين في إقامة دولة. وقد برهنّا على ذلك في كامب دافيد وفي طابا. وإنما نحن في حرب مع الإرهاب ومع من لم يعقدوا العزم على خلق دولة فلسطينية، بل على تدمير الدولة اليهودية. وقد حان الوقت ليواجه المجتمع الدولي حقيقة أن هذا الاتجاه الرافض موجود على أرفع أنساق السلطة الفلسطينية.

واسمحوا لي بأن أسوق مثالاً واحداً، وهو نبذة من وثيقة مؤرخة ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ صادرة من مكتب الرئيس عرفات وموجهة إلى مواطنين عرب بارزين في إسرائيل. ويحثهم فيها الرئيس عرفات على دعم الانتفاضة، على أن "يرسموا بالدم خريطة الوطن" ويواصلوا المقاومة الصامدة في "المدن الواقعة تحت الاحتلال منذ عام ١٩٤٨". وكتب الرئيس عرفات قائلاً:

> "سوف تظل هي انتفاضة الشعب الواحد وانطلاقة الدم الواحد... . وستظل انتفاضة طويلة الأمد للغضب ... انتفاضة طويلة للاستقلال ... انتفاضة أجيال لا تحصى ستواصل المسيرة حتى يتحقق حلمنا الوطني الأسمى."

هل هذا هو صوت الاعتدال والتعايش الذي يتوقع أن يحفز إسرائيل على الكف عن القتال والسعي إلى السلام؟

وهل هذه هي لغة من تخلى عن العنف والإرهاب، ومن يسعى للتفاوض على حل وسط؟

إن مجلس الأمن لن يخدم قضية السلام في الشرق الأوسط بإدانته الأعمال الإسرائيلية وتجاهله العنف والإرهاب والتحريض الذي ما فتئ يصدر عن القياد الفلسطينية. لقد اعترف القرار ١٤٠٢ (٢٠٠١) بذلك ضمنا بدعوته إلى وقف جاد لإطلاق النار وإلى التعاون مع الجنرال زيني، جنبا إلى جنب مع الانسحاب الإسرائيلي. علما بأن الانسحاب الإسرائيلي قد بدأ بالفعل، وأن رئيس الوزراء شارون قد أوضح أن الانسحاب سيستمر ويتم تعجيله في الأيام القادمة. وما زالت بقية القرار ١٤٠٢ (٢٠٠١) تنتظر من الجانب الفلسطيني أن يهتم بها.

إن أفضل أمل في السلام يتأتى عندما يطالب المجتمع الدولي الجانبين بتنفيذ ما اتفقا عليه بالفعل، لا بتقديم المزيد من التنازلات للإرهاب. ولنستفد مما تحقق من تقدم على يد وزير الخارجية باول، ولنعمل على تنفيذ الإطار القائم للاتفاقات التي ستؤدي بنا إلى سلام عادل ودائم لكلا الشعبين.

الرئيس (تكلم بالروسية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل تونس. أدعوه إلى الجلوس إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مجدوب (تونس) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، أود في البداية أن أتقدم إليكم باسم المجموعة العربية التي أتشرف برئاستها هذا الشهر بعبارات الشكر على استجابتكم السريعة لطلب عقد هذه الجلسة الفورية لمجلس الأمن للنظر مجددا في الوضع الخطير الذي تعيشه الأراضي الفلسطينية المحتلة وخاصة منها المناطق التي تخضع للسلطة الوطنية الفلسطينية والتي أعادت القوات الإسرائيلية احتلالها.

وتكمن أهمية هذه الجلسة في كونها تأتي بعد المهمة التي قام بها وزير الخارجية الأمريكي السيد كولن باول إلى المنطقة والتي علق عليها المجتمع الدولي بأسره كل الآمال نظرا لما يهدد أمن منطقة الشرق الأوسط بل والسلم والأمن الدوليين من مخاطر علينا جميعا التفكير مليا في عواقبها وانعكاساتها على مختلف الصعد.

لقد أحبطت آمالنا جميعا في تطبيق أحكام القرار ١٤٠٣ (٢٠٠٢) بسبب السياسة الانتحارية التي أصبح رئيس وزراء إسرائيل يعتمد عليها كمذهب لرفض كافة قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن بالخصوص، وذهب به الأمر إلى حد الاستهزاء بمختلف النداءات الدولية التي طالبته وما زالت تطالبه بتوخي التعقل وبُعد النظر وتلافي المزايدات السياسية واللعب بمصلحة الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي على حد سواء، بل وبأمن وسلامة المجتمع الدولي بأسره.

إن ما يقترفه الجيش الإسرائيلي بأمر مباشر من رئيس الوزراء أريال شارون يُعد في نظر المجتمع الدولي ذات تبعات خطيرة للغاية من منظور القانون الدولي والأعراف السياسية وحتى الأخلاق الإنسانية.

إن محاصرة شعب بأكمله، واعتماد مختلف الأساليب لتجويعه ومنعه من أبسط حقوق النجدة والتداوي، ومواصلة التنكيل باللاجئين في المخيمات وخاصة مخيم جنين، وارتكاب مذبحة شاملة لسكانه الأبرياء، أمور تعتبر في نظر القانون الدولي الذي نحتكم إليه جميعا جرائم حرب ضد الإنسانية بما فيها جرائم التصفية والإبادة العرقية.

ورغم منع وسائل الإعلام الدولية والمؤسسات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية وحتى الإسرائيلية من دخول المخيمات والوقوف على الحقائق في خصوص تصرفات الجيش الإسرائيلي، فقد ثبت أن جرائم حرب قد اقترفت في حق الشعب الفلسطيني. وشهدت على ذلك

"منظمة مراقبة حقوق الإنسان" التي تحدثت عن العقاب الجماعي المسلط على المدنيين الفلسطينيين العزل الذين يخضعون للتصفية الجسدية وللإيقاف والاحتجاز التعسفي مما اعتبرته هذه المنظمة والعديد من المنظمات الأخرى جرائم حرب محرمة تحريما قطعيا بموجب القانون الدولي. وقد منعت السلطات الإسرائيلية قبول أي شكل من أشكال التثبت في ما يُتناقل من أخبار مريعة عما يحدث داخل المخيمات.

وما منع السيدة ماري روبنسن، المفوضة السامية لحقوق الإنسان، من الانتقال إلى الأراضي المحتلة على رأس وفد دولي بمقتضى قرار ملزم صادر عن لجنة حقوق الإنسان التي ما زالت منعقدة بجنيف، إلا محاولة من إسرائيل لكسب الوقت حتى تتمكن من محو ما تبقى من آثار الجرائم ضد الإنسانية التي اقترفتها داخل المخيمات الفلسطينية وخارج هذه المخيمات.

إن التطورات المؤسفة التي عشناها منذ اتخاذ القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢) تضعنا في حيرة تجاه مصداقية هذا المجلس الذي لجأ إلى اتخاذ قرار ثان ألا وهو القرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢) ثم القرار ١٤٠٣ (٢٠٠٢) من أجل إجبار إسرائيل على الامتثال للشرعية الدولية والإرادة الجماعية التي عبر عنها هذا المجلس الموقر.

واللجوء المتعدد والمتكرر لمجلس الأمن الذي استصدر كل هذه القرارات يرمي إلى تلافي انزلاق الوضع إلى مستوى قد يصعب فيما بعد التحكم في مساره وحصر انعكاساته.

ومما نطالب به اليوم مرة أخرى هو تثبيت الإرادة الدولية دون تنصل من المسؤوليات أو الاستناد إلى مقومات غير تلك التي ينص عليها القانون الدولي ومختلف الأعراف الإنسانية والأخلاقية وغيرها.

يجب أن نقول كفى لمن تخطّى عمدا مستلزمات التعايش السلمي ولمن جعل من خرق وانتهاك القانون الدولي أسلوبا في التعامل السياسي. إنها مسؤوليتنا جميعا وعلينا أن نتحملها دون اختلاف في المعايير أو تفضيل في التعامل. إن القانون الدولي مفهوم شامل ومتكامل والانتماء إلى هذه المجموعة الدولية يجب أن يخضع إلى معيار احترام الالتزامات الدولية والوفاء بمقتضيات ميثاق منظمتنا.

وإن احترام وتطبيق قرارات مجلس الأمن يجب ألا يكون محل تردد أو استهزاء، وإلا فَقَد هذا المجلس مصداقيته وسلطته القانونية التي يستمدها من ميثاق المنظمة.

وأمام استمرار رفض إسرائيل الامتثال للإرادة الجماعية فمن المحتم إذن تدويل حل الصراع القائم في فلسطين، وذلك عن طريق التزام أكثر فعالية من قِبل الأطراف الدولية المعنية، وخاصة منها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي والاتحاد الأوروبي.

المطلوب في هذا الصدد، أولا، إجبار إسرائيل على الانسحاب الفوري، وبدون قيد أو شرط أو مراوغة، من المدن والقرى الفلسطينية التي أعادت احتلالها؛ ثانيا، الرفع الفوري لكافة العراقيل التي تضعها سلطة الاحتلال أمام المنظمات الإنسانية، كمنظمة الصليب الأحمر الدولية ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)؛ ثالثا، السماح الفوري للمنظمات الإنسانية بالدخول، خاصة إلى مخيم جنين، لمساعدة المدنيين العزّل على الحصول على المعونة الدولية؛ رابعا، الرفع الفوري للحصار المفروض على العديد من الأماكن المقدسة، بما فيها كنيسة المهد، التي من المتوقع أن تُقترف فيها جريمة إنسانية لن تُمحى من الضمير العالمي؛ خامسا، العدول عن المطالبة بترحيل الفلسطينيين من أراضيهم، مما يُعتبر جريمة حرب بمقتضى اتفاقية جنيف الرابعة؛ سادسا، رفع الحصار المفروض على القيادة الفلسطينية والتوقف الفوري عن استهداف رموزها ومقوماتها السيادية؛ سابعا، تمكين سيارات الإسعاف

والعاملين في حقل الإغاثة الإنسانية من حرية التنقل والعمل في كافة الأراضي المحتلة؛ ثامنا، التوقف عن عملية التعتيم الإعلامي والمغالطة وقلب الحقائق وتمكين وسائل الإعلام والمنظمات الإنسانية من الوقوف على حقائق ما اقتُرف ويُقترف ميدانيا في حق المدنيين الفلسطينيين؛ تاسعا، الاستجابة إلى طلب السيدة ماري روبنسن والوفد الذي تقوده للقيام بمهمة تقصي حقائق في الأراضي المحتلة، تلك المهمة التي أنيطت بعهدتها بمقتضى قرار اللجنة الدولية لحقوق الإنسان؛ عاشرا، تكليف الأمين العام للأمم المتحدة ببعث لجنة دولية لمراقبة ما جرى وما تواصل سلطات الاحتلال الإسرائيلية اقترافه، خاصة في المناطق التي أعادت احتلالها.

إن هذه المطالب التي نادت بها مختلف الأطراف الدولية والعديد من منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية هي الكفيلة وحدها بتقويم الخطأ قبل أن ينجرف الوضع نحو ما لا نتمناه جميعا.

ويبقى في نظرنا بعث ونشر قوة دولية الضامن الأنسب لحماية الشعب الفلسطيني من البطش الإسرائيلي والوسيلة الأنجع لإعادة مقومات الاستقرار في المنطقة. ونحن نرحب بالمبادرة التي أعلن عنها الأمين العام اليوم أمام هذا المجلس ببعث هذه القوة الدولية.

كما يبقى استئناف المسار السياسي وحده الكفيل بفتح آفاق التسوية وتثبيت الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف في إقامة دولته إلى جانب دولة إسرائيل، عملا بمقتضيات القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، وبالتصور الذي اعتمدته القمة العربية ببيروت، ذلك التصور الذي لقي كل المساندة من قِبل المجتمع الدولي بأسره.

(تكلم بالفرنسية)

سوف أعطي المترجمين الشفويين فرصة لتغيير اللغات وسأتكلم الآن بالفرنسية.

منذ ثلاثة أسابيع الآن – أو بالأحرى ينبغي أن أقول منذ ١٤ شهرا – ونحن نواجه ظاهرة غير مسبوقة في تاريخ الأمم المتحدة: دولة إسرائيلية تدين بوجودها لهذه المنظمة – حيث يجب ألا ننسى أن قرارا للأمم المتحدة هو الذي أسس مولدها في عام ١٩٤٨ – تتوسع الآن وتتعدى على جيرانها من خلال مصادرة أراضيهم وترتكب الآن جرائم حرب.

إننا نظن أننا نحلم، لأننا لا نرى إسرائيل وهي تتحدى القانون الدولي فحسب بل وتتحدى أيضا القائمين بحمايتها. لقد قال لي مثقف أمريكي مؤخرا: ''كنت دائما أؤيد إسرائيل، ولكني لم أعد أؤيد إسرائيل شارون''.

ولهذا السبب أعتقد أن القرار الذي قدمناه إلى المجلس قبل عدة أيام، والذي أرجأناه احتراما منا لوزير الخارجية كولن باول و ''اللجنة الرباعية''، هو تنبيه للضمير الغربي، الذي لم نيأس منه أبدا. وأنا من الذين يؤمنون بأن أمام المجلس اليوم فرصة لتهدئة شياطين إسرائيل الجديدة هذه التي لا يعترف بها كثيرون، ولتنوير الذين يؤيدون إسرائيل عن الآراء العربية التي يلهبها الظلم، ولكي يقر بأنه – إذا أراد المرء تطبيق قانون على الجميع، فلا يجوز أن يكتب هذا القانون بمكيالين ومعيارين. وأود أن أصدق أن أمريكا التي اكتشفناها في شبابنا، وبقيمها العالمية، لا يمكن إخضاعها إلى أهواء التطرف الوطني الجامح لحزب الليكود المتطرف.

وأنا أعرب عن أملنا في أن نرى كل أوروبا، من المحيط الأطلسي إلى بحر قزوين – أوروبا الفرنسيين والبريطانيين، وأوروبا النرويجيين، وأوروبا الأيرلنديين وأوروبا البلغاريين، تضافر جهودها مع جهود روسيا والصين وجهود دول عدم الانحياز في المجلس، وأن تقول: نحن نريد

عالما عادلا، وعالما متحضرا، ونرفض سلوك إسرائيل الخارجة عن القانون.

لعل أعضاء المجلس يفكرون في معاناة الشعب الفلسطيني، الذي يقول إنه مستعد للتضحية بـ ٧٥ في المائة من مساحة أرضه التاريخية حتى يتمكن من العيش بجوار إسرائيل. وعلى إسرائيل أن تثبت أن ابن العم هو جزء من العائلة، وبالتالي لا يمكنه أن يظل خاطفا إلى الأبد.

لقد وضع العالم العربي كل أوراقه السياسية على الطاولة في قمة بيروت: أي وضع حد للأعمال العدائية إلى جانب الاعتراف والتطبيع والتعاون. لماذا لم يغتنم السيد شارون الفرصة ليقول بالضبط ما هو مستعد لعمله لإخراج المنطقة من الأزمة؟ أخشى أن يكون من النوع الذي لا يمكن إصلاحه، لكن لنترك الذين يتعاملون معه ويتركونه على ما يبدو يفلت من العقاب على كل شيء ينالون شرف إنقاذ حالة تمكن فريق آيزنهاور - دالاس بشكل مثالي من معالجتها في ظروف مماثلة جدا مع ديفيد بن غوريون. ويجب أن يكون فريق بوش - باول قادرا على إنجاز القدر نفسه.

لقد قيل في كثير من الأحيان إنه لا يوجد حل عسكري لهذا الصراع، لكن التوصل إلى حل سياسي يتطلب عقلية سياسية. ومن العبث الخلط بين الإرهاب - الذي يعتبر شنيعا ومدانا لأنه يضرب الأبرياء - بحركة تحرير وطني، لأنه يجب ألا يغيب على البال أن الفلسطينيين قاسوا من الاحتلال مدة ٣٥ سنة. ولا بد من تلبية التطلع الفلسطيني إلى الحرية والاستقلال والدولة بجانب الحق الإسرائيلي في الأمن - وأكرر، بجانب الحق الإسرائيلي في الأمن. ذلك ما فتئ زملاء الرئيس عرفات يقولونه كل يوم على قناة سي إن إن وكل قناة تلفزيونية أمريكية.

وعندما تجعل الإرادة السياسية نفسها ملموسة، فإننا سوف يتعين علينا أن نعود إلى الفكرة التي طرحها الرئيس بن علي قبل سنتين في قمة القاهرة - والتي تبناها منذ ذلك الحين عدد من رجال الدولة، ولا تزال تحظى بتأييد أميننا العام الباسل والشجاع - بإرسال قوة اعتراض متعددة الأطراف. و يمكن أن يفترض أن كل أعمال العنف ستنتهي عندما يتم إرسالها. فلن يتجرأ أي من الطرفين، اللذين نعتبرهما مسؤولين، على خرق الهدنة. وستقوم هذه القوة، التي يوصي بها السيد عنان، لأنه يعتقد بحق بأن توقيتها مناسب، بمراقبة الوضع والتدخل إذا دعت الضرورة - لا سامح الله. وقد أثبت التاريخ المعاصر نجاح مثل هذه المشاريع.

الآن، يجب أن نحافظ على يقظتنا بمشروع القرار هذا ونخبر تل أبيب: ”اسحبوا قواتكم من البلدات والقرى والأماكن المقدسة. لا تمسوا عرفات بسوء. طبقوا قرارات مجلس الأمن. أوقفوا أعمالكم الوحشية. استقيموا كما يأمر القانون“. وعندئذ سيتحقق السلام.

الرئيس (تكلم بالروسية): أود أن أعلم المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل جمهورية إيران الإسلامية يطلب فيها دعوته للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في المناقشة دون حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد نجاد حسينيان (جمهورية إيران الإسلامية) المقعد المخصص له بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالروسية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل مصر. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أبو الغيط (مصر) (تكلم بالعربية): اليوم، مرة أخرى، يعود مجلس الأمن إلى تناول النتائج المأساوية للعدوان الإسرائيلي الذي تعرضت له الأراضي الفلسطينية والشعب الفلسطيني ومؤسساته والبنية الأساسية لحياته واستهانة حكومة إسرائيل بقرارات الأمم المتحدة، وقرارات هذا المجلس خلال الأسابيع الأخيرة التي طالبتها بالانسحاب من المدن والقرى والأراضي التي دخلتها عدوانا وجورا واتفاقية جنيف الرابعة بخصوص معاملة المدنيين أثناء النزاعات المسلحة، متحدية بذلك كل القيم والمبادئ القانونية والإنسانية، مما لا يمكن إزاءه أن يصمت العالم المتمدين ولا يتخذ إجراءات رادعة تؤكد أنه لم ينس دروس القرن الماضي حين وقف المجتمع الدولي وقفة حازمة ضد العدوان فهزمه وأرسى قواعد عالم جديد يتعرض اليوم لتحد سافر يجب أن نواجهه حتى لا يتكرر التاريخ وحتى نؤكد رفضنا للمعايير المزدوجة ولخرق القانون الدولي ولسياسة العجرفة والقوة دون حزم أو ردع من هذا المجلس.

إن المطلوب اليوم، مرة أخرى، من هذا المجلس، ومن كافة أعضائه، وبخاصة ذوي العضوية الدائمة، أن يهبوا للدفاع عن قواعد القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي ويفرضوا احترامها على سلطة الاحتلال للأراضي الفلسطينية وهي إسرائيل.

المطلوب اليوم، أن يتحرك المجلس وبشكل حازم وفوري لإيفاد بعثة من أعضائه للتحقيق فيما ألحقه العدوان الإسرائيلي بالمدن الفلسطينية من تدمير، وما ارتكبه من جرائم ضد أبناء شعب فلسطين وما أصاب البنية الأساسية من خراب وأن ترافق هذه البعثة، كل الأجهزة والمنظمات والمؤسسات التابعة للأمم المتحدة أو أمينها العام والعاملة في حقل المعونة الإنسانية وحقوق الإنسان، على أن تقدم البعثة تقريرا للمجلس خلال أسبوعين يمكن على أساسه النظر فيما يمكن للمجتمع الدولي القيام به من إجراءات قانونية إزاء ما حدث ويحدث لكي يعرف المتطاولون على الحق أنهم ليسوا بعيدين عن يد العدالة.

والمطلوب اليوم أيضا، وبشكل فوري، هو تصديق مجلس الأمن على إيفاد قوة دولية تكون مهمتها التأكد من الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي والمدن والقرى الفلسطينية التي أعيد احتلالها مع نهاية آذار/مارس الماضي وحتى اليوم. ويكون من مهام القوة أيضا الإشراف على تنفيذ وقف إطلاق النار وأعمال المواجهة المسلحة والعنف وحماية الشعب الفلسطيني وضمان عدم تكرار قيام إسرائيل في المستقبل بأي من هذه الممارسات والانتهاكات والاعتداءات التي وقعت خلال الأسبوعين الماضيين. وتؤيد مصر في هذا الشأن المقترح المتكامل الذي طرحه السيد كوفي عنان أمين عام الأمم المتحدة صباح اليوم.

إن المطلوب اليوم أن يفرض مجلس الأمن على حكومة إسرائيل احترام حرية عمل هيئات الإغاثة الدولية والصليب والهلال الأحمر.

إن المطلوب اليوم أيضا أن يقوم المجتمع الدولي بكافة هيئاته ودوله بمد يد المعونة والمساعدة للشعب الفلسطيني والسلطة الفلسطينية الشرعية والمتمثلة في الرئيس ياسر عرفات وحكومته لكي تبدأ عملية إعادة بناء ما خربته إسرائيل وما دمره الغزو الوحشي الذي ترك بصمات عميقة وجروحا غائرة في الكيان المادي والنفسي الفلسطيني. ونثق بأن صلابة الشعب الفلسطيني ودعم كل القوى الصديقة وصاحبة المبادئ في إعادة بناء كافة هيئات ومؤسسات السلطة الفلسطينية التي سعت إسرائيل لتحطيمها، كفيلان بتجاوز المحنة الحالية.

إن المطلوب اليوم، وبشكل فوري، أن يفرض هذا المجلس وأعضاؤه وبخاصة الدول دائمة العضوية، على حكومة إسرائيل أن ترفع حصارها عن مقر الرئيس الشرعي المنتخب

للشعب الفلسطيني الرئيس ياسر عرفات، وأن تتوقف إسرائيل عن التعرض للمقدسات الدينية المسيحية والإسلامية، وعلى وجه الخصوص كنيسة المهد التي ما زالت أسيرة العدوان الإسرائيلي.

إن الحق في مقاومة الاحتلال الأجنبي لأراضي أي شعب هو حق قانوني مشروع أقره القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، والتحدث بغير ذلك خلط للحقائق وإنكار للشرعية الدولية، ولا يمكن ولا يتصور أن يُطلب من الشعب الفلسطيني أن يقبل بالاحتلال واستعمار أراضيه بواسطة مجموعات عدوانية تقيم في المستوطنات ويدعمها الجيش الإسرائيلي الذي ينفذ سياسة قسرية ضد أبناء شعب فلسطين.

وتبقى كلمة أخيرة حول الوضع المأساوي والخطر الذي يشهده الشرق الأوسط الآن نتيجة تصرفات حكومة إسرائيل، وهو منحى أو منهج التحرك للخروج من الأزمة ومن المواجهة. وهنا، نود أن نؤكد على نقطتين.

أولا، أنه لا حل عسكريا لهذا النزاع، وسوف تصل إسرائيل وحكومتها إن عاجلا أو آجلا إلى هذه الحقيقة. كما أن أعمال المقاومة والتصدي للاحتلال لن تتوقف إلا بوقف العدوان وإنهاء هذا الاحتلال.

وثانيا، أن التسوية الفلسطينية ينبغي أن تنطلق من اعتراف إسرائيل بضرورة الانسحاب الكامل من الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وتحقيق الآمال الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني في إقامة دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية. وأخيرا الاتفاق على إجراءات لتوفير الأمن للجميع، وكلها عناصر أصبحت تحظى بإجماع دولي شامل.

إن المجتمع الدولي يجب أن يساند هذا المفهوم بكل قوة وأن يستعين بالآليات اللازمة لإقرار السلام العادل الشامل في كل منطقة الشرق الأوسط انطلاقا من المرجعيات التي يمليها القانون الدولي والاتفاقات التي أبرمت في إطاره.

ومن الحيوي أن يدرك الجميع مسؤولياتهم وأن يتصرفوا على أساسها، آخذين في الاعتبار ضغوط عنصر الوقت، وتراكم الغضب والكراهية. من هنا، فإن التحرك الفوري للسيطرة على الموقف، وإيفاد القوة الدولية، وفرض انسحاب إسرائيل من الأراضي التي أعيد احتلالها، والتوقف عن العمليات العسكرية ضد السلطة الفلسطينية وأراضيها، كلها عناصر مطلوبة وبشكل فوري. ونأمل أن يرتفع المجلس إلى مستوى التحديات المطروحة ومتطلبات الموقف الخطير.

الرئيس (تكلم بالروسية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل باكستان. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أحمد (باكستان) (تكلم بالانكليزية): نجتمع في هذا المجلس للمرة الرابعة في أقل من أربعة أسابيع لنناقش، مرة أخرى، الحالة المتزايدة التردي في الشرق الأوسط. إنه مصدر قلق للمجتمع الدولي بالفعل أن تتمادى إسرائيل في تحديها للقرارات المتلاحقة التي اتخذها المجلس في جلساته الأخيرة. وما زالت المأساة في الشرق الأوسط تشكل خطرا متزايدا على السلام في المنطقة. كما أنها تمثل أزمة إنسانية خطيرة، وصفها الأمين العام، وبحق، بأنها حالة إنسانية مروعة.

لقد كانت المجزرة التي وقعت مؤخرا في جنين مفرطة ويتعذر تبريرها. ووفقا لما ذكره المنسق الخاص للأمم المتحدة، الذي زار المخيم، فإن جنين تبدو مثل منطقة حلت بها كارثة. وما جنين إلا فصل آخر كتبت سطوره بدماء الأبرياء، بينما ذكريات كل من سربرينتسا ورواندا لا تزال حية في أذهان الإنسانية تؤرق ضمير البشرية.

ولا شيء يمكن أن يبرر القتل العشوائي للعشرات، إن لم يكن المئات، من الفلسطينيين. لقد حدث هذا رغما عن قرارات مجلس الأمن، وتحديا لها. وثمة حاجة إلى إجراء تحقيق دولي فوري وشامل ونزيه. وبينما أبدى الرئيس عرفات احتراما يستحق الإشادة للقانون الإنساني بشجبه كافة الهجمات الإرهابية التي تستهدف المدنيين الأبرياء، يجب على إسرائيل أيضا أن تلتزم بالقانون الإنساني والقانون الدولي.

ومجلس الأمن، من جانبه، لا يمكن أن يتجاهل مسؤوليته الخاصة عن صون السلم والأمن الدوليين. ويجب ألاّ يسمح بالانتقائية والكيل بمكيالين عند تنفيذ قراراته. وعلى المجلس أن يتخذ الآن تدابير ناجعة وحازمة بموجب الفصل السابع من الميثاق لضمان الوقف الفوري لكافة الأعمال العسكرية الإسرائيلية والانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة، إلى جانب استئناف العملية السياسية على وجه الاستعجال لتسوية القضية الفلسطينية وفقا لقراراته بالذات. إن مصداقية المجلس وسلطته المعنوية ذاتها تتوقفان الآن على ذلك.

وتشجب باكستان قتل المدنيين الأبرياء في المنطقة. ونرحب بدعوة الأمين العام لنشر قوة دولية لضمان سلامتهم وإتاحة الفرصة للتحركات الدبلوماسية. ولقد أبرز بيانه أمام المجلس بما فيه الكفاية الضرورة الملحة للتدخل الدولي للحيلولة دون تفاقم الوضع المتدهور بالفعل. ونحن نؤيد اقتراحه هذا، ونعتقد أن نشر قوة دولية على الفور في الإقليم من شأنه أن يوجد بيئة مؤاتية لوقف العنف، ومن شأنه كذلك أن يمهد الطريق لإعادة العملية السلمية إلى مسارها. ويتوجب على المجلس أن يأذن على الفور بنشر تلك القوة المتعددة الجنسيات.

الرئيس (تكلم بالروسية): المتكلم التالي المدرج اسمه على قائمتي هو ممثل جنوب أفريقيا. وإني أدعوه إلى الجلوس إلى منضدة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): ها نحن نجتمع – مرة أخرى للإعراب عن بالغ قلقنا لعدم قيام إسرائيل بتنفيذ قرارات مجلس الأمن. والحق أنه ما زال على إسرائيل أن تنفذ قرارات مجلس الأمن ١٣٩٧، و ١٤٠٢، و ١٤٠٣ (٢٠٠٢)، وقد أدى امتناعها عن تنفيذ هذه القرارات إلى إحباط جهود المجتمع الدولي لتحقيق وقف جاد لإطلاق النار واستئناف المفاوضات. فما زالت إسرائيل تواصل تدمير البنية الأساسية للسلطة الوطنية الفلسطينية وتضع قادتها المنتخبين شرعيا تحت الحصار. ولا يمكن السماح باستمرار تجاهلها المتعمد لمجلس الأمن. ولا بد لمجلس الأمن الآن أن يتخذ من الاجراءات الحاسمة ما يضمن الامتثال لقراراته امتثالا تاما وفوريا وغير مشروط واحترام القانون الإنساني الدولي، ولا سيما اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩. ولذلك، فإننا نؤيد دعوة الأمين العام مجلس الأمن إلى الإذن بنشر قوة محايدة متعددة الجنسيات لديها الاستعداد للعمل مع الطرفين على إنهاء دائرة العنف، ونحن نتفق على أن هذه القوة تحتاج إلى ولاية قوية، وقوة موثوقة، وأن يكون حجمها كافيا لأن تنهض بولايتها.

وأود أن أؤكد على ما نادى به الرئيس مبيكي من ضرورة كسر سلسلة العنف في الشرق الأوسط. فقد قال إن من الضروري إنهاء حوار السلاح لتمهيد الطريق إلى حوار السلام: فالعنف لا يعطي حق الاعتراض على السلام.

إن حركة عدم الانحياز يساورها بالغ القلق إزاء التقارير التي تفيد بمقتل أعداد كبيرة من المدنيين في الأراضي المحتلة، ولا سيما في مخيم جنين للاجئين، على يد قوات الدفاع الإسرائيلية. وقد تحدث المقيمون في مخيم جنين

للاجئين عن مذابح ارتكبها الجنود الإسرائيليون وعن دفن الفلسطينيين سرا في مقابر جماعية. ولا يخفى أن الوقت قد حان لتطلب الأمم المتحدة من الأمين العام إجراء تحقيق محايد للتعرف على كامل نطاق الأحداث المأساوية التي وقعت في جنين.

علما بأن الأحداث التي وقعت في جنين ليست إلا جزءا من أزمة أكبر بكثير تتعلق بالشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، بما فيها القدس. وكما أوضح الأمين العام، فإن القوات الإسرائيلية قد أهدرت على نطاق واسع المبادئ الإنسانية الدولية ومعايير حقوق الإنسان. ولا بد لمجلس الأمن من أن يدعم طلب الأمين العام بأن تفتح إسرائيل الباب على مصراعيه للوكالات والخدمات الإنسانية.

ولا يمكن لمجلس الأمن أن يسمح باستمرار حصار مقر الرئيس عرفات. ولا يمكن أن نتوقع من السلطة الفلسطينية أن تمارس سيطرتها على الوضع في حين أن زعماءها المنتخبين معزولون، وبنيتها الأساسية يجري تدميرها مع سبق الإصرار والترصد. كما أن الوضع المتأزم في كنيسة المهد التي يقدسها الناس في فلسطين وسائر العالم، لا يمكن السماح باستمراره ولو للحظة.

كما يساورنا بالغ القلق لاعتقال إسرائيل للمدنيين الفلسطينيين وقادتهم. علما بأن استمرار اعتقال القادة الفلسطينيين لن يعزز السلام ولا الحوار السياسي، وسوف يعتبره الشعب الفلسطيني والمجتمع الدولي بأسره دليلا على عدم جدية إسرائيل في اتخاذ تدابير لتحقيق حل سلمي يتم التوصل إليه عن طريق التفاوض.

لقد قدم أعضاء حركة عدم الانحياز العديد من المقترحات العملية، والتي لم يعتمدها مجلس الأمن بعد، حول كيفية معالجة الوضع القائم على الأرض. وتعتقد حركة عدم الانحياز أنه لا يمكن في نهاية المطاف تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط إلا من خلال عملية سلمية، لا عملية عسكرية. ولقد دعونا دائما إلى نشر وجود متعدد الجنسيات وفعال على الأرض في فلسطين. ونحن نتفق مع الأمين العام في اقتناعه بأن وجود طرف ثالث ضروري لعملية استعادة الثقة المتبادلة وتحقيق تقدم مماثل على الجبهتين السياسية والأمنية كلتيهما.

لذلك، ندعو مجلس الأمن إلى أن يعمل على ضمان الامتثال لقراراته وكفالة الانسحاب الفوري للقوات الإسرائيلية، وتوقيع الجانبين على اتفاق لوقف إطلاق النار، والإذن بنشر وجود دولي على الأرض. ومشروع القرار المعروض من قبل المجموعة العربية (S/2002/363) يتناول الشواغل الأساسية التي أوضحناها للتو، وهي جديرة بأن يدعمها المجلس بالإجماع.

الرئيس (تكلم بالروسية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل اسبانيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه.

السيد ارياس (اسبانيا) (تكلم بالاسبانية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان أيضا إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا، إضافة إلى تركيا وقبرص ومالطة فضلا عن أيسلندا وليختنشتاين.

في آخر جلسة عامة عقدها مجلس الأمن بشأن هذه القضية، أعرب الاتحاد الأوروبي عن آماله في عقد اجتماع للجنة الرباعية في ١٠ نيسان/أبريل، ورحب ترحيبا حارا بمهمة وزير الخارجية باول. وقد دللت نتيجة اجتماع مدريد على التزام المجتمع الدولي القوي بالسلام وبتحقيق مستقبل أفضل لشعوب الشرق الأوسط. وفي البيان المشترك الذي تلاه الأمين العام وأيده مجلس الأمن (S/2002/369، المرفق)،

أعربنا جميعا عن بالغ قلقنا إزاء الوضع الراهن، بما في ذلك الأزمة الإنسانية المستفحلة والخطر المتزايد بإطراد الذي يهدد أمن المنطقة. ونؤكد مجددا إدانتنا المشتركة للعنف والإرهاب، ونعرب عن حزننا العميق إزاء فقدان الأرواح الفلسطينية والإسرائيلية البريئة، ونتقدم بأعمق تعازينا إلى أسر الذين قتلوا وجرحوا. ونعتقد أنه حدثت معاناة كثيرة وأهرقت دماء كثيرة، ونناشد زعماء إسرائيل والسلطة الفلسطينية العمل لما فيه مصلحة شعبيهما، والمنطقة والمجتمع الدولي، والوقف الفوري للمواجهة العقيمة الحاصلة بينهما.

ويأسف الاتحاد الأوروبي لأنه رغم جميع الدعوات التي وجهها المجتمع الدولي، ما زال يتم تجاهل قراري مجلس الأمن ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢). وفي هذا الصدد، نطالب إسرائيل بأن توقف فورا عملياتها العسكرية في الأراضي الفلسطينية. وندعو إلى وقف فوري وفعال لإطلاق النار، والانسحاب الفوري والكامل للقوات الإسرائيلية من جميع المدن الفلسطينية التي أعادت احتلالها منذ ٢٩ آذار/مارس والمناطق الأخرى الواقعة تحت سيطرة السلطة الفلسطينية. ويجب تنفيذ هذين القرارين تنفيذا كاملا وفوريا. ولا مجال للتنفيذ الانتقائي. ونذكّر بالتزام جميع أعضاء الأمم المتحدة بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها وفقا للميثاق.

إن التدمير الفعلي للسلطة الفلسطينية وبنيتها التحتية ومواصلة عزل الرئيس عرفات، وإذلال المدنيين الفلسطينيين ومحاصرتهم، وعدم اعتبار حقوقهم الأساسية، وانتهاكات القانون الإنساني الدولي، أمور غير مقبولة. ويجب أن تتوقف هذه الأعمال فورا؛ فهي مناقضة للقانون الدولي ولا مبرر لها. وعلى إسرائيل أن توقف فورا عمليات القتل بدون محاكمات، ورفع الإغلاقات والقيود المفروضة على الأراضي، وعكس سياستها الاستيطانية.

وعلى الرئيس عرفات، زعيم الشعب الفلسطيني المعترف به والمنتخب، وعلى السلطة الفلسطينية من جانبها، بذل أقصى جهد ممكن فورا لوقف الهجمات الإرهابية، والعمل بحزم ضمن قدراتهما على تفكيك البنى التحتية للإرهابيين ووقف التحريض على ارتكاب أعمال العنف. وعلى الهجمات الإرهابية ضد الإسرائيليين أن تتوقف فورا. فهي هجمات غير مقبولة وغير قانونية وتلحق الضرر الفادح بالطموحات المشروعة للشعب الفلسطيني. ونحيط علما في هذا الصدد بالبيان الذي أصدره الرئيس عرفات بتاريخ ١٣ نيسان/أبريل، ونرحب ترحيبا خاصا بإدانته جميع الأعمال الإرهابية التي تستهدف المدنيين الإسرائيليين والفلسطينيين، ورفضه استعمال العنف والإرهاب ضد المدنيين كسبيل لتحقيق أهداف سياسية. ونعتقد أن عليه أن يبين بوضوح أنه قادر على الوفاء بالتزاماته وبتحقيق نتائج ملموسة.

إن الحالة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية تثير الجزع وتشكل قلقا عميقاً لنا. فمن غير المقبول على الإطلاق أن يظل أفراد المنظمات الإنسانية والمنظمات الطبية يواجهون الأخطار والقيود في أداء أعمالهم، وفي مساعدة السكان المحتاجين إلى مساعدتهم. ويجب على إسرائيل أن تسمح لهم بإمكانية الوصول الكامل ودون إعاقة.

ونؤكد مجددا دعوتنا إسرائيل إلى السماح للممثلين الدبلوماسيين والقنصليين بأداء مهامهم كاملة، ولا سيما الوصول إلى مواطنيهم في الأراضي وتوفير الحماية لهم.

ويعتبر الاتحاد الأوروبي الأنباء عن الحالة الإنسانية القائمة في مخيم جنين للاجئين مثيرة للجزع البالغ. وعلى الرغم من التفاوت الواسع في عدد الإصابات والمفقودين والمحاصرين تحت المباني المنهارة، نأسف لفقدان الأرواح المدنية وللدمار العقيم الحاصل على نطاق واسع في البنية

التحتية المدنية والطبية والإنسانية وهو ما أفادت به الوكالات الإنسانية الدولية التي لديها وصول محدود إلى المخيم.

وكفاح إسرائيل المشروع ضد الإرهاب لا يخدمه ترويع المدنيين الأبرياء ومضايقتهم، وحرمانهم من كرامتهم، والقضاء على أساليب رزقهم وآمالهم في المستقبل. فهو لا يعمل إلا على توليد اليأس والحقد بصورة غير عقلانية وعلى إسرائيل أن تمتثل امتثالا كاملا للمبادئ الإنسانية الدولية، بما في ذلك اتفاقيات الأمم المتحدة بشأن حماية المدنيين وقت الحرب، والامتناع عن استعمال القوة المفرطة.

وعلى إسرائيل أن تتعاون أقصى ما يمكن مع الوكالات والمنظمات الإنسانية، بما في ذلك وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ولجنة الصليب الأحمر الدولية، اتساقا مع التزاماتها وفقا للقانون الإنساني الدولي، سواء في جنين أو في سائر الأراضي. وهذه المنظمات بحاجة ماسة إلى أن تتمكن من الوصول بلا إعاقة إلى المخيم بغية السماح لها بتقديم العناية لعدد كبير من الناس المحتاجين للإمدادات الأساسية، والاضطلاع بولايتها الإنسانية.

والمواجهة التي لم تحل بعد الحاصلة أمام كنيسة المهد في بيت لحم هي أيضا مدعاة قلق عميق.

إن هذا الصراع لا حل عسكريا له . فالدليل التفصيلي والأهداف السياسية الموضوعة لوضع حد لها معروفة جيدا ومنصوص عليها بوضوح كبير: فهي تتمثل في قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وهي شكلت الأساس لمؤتمر مدريد لعام ١٩٩١، وإنشاء دولة فلسطينية قابلة للحياة سياسيا واقتصاديا، وتوفير ضمانات أمنية لدولة إسرائيل، حسبما ينص عليه القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، فضلا عن تأييد جامعة الدول العربية مؤخرا لمبادرة ولي العهد الأمير عبد الله من أجل تحقيق السلام. والمطلوب الآن أكثر من أي وقت مضى وجود إرادة سياسية لدى كلا الطرفين وتحلي زعمائهما بالحس القيادي.

ونحث الطرفين على التعاون الكامل مع جهود الوزير باول، فضلا عن جهود المبعوث الخاص زيني وغيرهما، لتنفيذ خطة عمل تينت وتوصيات تقرير ميتشيل بهدف استئناف المفاوضات المتعلقة بإيجاد تسوية سياسية. ويجب التحرك فورا وبالتوازي نحو تحقيق تقدم سياسي ملموس في المدى القصير، ويجب اتخاذ سلسلة من الخطوات الهامة الرامية إلى إحلال السلام الدائم.

ويظل الاتحاد الأوروبي على اقتناعه بأن إيجاد آلية رصد نزيهة على الأرض تتألف من طرف ثالث أمر ضروري لاستعادة الثقة المتبادلة وإحراز التقدم على كلتا الجبهتين السياسية والأمنية. ونحن على استعداد للمشاركة في هذه الآلية. إلى ذلك، نؤيد الأمين العام في دعوته إلى إنشاء قوة متعددة الجنسيات ترسل إلى الشرق الأوسط. ومع ذلك، وبغية أن تكون القوة فعالة، يتعين أن تكون مقبولة من الجانبين. ولقد حان الوقت لاتخاذ إجراءات متضافرة بغية المساعدة على وضع حد لأعمال العنف، وإفساح المجال للمفاوضات السياسية والدبلوماسية.

ويواصل الاتحاد الأوروبي بذل كل جهد مع الطرفين، وبلدان المنطقة، والولايات المتحدة، والأمم المتحدة، وروسيا بغية إيجاد تسوية نهائية لهذا الصراع. وفي هذا الصدد، تزمع اللجنة الرباعية أن تجتمع في واشنطن، دي سي، في ٢ أيار/مايو. ويؤيد الاتحاد الأوروبي كامل التأييد الجهود التي يبذلها وزير الخارجية باول للجمع بين الطرفين وإبرام اتفاق لوقف إطلاق النار بينهما. ونحن على استعداد لمساعدة الطرفين في تنفيذ الاتفاقات، وعلى استعداد لحضور مؤتمر دولي للسلام.

ونريد أن نؤكد مجددا في ظل الظروف الراهنة على هدفنا المتمثل في تحسين ظروف الحياة للشعب الفلسطيني، وعلى أهدافنا المعلنة المتمثلة في دعم إعادة بناء السلطة الفلسطينية والحفاظ عليها وتعزيزها، بما في ذلك عن طريق بذل جهود لإعادة بناء بنيتها التحتية، وقدرتها الأمنية وقدرتها على ممارسة الحكم، وتوفير المساعدة الإنسانية للفلسطينيين، والمساعدة في إعادة الإعمار الاقتصادي والمؤسسي.

إن الحالة الخطيرة الراهنة في الشرق الأوسط تهدد الأمن والاستقرار الإقليميين. ونحن نؤكد مجددا قلقنا إزاء أعمال العنف الجارية على امتداد الحدود بين لبنان وإسرائيل. وندعو في الختام إلى وضع حد للانتهاكات التي يتعرض لها الخط الأزرق الذي حددته الأمم المتحدة، وندين الهجمات المنطلقة من الأراضي اللبنانية، وندعو جميع الأطراف المعنية إلى ممارسة أكبر قدر من ضبط النفس.

الرئيس (تكلم بالروسية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل المغرب. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بنونة (المغرب) (تكلم بالفرنسية): كما ذكرت لكم في المرة الماضية، السيد الرئيس، بتاريخ ٩ نيسان/أبريل، فإن المغرب يسعده أن يراكم تتولون رئاسة المجلس، ونتمنى لكم الكثير من الصبر والشجاعة في خضم حالة دولية بالغة التوتر، حيث نقدر أعظم تقدير معرفتكم بمنظومة الأمم المتحدة، وإسهامكم في تعزيز السلام والعدالة.

وتذكرون، سيدي الرئيس، أنني عندما أدليت ببياني في المجلس في ٩ نيسان/أبريل، أعربت عن أملي في أن تسفر مهمة السيد باول، وزير خارجية الولايات المتحدة، وقوة إقناعه، عن تطبيق إسرائيل للقرارين ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢)، مما يشكل الامتثال لمتطلبات القانون الدولي. وقد أعرب المجلس في القرار ١٤٠٣ (٢٠٠٢) عن الترحيب بمهمة السيد باول، بل وعن تشجيعه لها.

ولكن مما يؤسف له أنه، رغم كل جهوده - وأقر أنها بذلت بحسن نية - لا بد لنا أن نعترف بأن وزير خارجية الولايات المتحدة لم يحصل على أي التزام محدد من السيد شارون، رئيس الوزراء الإسرائيلي - فلم يكن هناك التزام إعادة قوات التدخل والقمع الإسرائيلية إلى قواعدها.

ولا أنوي أن أدخل هنا في نقاش حول مدى النجاح أو الفشل الذي يعزى إلى السيد باول. فيكفي أن نذكر أن العمل الذي اضطلعت به أعظم دولة في العالم، بدعم الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الروسي والأمم المتحدة، لم يكن له أي تأثير على إسرائيل. فهل يقبل هذا التحدي للعالم بأسره؟ وهل يقبل أن يستمر حصار مكاتب الرئيس عرفات، بدون أقل قدر من التسهيلات الضرورية؟ وهل يقبل أن يهان الرئيس عرفات إلى هذه الدرجة، وأن يهان من خلاله جميع الفلسطينيين؟ وهل من المستطاع أن نتجاهل يد السلام التي مدها العرب لإسرائيل في مؤتمر قمة بيروت الذي عقد مؤخرا؟ وكيف تتوقع أن تعيش وتزدهر إسرائيل في الشرق الأوسط بينما تحتقر البيئة العربية بأسرها؟

وفشل بعثة باول يعني فشل السلام وفشل العدالة. وهو فشل من جانب المجتمع الدولي. وهو يعني فقدان مصداقية مجلس الأمن، الذي يتحمل المسؤولية الأساسية عن صون السلام.

لقد أطلق عنان جيش من أعتى جيوش العالم منذ ٢٩ آذار/مارس الماضي، وكموجة عارمة جرف كل شيء في طريقه - المنازل والهياكل الأساسية والمدارس والمستشفيات. ودفن المئات تحت الأنقاض إلى حد أن موظفي الأمم المتحدة، الذين لم يتمكنوا من الوصول إلى مخيم جنين إلا أمس، ذكروا أنهم شعروا بأنهم في مدينة أصابها

زلزال. كيف يمكن لممثلي إسرائيل أن ينكروا ما يمكن أن يراه العالم بأسره على شاشات التلفاز؟

و لم تبدأ الجرافات إلا الآن بإزالة أطنان من الأنقاض وبتجميع الجثث. وطيلة كل هذه الأيام الأخيرة لم تستطع المساعدات الإنسانية من الوصول إلى المدن الفلسطينية، وتشمل هذه المساعدات سيارات الإسعاف والأطباء. ورأينا مشاهد كان الأطباء، بمن فيهم الأطباء الأجانب، يقاتلون الجنود فيها رغبة في عبور نقاط التفتيش وتوصيل المساعدات للجرحى. إننا لم نر مثل هذه المشاهد منذ أمد طويل.

ومملكة المغرب ترحب بالمبادرة التي اتخذها الأمين العام في جنيف، والتي شرحها لمجلس الأمن هذا الصباح. ومن الملح أن نوفر جميع الموارد الممكنة لكي نقدم المساعدة إلى شعب فلسطين الذي يفتقر إلى كل شيء – المياه والأغذية والملابس. ومن المُلح أن نعتني بالجرحى. ومن شأن عدم الاضطلاع بذلك اليوم، والآن وعلى وجه السرعة، أن يجعلنا مذنبين، حيث نفشل في تقديم المساعدة إلى من يتعرضون للخطر، وهذه تعتبر جريمة بالنسبة للقانونيين.

ويجب علينا أن نجمع معا جميع الموارد من أجل المساعدة وأن نتيح لأنفسنا الوسائل اللازمة لتوصيل هذه الموارد إلى من يحتاجون إليها. وبطبيعة الحال لن يكون لهذا الإجراء أي معنى ما لم نوقف الحلقة الجهنمية للعنف والقتل والدمار. وصحيح أن الحالة الراهنة تستوجب وجود قوة تدخل – مهما قررنا أن نسميها – تتمكن اليوم من تهدئة الحالة بينما يجري تضميد جراح الضحايا.

ومن الجلي تماما أن الحالة في فلسطين اليوم تشكل تهديدا للسلم الدولي لأن منطقة الشرق الأوسط بأسرها تتعرض لخطر اندلاع النيران نتيجة تلك الحالة. وفي هذا السياق، اقترح الأمين العام إرسال قوة متعددة الجنسيات على أساس أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

وكما يعلم الجميع، تتناول المادة ٤٠ في الفصل السابع التدابير المؤقتة الرامية إلى منع تدهور أية حالة. وأقتبس:

> ”ولا تخل هذه التدابير المؤقتة بحقوق المتنازعين ومطالبهم أو بمركزهم، وعلى مجلس الأمن أن يحسب لعدم أخذ المتنازعين بهذه التدابير المؤقتة حسابه“.

وهناك إلحاح اليوم، وهناك تهديد للسلام، وهناك حاجة إلى اعتماد هذه التدابير المؤقتة.

ونحن مقتنعون بأن أزمة الثقة التي تسود العلاقات الفلسطينية – الإسرائيلية اليوم تتطلب الآن أكثر من أي وقت مضى تدخل طرف ثالث لاستعادة الأمور إلى وضعها الأصلي ولفتح آفاق استئناف الحوار في إطار برنامج شامل لتحقيق السلام.

وتعمل إسرائيل على تدمير السلطة الفلسطينية، وربما على استبعاد الفلسطينيين. والسلطة الفلسطينية هي التي تحاورها، ولا يمكن أن نتصور اليوم حدوث أي تقدم مهما كان بدون أن ينطلق من تقديم مساعدات ضخمة لإعادة بناء هذه السلطة. بل إنه من المحتم بنفس القدر أن نعيد حرية الحركة الكاملة للرئيس ياسر عرفات، الرئيس الشرعي للسلطة الفلسطينية، لكي يتمكن بنفسه، وهو وحده، من إدارة وتوجيه عملية إعادة البناء وتنظيم تهدئة الحالة واستئناف الحوار، بمساعدة قوة تدخل، إن لزم ذلك.

هذا الطرف الثالث، ولعل من الأفضل أن نتكلم عن طرف ثالث، وسنترك لحكمة المجلس بالطبع أن تقرر ماهية الإطار القانوني الذي ينضوي تحته هذا الطرف الثالث في نهاية المطاف، ربما لا يفرض شيئاً على الإطلاق، بل يعمل كما جرى في كثير من المناطق التي حلت بها الكوارث في العالم من خلال الوساطة التي تجري في الميدان بين الطرفين،

وذلك بغية حفزهما على التعاون معاً من أجل التوصل لتنفيذ الأهداف الموضوعة من قِبل المجتمع الدولي.

وتطلب المملكة المغربية رسمياً إجراء تحقيق شامل في عمليات القتل الجماعي التي ارتكبت في جنين. إذ يجب أن يعرف العالم. ولا بد من الاضطلاع بتحقيق نزيه وغير متحيز. فعدم القيام بتحقيق لتبين ما حدث بالضبط في جنين وغيرها من الأماكن في فلسطين لهو مما يستحيل على الفهم في وقت يرحب فيه العالم بدخول المعاهدة المنشئة للمحكمة الجنائية الدولية. ولا ينبغي، كما قال الأمين العام، أن يجرى هذا التحقيق على نحو متعجل. بل يجب أن يشترك فيه خبراء محايدون أكفاء يعملون في جو من السلم والهدوء. ويملي الواجب على إسرائيل التي تتباهى بنظامها الديمقراطي أن تقبل هذا. لابد من إجراء هذا التحقيق، لأن الأمر يتعلق هنا بمجمل الأساس الأخلاقي والكيان القانوني اللذين تستند إليها منظمتنا.

وفي الواقع أن جلالة الملك محمد السادس، الذي يرأس لجنة القدس، لم يدخر وسعاً على مدى الأسابيع القليلة الماضية، أولاً في بيروت، بقيامه بدور نشيط في مؤتمر القمة وفي اعتماد الخطة التي اقترحها سمو الأمير عبد الله ولي عهد السعودية، وباستقباله وزير الخارجية الأمريكي السيد كولن باول، وبإجراء عدد كبير من الاتصالات، في غضون هذه الأسابيع الماضية، مع جميع المعنيين في هذه الحالة المأساوية. ويتمثل الهدف في منع وقوع ضرر لا سبيل إلى إصلاحه، وفي تقديم الدعم الملموس للضحايا الفلسطينيين الأبرياء، وأخيراً، في تشجيع مبادرات السلام. وهناك الكثير من مبادرات السلام، وللمجلس أن يؤلف فيما بينها وأن يتحرك قدماً لأن المجلس ليس جهة تداولية، بل هو هيئة ذات توجه إجرائي. وهذا هو ما يتوقعه الجميع من مجلس الأمن.

وستواصل المملكة المغربية العمل على نحو بنّاء ومسؤول لكي تتأكد من تحقيق العدالة لشعب فلسطين وتمكينه بأسرع ما يمكن من الحياة في سلام، ضمن دولة خاصة به، عاصمتها القدس الشرقية.

فبغير هذه الطريقة، وقد قيل هذا مراراً يا سيدي الرئيس، غير أنه لا بد من تأكيده مجدداً، لن يمكن وضع حد نهائي في النهاية لليأس الذي يشعر به جيل كامل من الفلسطينيين وذلك بإعادة الأرض إليهم في مقابل السلام. وبغير هذه الطريقة لن نستطيع وضع نهاية للعنف الناجم عن هذه الحالة. فالعنف لا يمكن وقفه بالعنف.

الرئيس (تكلم بالروسية): المتكلم التالي في قائمتي هو ممثل الجزائر. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بعلي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أؤكد أن الوفد الجزائري، شأنه شأن الكثير من الوفود الأخرى، قد بلغ النقطة التي لا يملك عندها إلا أن يتساءل عما إذا كان يمكن أن يوجد معنى على الإطلاق لإجراء مناقشة أخرى للحالة في الأراضي الفلسطينية، أو حتى لاتخاذ قرار آخر. ويرجع هذا إلى أن غطرسة إسرائيل وازدراءها للمجتمع الدولي ولمنظمتنا، مع اقتران ذلك بيقينها من الإفلات من العقاب، قد ألحقا ضرراً جسيماً بمصداقية هذا الجهاز الهام، الذي لا يزال بالنسبة لنا الملجأ الوحيد والنهائي لصون السلام والأمن الدوليين، ولكفالة الاحترام للمشروعية، ولتوفير الحماية لأشد الفئات ضعفاً.

والواقع أن جميع المبادئ والقيم التي أدمجها المجتمع الدولي في نسيجه ذاته على مر القرون، والتي استندت إليها منظمتنا في عام ١٩٤٥ لكي تصحب البشرية في سعيها المستمر من أجل إرساء القانون والعدالة، تتعرض اليوم لخطر شديد من جراء الأنشطة التي ترتكبها دولة قررت من تلقاء

ذاهَا أن تزدري معايير القانون الدولي وأن تتجاهل قرارات ذات المنظمة التي أنشأهَا منذ ٥٤ عاماً.

وإلا فكيف يمكن أن نفسر أن إسرائيل بعد قرابة أسبوعين من حث مجلس الأمن لها على الانسحاب دون إبطاء من الأراضي التي قامت بغزوها، ما زالت لا تلقي بالاً للأمر المذكور، بل تكثف في الواقع حملة العدوان والإرهاب التي تشنها على السكان المدنيين الفلسطينيين، وتضاعف هجماهَا واستفزازاهَا، وتقترف أشد المذابح دموية، وتدوس بالأقدام أبسط معايير القانون الإنساني الدولي؟

إن ما عرضته شاشات التليفزيون في أرجاء العالم من صور الموت والدمار التي لا تحتمل، وتقارير من استطاعوا النفاذ إلى داخل مخيم جنين، تشهد بطريقة مجسمة على بشاعة الاضطهاد الذي يتعرض له الآلاف من النساء والأطفال، الذين يضطرون للاختباء مذعورين أياماً بطولها وهم يعانون الجوع والعطش، في أطلال منازلهم المهدمة، التي دمرهَا الصواريخ. ومما زاد في تصوير ذلك منظر مئات الجثث المروع وهي متناثرة في شوارع جنين أو محتجزة تحت الأنقاض، لا يمكن أن تصل إليها أسرها أو المنظمات الإنسانية، أو أن تدفن الدفن الكريم الذي تستحقه.

وستبقى الجهود التي تبذلها منظمتنا لمدة طويلة، في أعقاب المذابح التي ارتكبت في جنين ونابلس ورام الله وغيرها من بقاع فلسطين، في خطر من أن تبدو للعيان مجافية للواقع أو أن يُنظر إليها بارتياب، وخاصة في مجالات من قبيل حقوق الإنسان، ومكافحة الإرهاب، وتعزيز القانون الدولي، لأن ذكرى عجزنا عن منع ارتكاب الجرائم ضد الإنسانية وهي ترتكب أمام أعيننا ستظل ماثلة للأذهان.

فقد تفاقمت ممارسة إسرائيل لإرهاب الدولة وجرائم الحرب التي ترتكبها على مرأى من الجميع، والتي تكاد تكون حية على شاشات تليفزيوناتنا، بفعل تواطئنا في ارتكاب هذه الجريمة ضد الإنسانية، التي نحن جميعاً مذنبون بارتكابها منذ يوم ٢٨ آذار/مارس.

وربما كان يمكن منع هذه المجازر لو أن مجلس الأمن قبِل منذ شهور أن ينشر قوة دولية لحماية السكان المدنيين الفلسطينيين. ولا يمكن إلا أن يلقى الاقتراح الذي قدم بهذا المعنى منذ أيام، وأكده اليوم مجدداً الأمين العام، تأييد وفدنا وتأييد كل من تؤرقهم بشاعة الهمجية التي أظهرها الجيش الإسرائيلي في هجماته على السكان المدنيين الفلسطينيين. ونرجو أن يجد مجلس الأمن هذه المرة الطرق والوسائل لترجمة ذلك الاقتراح إلى واقع بأسرع ما يمكن، فيتحاشى بذلك تكرار الفظائع التي وقعت في جنين ونابلس.

ورغم مضاعفة وتكثيف الجهود التي بذلت مؤخراً لحفز إسرائيل على العمل وفقاً للشرعية الدولية، ولا سيما الجهود الأمريكية، التي دعمها مجلسنا، ما زالت إسرائيل تتحدى المجتمع الدولي. وفي مواجهة هذا الاتجاه، يجب على مجلس الأمن أن يضطلع بعبء مسؤوليته. ويجب عليه أن يتخذ موقفاً متناسباً مع التحدي الذي يواجهه.

وقد اضطلعت المجموعة العربية، من خلال تقديمها مشروع قرار، باقتراح مجموعة من التدابير التي ترجو أن يعتمدها مجلس الأمن. وتستند جميع هذه التدابير إلى احترام القانون والشرعية الدولية وإلى أهمية القانون الإنساني الدولي، ولا سيما اتفاقية جنيف الرابعة. وهي تتيح للمجتمع الدولي والمجلس فرصة غير متوقعة ليوقف هذا التقويض الذي لا يمكن السماح به للإنجازات المسجلة إزاء جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. ولا يمكن استعادة تلك الإنجازات، علاوة على مصداقية القانون الجنائي الدولي، التي يجري الآن العمل على تنميتها، إلا عن طريق إجراء تحقيق عاجل ومتعمق في المذابح التي ارتكبت مؤخراً في فلسطين، وفي جنين بصفة خاصة.

وفضلا عن ذلك، وكي يتسنى أيضا ضمان حماية الفلسطينيين العزل، لا بد من رفع الحظر الذي فرضته الرقابة العسكرية للمحتل على وسائط الإعلام. وهذه شروط لها أهميتها حتى يمكن إقرار الحقائق وتهيئة الأوضاع للمساهمة في استئناف عملية السلام. ولا بد من اتخاذ قرار فوري للغاية بشأن نشر قوة دولية، حسبما توخاه الأمين العام وأوصى به.

وقال السيد رود - لارسن، مبعوث الأمم المتحدة، بعد أن قام بزيارة إلى مخيم جنين للاجئين اليوم، بأنه يشعر بالاشمئزاز لأن حالة المخيم "مُرعبة بصورة غير معقولة". ولن يؤدي هذا الرعب إلا إلى زيادة طابع الإلحاح الذي يتسم به البحث عن تسوية عادلة وشاملة ونهائية للصراع الإسرائيلي - العربي الذي تمثل قضية فلسطين لب مشكلته.

ولقد حددت المبادرة العربية في بيروت شكل هذه التسوية ومضمونها، على أساس الشرعية الدولية، ومبدأ الأرض مقابل السلام. وتعرب الجزائر عن اعتقادها، للتعبير عن تضامنها في الوقت الحاضر، مثلما كان عليه الحال في الماضي، مع الشعب الفلسطيني في كفاحه المثالي من أجل الحرية والكرامة، بأنه لن يكون بالمستطاع استعادة السلام والاستقرار والأمن في هذا الجزء الهام جدا من العالم - الشرق الأوسط، إلا بإقرار الحقوق الشرعية الوطنية للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في إنشاء دولة مستقلة عاصمتها القدس، وانسحاب إسرائيل على النحو الأوفى من جميع الأراضي العربية التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧.

الرئيس (تكلم بالروسية): المتكلم التالي المسجل على قائمتي هو ممثل الكويت. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أبو الحسن (الكويت) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، أود أن أعرب في بداية كلمتي عن تقديرنا للدور البارز الذي تقومون به في إدارة أعمال مجلس الأمن في ظل الظروف الصعبة التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط. وأننا نقدر لكم جهودكم في هذا المجال.

لقد شعرنا بأمل كبير نحو إمكانية قيام المجتمع الدولي بالعمل على إقناع حكومة إسرائيل بالاستماع إلى صوت الحق والعدل وتنفيذ ما نصت عليه قرارات مجلس الأمن بالكامل من خلال الانسحاب الفوري من الأراضي الفلسطينية المحتلة ووقف الممارسات والجرائم التي ترتكبها ضد أبناء الشعب الفلسطيني. إلا أنه ومع مزيد من الأسف لم تسفر هذه الجهود عن إقناع إسرائيل بالامتثال للمطالب الدولية وإنهاء هذه الأزمة التي بدأت تداعياتها تتفاقم لتصل إلى أزمة إنسانية لم يشهد العالم مثيلا لها.

إن إسرائيل وهي تنفذ سياستها المبرمجة لتدمير البنية الأساسية في المناطق الفلسطينية المحتلة، وقتل الأبرياء، وعزل السكان، وحصارهم، فضلا عن تدمير كل مكونات الحياة لديهم، إنما تبرر ذلك تارة بالحفاظ على أمن إسرائيل، وتأتي الآن كي تركب الموجة العالمية في محاربة الإرهاب. إن إسرائيل بذلك تدين نفسها، وسياستها لأنها هي التي زرعت الإرهاب في المنطقة، وأججت أوارها، وأوجدت لها بيئة بفعل سياسات البطش واستخدام القوة الغاشمة وبدون حساب. إن إسرائيل وبكل بساطة تعتبر مقاومة الاحتلال إرهابا. وأي احتلال كقساوة الاحتلال الإسرائيلي لا يولد في النفس أو فى النفوس الضغينة والكراهية، وبالتالي ردة الفعل الطبيعية والشرعية من الشعب الفلسطيني المقهور؟

إن الكويت تدين بشدة الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها القوات الإسرائيلية ضد المدنيين من أبناء الشعب الفلسطيني ولا سيما في مخيم جنين الذي أطلعتنا التقارير الصحفية وتقارير المنظمات الإنسانية عن حجم وبشاعة المجازر التي ارتكبتها فيه قوات الأمن الإسرائيلية.

ولعل ما يجعلنا نشعر بالحزن والألم صورة الأطفال الفلسطينيين الذين يعيشون الآن أسوأ مراحل أعمارهم. ومما يثير السخرية أن إسرائيل ستشارك في أعمال الدورة الاستثنائية القادمة للجمعية العامة بشأن الطفل وهي التي يشهد سجلها على قتل الأطفال الأبرياء بدون تمييز.

وفي هذا الصدد، تطالب الكويت بأن يعمل المجتمع الدولي من خلال مجلسكم الموقر على محاسبة المسؤولين في الحكومة الإسرائيلية عن هذه الجرائم التي تتنافى مع أبسط القيم والمبادئ الإنسانية، فضلا عن مخالفتها للقانون الدولي الإنساني.

وتعرب الكويت عن دعمها لمطالب الشعب الفلسطيني والعمل على ضرورة مواصلة المجلس تنفيذ مسؤولياته المناطة به لحمل إسرائيل على تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة فورا، وبالتحديد القرارات ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢) والعمل على فك الحصار الذي تفرضه الحكومة الإسرائيلية على المدن الفلسطينية والأماكن المقدسة فيها وكذلك الحصار المفروض على القيادة الشرعية للشعب الفلسطيني، آخذين في الاعتبار الأفكار التي طرحها السيد كوفي عنان الأمين العام على مجلسكم صباح اليوم والمتعلقة بإرسال قوات دولية متعددة الأطراف هدفها إعادة الاستقرار وحماية المدنيين وضمان تنفيذ قرارات الشرعية الدولية والاتفاقات الموقعة بين الطرفين ومن ثم العودة إلى طاولة المفاوضات مرة أخرى. والكويت تحيي مجددا هذا الدور الذي يقوم به الأمين العام، ونشجعه على الاستمرار والمضي فيه.

كما أننا رحبنا بالجهود التي قام بها السيد كولن باول، وزير الخارجية الأمريكي، وأعضاء اللجنة الرباعية الدولية. إلا أنه من دواعي الأسف أن تستمر الحكومة الإسرائيلية في صد هذه الجهود وإفشالها والإصرار على تدمير كل ما تبقى على الأرض الفلسطينية المحتلة من حياة. وأننا في هذا الصدد، نطالب اللجنة الدولية الرباعية والمجتمع الدولي بمواصلة جهودهم للضغط على إسرائيل لاحترام قرارات الشرعية الدولية.

وفي الختام، نوجه أنظار مجلسكم إلى أنه لا يجوز تجاهل مشاعر الغليان لدى شعوب الأمة العربية، وسيكون السلام في المنطقة هو المهدد إذا ما استمر مجلسكم في هذا التجاهل.

الرئيس (تكلم بالروسية): المتكلم التالي في قائمتي هو ممثل الأردن. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

الأمير زيد بن رعد بن زيد الحسيني (الأردن) (تكلم بالعربية): أود أن أشكر سيدي الرئيس لكم اهتمامكم واستجابتكم السريعة لعقد هذا الاجتماع الطارئ للنظر في استمرار تأزم وتدهور الأوضاع في منطقتنا.

لا يزال التصعيد الإسرائيلي المتمثل في اعتداءاته على الشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية يشكل عدوانا إجراميا بشعا. ونحن نكرر إدانتنا بشدة لهذا العدوان ولجرائم الحرب التي ارتكبت. ونذكر الحكومة الإسرائيلية بأن ما تقوم به من أعمال في الأراضي الفلسطينية المحتلة يشكل خرقا صارخا للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين، وهذا ما عبر عنه مجلس الأمن. كما ندين قتل واستهداف المدنيين من الجانبين. لقد آن الأوان لأن تدرك الحكومة الإسرائيلية أن الخيار العسكري ليس حلا لأية أزمة، بل إن التصعيد والعنف لا ينتج عنهما إلا مزيد من العنف وسيؤديان إلى تعميق الفجوة بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني.

ومن هنا فإن الأردن يشدد على أن المخرج السياسي هو السبيل الوحيد لتخطي هذه الأزمة. وعليه فإننا ندعو

الحكومة الإسرائيلية إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٤٠٢ (٢٠٠٢) والقيام بسحب قواتها بشكل فوري وكامل من الأراضي والمدن التي أعادت احتلالها، وفك الحصار عن الرئيس ياسر عرفات والشعب الفلسطيني، بما في ذلك الحصار المفروض على كنيسة بيت المهد في مدينة بيت لحم، وكل المدن والقرى الفلسطينية، والبدء في تنفيذ خطة تينيت، وتوصيات لجنة ميتشيل، تمهيدا للشروع في استئناف مفاوضات الوضع النهائي من النقطة التي توقفت عندها. وفي هذا الصدد نحن لا نقبل بعقد أي مؤتمر دولي لا يحضره الرئيس ياسر عرفات.

إن وفد بلدي يطلب إرسال لجنة دولية لتقصي الحقائق على ضوء ما ورد على لسان ممثلي هيئات إنسانية ولجنة الصليب الأحمر الدولية ومنظمات إنسانية غير حكومية حول ما حدث في مخيم اللاجئين في مدينة جنين والتستر الإسرائيلي على المجازر التي وقعت في ذلك المخيم. كما يؤيد وفد بلدي دعوة الأمين العام للأمم المتحدة إلى ضرورة إرسال قوات متعددة الجنسية للأراضي الفلسطينية المحتلة بموجب الفصل السابع من الميثاق، وذلك لخلق مناخ مناسب لإفساح المجال لتسوية دبلوماسية وسياسية.

ولا بد هنا أن نعبر عن شكرنا العميق للجهود المبذولة من قبل الأمين العام للأمم المتحدة ووزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية لحل الأزمة وتحقيق الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويكرر وفد بلدي دعوته مجددا إلى مجلس الأمن لتحمل مسؤولياته بموجب الميثاق من خلال إلزام إسرائيل بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وخاصة القرارات ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢).

وختاما، فإن وفد بلدي يكرر تأكيد تضامن الأردن ملكا وحكومة وشعبا مع الرئيس المنتخب والشرعي، السيد ياسر عرفات، والشعب الفلسطيني الشقيق في سعيه لنيل حقوقه المشروعة حتى تتحقق مطالبه الوطنية العادلة وإقامة دولته المستقلة على كامل ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف.

الرئيس (تكلم بالروسية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل منغوليا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أنخسيخان (منغوليا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر المجلس على إتاحة الفرصة لوفدي ليسهم في هذه المناقشة المفتوحة بالمجلس.

وأود في البداية أن أعرب عن تقدير وفدي لكم، سيدي، على النظر الذي جاء في وقته تماما في هذا الموضوع الملح والساخن حقا، بأوسع مشاركة من عضوية الأمم المتحدة.

ويعرب وفدي أيضا عن تقديره للأمين العام على الإحاطة الإعلامية التي قدمها إلى المجلس عن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك عن المأساة الإنسانية التي تتطور في الضفة الغربية، وخاصة في مخيم جنين للاجئين وبعض المناطق الأخرى العامرة بالسكان.

ويؤيد وفدي البيان الذي أدلى به في وقت سابق السفير كومالو، رئيس مكتب التنسيق بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. وعلاوة على ذلك، فإن وفدي بصفته عضوا مهتما من أعضاء الأمم المتحدة، يود أن يدلي بالتعليقات التالية.

إن أزمة الشرق الأوسط المزمنة، وخاصة الصراع الإسرائيلي الفلسطيني الأخير، يشكل تهديدا خطيرا ليس للسلم والاستقرار على الصعيد الإقليمي فحسب، ولكن كذلك لقضية السلم والعدالة على النطاق العالمي. واليوم من الواضح تماما أن مواصلة استخدام القوة العسكرية غير مجدية

فحسب، ولكنها، على النقيض، تزيد من تفاقم الحالة وتضر بالحل الطويل الأجل لمشكلة الشرق الأوسط. وتكرر منغوليا الإعراب عن أبلغ قلقها إزاء التدهور الخطير للحالة هناك والاستمرار في عدم الامتثال التام لقرارات مجلس الأمن المعتمدة.

وفي مواجهة حالة الطوارئ هذه، ظل المجتمع الدولي يسعى إلى إيجاد حل مثمر وقابل للتطبيق لإنهاء الصراع الحالي. وخلال الأسابيع القليلة الماضية ناقش المجلس، في إطار مسؤوليته الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين، هذا الموضوع بمناقشة مستفيضة، واعتمد القرارات الهامة ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢)، وكذلك البيان الرئاسي الصادر في ١٠ نيسان/أبريل، وتؤيد منغوليا كل ذلك تأييدا كاملا.

ولن يقتصر تنفيذ تلك القرارات، من وجهة نظرنا، على وقف تصعيد العنف. بل يمكن أن يؤدي إلى تهيئة الشروط اللازمة لاستئناف المفاوضات التي ستكفل رؤية كل من الشعبين الصبورين يعيشان بسلام كل منهما مع الآخر ضمن حدود آمنة ومعترف بها. وستتيح مبادرة السلام السعودية الجديدة لجميع دول المنطقة تطبيع العلاقات العربية الإسرائيلية، الأمر الذي يتسم بأهمية أساسية للسلام والأمن والاستقرار الإقليمي والتفاهم المتبادل والتنمية. وتعرب منغوليا عن تأييدها لبيان مدريد المشترك الذي أصدرته مجموعة الأربعة في الأسبوع الماضي وتقدر مهمة وزير الخارجية كولن باول إلى المنطقة واجتماعاته الثنائية مع الأطراف المعنية، التي استهدفت المساعدة على إيقاف العنف واستئناف المفاوضات.

ومن الضروري اتخاذ المزيد من التدابير القسرية الفورية لتفادي تكرار المآسي الإنسانية التي يعرفها المجتمع الدولي جيدا. ولذلك، فإن وفدي، في مواجهة العنف المستمر، يرحب باقتراح الأمين العام الذي قدمه في وقت سابق من هذا اليوم إلى المجلس: إنشاء وجود دولي على الأرض، بموجب الفصل السابع من الميثاق، بإرسال قوة دولية نزيهة تصادق عليها الأمم المتحدة إلى المنطقة تشكل من ائتلاف من الجهات الراغبة في ذلك. وسيمثل ذلك خطوة بناءة ملموسة قد تساعد على وضع حد لدوامة العنف والدمار، ومراقبة الحالة على الأرض، وتؤدي إلى إعادة الثقة تدريجيا بين الجانبين وتهيئ للأطراف المعنية البيئة اللازمة لاستئناف البحث السلمي عن السلام والعدالة الدائمين على أساس مختلف الخطط وقرارات المجلس، وكلها معلوم لدى الجميع. ومن المأمول أن يتمكن أعضاء المجلس من الاستجابة بشكل عاجل لاقتراح الأمين العام.

اسمحوا لي في الختام أن أؤكد مرة أخرى أمل وفدي بأن تؤدي مناقشة المجلس إلى اتخاذ تدابير واقعية وملموسة لوقف الكارثة التي تتجلى للعيان في الشرق الأوسط واستئناف الخطوات الرامية إلى تشجيع التوصل إلى حل دائم وشامل في الشرق الأوسط الذي طال انتظاره.

الرئيس (تكلم بالروسية): المتكلم التالي ممثل البرازيل. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فونسيكا (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): أشكركم سيدي الرئيس والأعضاء الآخرين في مجلس الأمن لإجراء هذه المناقشة العلنية.

القضية الأساسية المعروضة علينا اليوم هي نفس القضية التي مازلنا نناقشها على مدى الشهور القليلة الماضية وهي: في مواجهة الأحداث المؤسفة في الشرق الأوسط، ماذا يمكننا أن نتوقع من مجلس الأمن أن يفعله أكثر مما فعل لكي يؤكد سلطته الشرعية فعلا في التعامل مع هذا التهديد الخطير للسلام والأمن الدوليين؟ وكلنا يوافق على أن سجل

مبادرات مجلس الأمن في الأسابيع الأخيرة كان رائعا بالمقارنة بالممارسة الماضية المتمثلة في الجمود والسلبية. وقد استمع المجلس الآن إلى عموم الأعضاء في عدة مناسبات؛ واتخذ القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، برؤية للسلام والاستقرار في المنطقة في الأجل الطويل؛ واتخذ القرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢)، بقائمة بالخطوات اللازمة لضمان وقف إطلاق النار واستئناف المحادثات السياسية؛ واتخذ القرار ١٤٠٣ (٢٠٠٢)، الذي يدعو إلى انسحاب قوة الدفاع الإسرائيلية الفوري من المناطق الفلسطينية ويعرب عن تأييده لجهود وزير الخارجية الأمريكي، السيد باول، الذي كان على وشك الشروع بزيارته إلى المنطقة.

إلا أن الحالة التي نواجهها الآن تمثل رفضا لكل إجراء منفرد اتخذه مجلس الأمن. وتدهورت الأزمة التي تجلت للعيان أكثر فأكثر وأصبحت مقاومة الامتثال لقرارات مجلس الأمن على ما يبدو أكثر تصلبا. وبدلا من أن تنسحب إسرائيل من المناطق الفلسطينية المحتلة بشكل غير قانوني، صعّدت هجومها العسكري. وقد روعنا العدد الهائل للخسائر البشرية الناجمة عن هذه الأعمال مثلما روعتنا التقارير عن الأعمال الوحشية التي يدعى بارتكابها والتي لا يمكن التحقيق فيها لأن جميع المناطق المتضررة مثل مخيم اللاجئين في جنين قد أغلقت بينما يستمر الدمار. ونشعر بالأسى إزاء الخسائر المادية والمعاناة التي نزلت بالمدنيين الأبرياء.

وليس بمقدورنا أن نفهم ما تريد القيادة الإسرائيلية تحقيقه بهذه الأعمال. لكننا نعرف أن هذا ليس بالتأكيد الطريق إلى السلام. وكلنا نتفق مع الأمين العام كوفي عنان بأن حق الدفاع عن النفس لا يعني إطلاق العنان للعدوان. ويشعر المجتمع الدولي بالغضب إزاء استمرار منع مقدمي المساعدة الإنسانية من الوصول إلى المناطق التي تم غزوها مؤخرا. ومن الواضح أنه ليس بوسعه أن يحتمل عدم السماح للجنة تقصي الحقائق التي كلفتها لجنة حقوق الإنسان بالقيام بمهمتها لمجرد أن إسرائيل قررت أنها "في غير محلها". ويجب أن تسمح إسرائيل بالحرية الكاملة لتنقل الوكالات الإنسانية في الأراضي الفلسطينية، في امتثال لأحكام حقوق الإنسان التي تم اعتمادها عالميا ومبادئ القانون الإنساني الدولي.

وتتحمل الأمم المتحدة بأسرها مسؤولية وضع استراتيجية واضحة لإيقاف الكارثة الإنسانية التي لا تزال تتجلى للعيان في المناطق المحتلة ورسم طريق واضح نحو إضاءة أملنا في السلام. ويمثل الاحتلال غير المشروع وعدم احترام حقوق الإنسان وإنكار حق تقرير المصير جذور الأزمة في الشرق الأوسط، ويجب أن تعالج تلك المشاكل ضمن استراتيجية شاملة.

ولا يمكن أن يترك البحث عن الحل في أيدي الطرفين كليا، لأنهما قد انزلقا على ما يبدو إلى نقطة إذا تركا فيها وحدهما فلن يتمكنا من إعادة الثقة المتبادلة، التي تعتبر شرطا لبناء عملية سلام راسخة.

مرة أخرى ندين كل أعمال العنف وقتل المدنيين الأبرياء، بما في ذلك اللجوء البغيض إلى التفجيرات الانتحارية كوسيلة لدفع أي قضية سياسية مشروعة. وندين أيضا الدمار الذي يتسبب به استخدام القوة بصورة غير متناسبة والمحاولات المستمرة لإحباط وإذلال الشعب الفلسطيني وقيادته. وليس بوسع أي من الطرفين أن يدعي التفوق الأخلاقي عندما تكون أعمال العنف موضع بحث. ولا يمكن أن يتغلب العنف والتعصب على التعقل والحقيقة.

إننا نأمل أن يدرك كل من الزعماء الإسرائيليين والفلسطينيين قريبا بأن شعبهم على حافة الإعياء. ويتطلب العمل من أجل السلام والمصالحة قدرا كبيرا من الشجاعة: ليس بالضبط نفس النوع من الشجاعة اللازمة لخوض

الحرب، لكن بالأحرى شجاعة الفطنة السياسية والقدرة على التغلب على التعصب وزرع بذور حياة أفضل للجميع.

من المؤكد أن بإمكان المجتمع الدولي أن يمد يد المساعدة، ويجب أن يواصل تقديم مساهمته الثابتة لدفع مفاوضات السلام إلى الأمام. ونريد أن تستأنف عملية أوسلو من حيث توقفت منذ شهور عدة. إلا أنه يعود في نهاية المطاف للزعماء الإسرائيليين والفلسطينيين قبول الحقيقة البسيطة المتمثلة في أن من المؤكد أنهم سيعيشون سوية، ذلك أنه ما من حل عسكري يمكن أن يفرض لإنهاء النزاع وبأنهم يجب أن يعودوا إلى طاولة المفاوضات. وإننا نتوقع بشكل جدي بأنهم أخيرا سيتيحون الفرصة للسلام. لكن ذلك لن يحدث إلا إذا حدث انسحاب كلي من المدن الفلسطينية المحتلة وقرار حازم من كلا الطرفين باحتواء العنف والعدوان والاستفزاز وتخفيض مستواه.

في هذه اللحظة الحاسمة جدا، كلنا نتطلع إلى مجلس الأمن لنطرح سؤالا مشروعا جدا: ما الذي يمكن أن يفعله مجلس الأمن، وما الذي سيفعله في المرحلة القادمة؟ هل يمكن أن يقف مكتوف الأيدي بصمت أو بشكل سلبي بينما لا تزال نداءاته المتكررة تُتجاهل، وبينما يستمر الطعن في سلطته وبينما يعود الذين يبذلون جهود الوساطة التي تحظى بالتأييد الكامل من المجلس خالي الوفاض؟ إن البرازيل ترحب بكون مجلس الأمن يعكف باطراد على هذه المسألة، ونشجع المجلس بقوة على التحرك نحو التدخل النشيط على الأرض بالاستعمال الكامل للأدوات الموضوعة تحت تصرفه.

ونوافق تماما على أن من المطلوب فورا أن يكون هناك وجود دولي فعال في فلسطين. ونعتقد بأن من الأهمية القصوى بمكان مراقبة حالة حقوق الإنسان الخطيرة والحالة الإنسانية مباشرة على الأرض. ونؤيد فكرة إنشاء آلية دولية موثوقة لمساعدة الطرفين على تنفيذ توصيات تقرير ميتشيل وخطة تينيت. ونشجع مجلس الأمن على النظر في إيفاد بعثة إلى المنطقة. ونؤيد القيام في الوقت المناسب بإنشاء قوة دولية يأذن بها المجلس لكفالة تقيد الطرفين بوقف إطلاق النار وأي اتفاقات أخرى يمكن التوصل إليها بينهما.

ونوافق تماما على أن الحالة تقتضي وجودا دوليا فعالا على الفور في فلسطين. ونعتقد أن من الأهمية القصوى بمكان القيام بصورة مباشرة وعلى أرض الواقع برصد حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية الخطيرة. ونؤيد فكرة إنشاء آلية دولية لها مصداقيتها لمساعدة الطرفين في تنفيذ توصيات تقرير ميتشيل وخطة تينت. ونشجع مجلس الأمن على إرسال بعثة إلى المنطقة. ونفضل أن يقوم المجلس في الوقت الملائم بإنشاء قوة متعددة الجنسيات مخولة بولاية من المجلس لضمان مراعاة الطرفين لوقف إطلاق النار وأية اتفاقات أخرى يتم التوصل إليها. ونشجع المجلس على تطوير استراتيجية واضحة للبدء بعملية تفاوضية على أساس الاقتراح الذي قدمه الأمير عبد الله، ولي العهد، واعتمدته مؤخرا جامعة الدول العربية.

ونود أن نعرب أيضا عن تقديرنا التام للجهود الشخصية التي يبذلها كولن باول، وزير الخارجية، الذي يعد إخلاصه للسلام دائما عاملا هاما في المنطقة كلها.

وأخيرا، أود أن أؤكد من جديد الرسالة التي دأبت السلطات البرازيلية على إرسالها مرة تلو الأخرى، بما في ذلك على أعلى مستوى، ومفادها أننا نقدم دعمنا القوي لمجلس الأمن ولجميع المبادرات الرامية إلى ضمان وقف إطلاق النار واستئناف العملية السياسية بهدف التوصل إلى تسوية سلمية للقضية الفلسطينية. ويقينا نحن على استعداد لتقديم تعاوننا النشط في أي عمل يراه المجلس والمجتمع الدولي مفيدا لتحقيق تلك الأهداف.

الرئيس (تكلم بالروسية): المتكلم التالي المسجل على قائمتي هو ممثل كوبا. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ريكويخو غوال (كوبا) (تكلم بالاسبانية): مرة أخرى، أي للمرة الثالثة خلال شهر نيسان/أبريل، لا بد لي أن أشكركم، يا سعادة الرئيس، على عقد هذه الجلسة المفتوحة لمجلس الأمن استجابة للطلب المتزايد من الغالبية الكبيرة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، التي تشعر بالقلق إزاء التدهور المستمر في أزمة الشرق الأوسط المتزايدة سوءا، ولا سيما في فلسطين.

وبينما كنا ننتظر متحلين بالصبر المبادرة التي طال أملنا فيها والتي اتخذها وزير خارجية الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، استمرت المذابح وأعمال القمع المرتكبة ضد الفلسطينيين. وكانت هذه الأيام العشرة أياما طويلة للغاية. ولا توجد علاقة بين طول فترة التأخير في الرحلة من واشنطن إلى رام الله وبين وسائل النقل المتقدمة تكنولوجيا المستخدمة في الوقت الحاضر. وليس له أيضا صلة بأية تهديدات لأمن المسافر الموقر. ولم يكن هذا التأجيل بشير خير، وكانت النتيجة النهائية متوقعة. لقد باءت مبادرة وزير الخارجية بالفشل الذريع.

ولكن، فلنكن صرحاء. هل كان بالمستطاع توقع أية نتيجة أخرى؟ بطبيعة الحال لا. كلنا هنا نعرف ذلك جيدا. نص الإعلان المشترك الذي أصدره الأمين العام، والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، والاتحاد الروسي لم يطبق.

السيد باول قال في مؤتمر صحفي، قبل عودته إلى بلده، إنه يشعر بخيبة أمل إزاء الرئيس عرفات، الذي حسب رأيه، يستطيع أن يفعل ما هو أكثر لأن الوقت قد حان كي يتخذ ''قرارا استراتيجيا''. جمل كهذه سوف تسجل في تاريخ الخزي المعاصر.

وأود أن أسأل، من الذي ينبغي له أن يشعر بخيبة الأمل إزاء مَنْ؟ ما شاهدناه خلال الأيام القليلة الماضية وما قيل في المناقشات التي جرت مؤخرا في المجلس يوضح أمورا عديدة. مقاومة الشعب الفلسطيني البطولية ضد المحتل الإسرائيلي غير الشرعي لا تزال صلبة بالرغم من مئات الموتى - الذين لا يُسمح حتى بإحصاء أعدادهم - المتراكمين في المدن ومخيمات اللاجئين.

ويعد مثال الرئيس عرفات، الذي يتعرض للمضايقات، والمحاصر، والذي قطعت عنه المياه والكهرباء، ولا تكاد تتوفر له أية وسائل للاتصال بالعالم الخارجي في مواجهة الدبابات والجرافات التي تهدم مقر السلطة الفلسطينية في رام الله، شهادة حية على أنه لا يزال متمسكا بمثله العليا، وأن الرئيس عرفات والشعب الفلسطيني قد وقع اختيارهما قبل سنوات عديدة، على خيارهما الاستراتيجي وهو: الكفاح من أجل الحق في تقرير المصير وإنشاء دولتهما المستقلة ذات السيادة في أراضيهما، وعاصمتها القدس الشرقية، بالرغم من أن وزير الخارجية يتظاهر بأنه لا يدرك ذلك.

الوقف الفوري لإطلاق النار الذي طالبت به القرارات التي صدرت مؤخرا، بما في ذلك قرارا مجلس الأمن ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢) لا يزال موضع استهزاء مع الإفلات التام من العقاب. وانسحاب القوات الإسرائيلية من المناطق الفلسطينية القليلة التي تمتعت باستقلال ذاتي محدود ظاهرة متقلبة وغير دائمة على الإطلاق: الجيش الإسرائيلي ينسحب ثم يعود إلى المدن والبلدات ومخيمات اللاجئين.

ما الذي ينبغي لنا أن نفعله الآن؟ هل ينبغي لنا أن نجلس في هدوء وننتظر في صبر حتى يجد وزير الخارجية وقتا في جدول أعماله الملئ بالأشغال كي يتمكن من العودة إلى

المنطقة؟ ما هو عدد المدنيين الفلسطينيين والإسرائيليين الذين لا بد أن يموتوا قبل أن يشعر واضعو الاستراتيجيات في الولايات المتحدة بأنهم يرغبون في النظر مرة أخرى في أحداث الشرق الأوسط ويحاولون مرة أخرى اعتبارنا أغبياء ويقدمون لنا وساطتهم المفترضة ذات المصداقية الهزيلة؟ هل يعقل أن حكومة القوة العظمى الوحيدة الباقية في زماننا لا تتوفر لديها الآليات اللازمة ''لاقناع'' - لنستخدم نفس اللفظة التي تستخدمها وزارة الخارجية - حليفتها الأوثق في الشرق الأوسط بالامتثال لطلبات مجلس الأمن، التي صوتت مؤيدة لها، في ما يبدو، في حضورنا؟

هناك لفظة واحدة فقط لهذا وهي: التواطؤ يكفي النظر بسرعة التي الرسائل التي نتلقاها من البيت الأبيض، التي تكرر إلى حد التقزز ذات اللازمة غير المتوازنة: لا بد أن يفعل الفلسطينيون الشيء الكثير؛ لا بد أن يدين الفلسطينيون الإرهاب؛ لا بد أن يتخلى الفلسطينيون عن أمانيهم؛ الفلسطينيون ... إلخ. تكرار نفس الشيء على الدوام لتجنب الحقيقة.

لقد حضر وفدي إلى هنا اليوم ليشجب فجور السياسة الخارجية الأمريكية ومعاييرها المزدوجة. نحن نفعل ذلك استنادا إلى ما لدينا من قوة وفضيلة أخلاقية بصفتنا ضحايا حتى الآن للعدوان بجميع أنماطه. هل تستطيع حكومة الولايات المتحدة أن توقف إرسال أحدث أنواع الأسلحة إلى الجيش الإسرائيلي، الذي يستخدمها ضد سكان مدنيين عُزَّل؟ الإجابة هي لا. وهل تستطيع حكومة الولايات المتحدة أن تطبق تدابير أحادية وقسرية واقتصادية وتفرض جزاءات ضد حكومة إسرائيل حتى تقرر في نهاية الأمر أن تمتثل للقرارات الكثيرة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن، التي تهزأ بها وتدوس عليها بكل احتقار؟ بطبيعة الحال لا. هل تستطيع حكومة الولايات المتحدة أن تصوت في مجلس الأمن مؤيدة لفرض جزاءات وقيود بأنواعها وعقوبات ضد حكومة إسرائيل، حسبما فعلت بحماس لا حدود له ضد بلدان أخرى لا تشعر بالود تجاه حكوماتها؟ من الواضح أنها لا تستطيع ذلك.

وهل تستطيع حكومة الولايات المتحدة أن تقرر وضع نهاية فورية لأوجه الدعم الاقتصادي الهائل الذي تقدمه سنة تلو الأخرى للمحافظة على جهاز إسرائيل العسكري الضخم، الذي يستخدم في هجماتها العدوانية والقمعية على البلدان العربية المجاورة وعلى السكان الفلسطينيين المدنيين؟ بطبيعة الحال لا تستطيع ذلك.

هل يمكن لحكومة الولايات المتحدة أن تتحلى ببعض الشجاعة وأن تؤمن حقيقة بدورها الذي ادعته لنفسها كمدافعة عالمية عن الديمقراطية وحقوق الإنسان وأن تقترح في هذه المنظمة قرارات تدين السلطات الإسرائيلية لاحتقارها حقوق الإنسان الأساسية للسكان العرب والفلسطينيين، بما فيها الحق في الحياة؟ كلا، كلا، كلا.

لقد عقد المجلس جلسات لا حصر لها، ولساعات طويلة، للإعراب عن الاستنكار والإدانة، وما زالت الفظائع تسود الأراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل احتلالا سافرا. ولم يحل أي شيء. فإسرائيل تعاني من نوع من الصمم يبدو أن لا علاج له وتسخر بأي شيء نقوله أو نقترحه هنا.

وربما يكون الحل أن نوقف الحديث مع الدمية وأن نطالب سيد الدمية بما هو أكثر. إن الحماية التي لا حد لها التي تمنحها الولايات المتحدة لإسرائيل يجب أن تتوقف. ويجب أن تتوقف الفظائع التي ترتكبها إسرائيل بموافقة الولايات المتحدة. وانتهاك إسرائيل لحقوق الإنسان وتغاضي الولايات المتحدة عن ذلك يجب أن يخضعا للشجب وللعقاب على نحو يشكل مثالا. ويجب أن تنتهي تماما انتهاكات القوات الإسرائيلية لمعابد الأديان المختلفة. ولا يمكن أن نسمح لمصداقية المجلس أن تظل رهينة مخططات

عضو واحد من أعضائه، مهما كانت قوته وهيمنته، يحميه سلاح حق النقض اللاأخلاقي.

قبل أيام، طالبنا في هذا المحفل بالكف عن النفاق ووضع الشكليات الدبلوماسية جانبا. ولا يمكننا أن ننتظر بعد الآن قبل أن نتصرف على نحو فعال وسريع. لقد فرض علينا ما يكفي من المعايير التي كشف الواقع كذبها. ويجب أن نكف عن مساواة جيش باطش ومحتل بشعب بطل يناضل من أجل تحقيق حريته وكرامته. وستواصل كوبا بدأب التنديد بجميع هذه المناورات والتحريفات وبكل هذه الجرائم والإبادة الجماعية التي ترتكب أمام أعيننا في حق الشعوب العربية، وبخاصة الشعب الفلسطيني. وستستمر كوبا في التنديد القوي وعن اقتناع بانتهاك القرارات ومبادئ الميثاق والقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي.

الرئيس (تكلم بالروسية): المتكلم التالي المدرج على قائمتي ممثل ماليزيا. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد زين الدين (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): يود وفد بلادي أولا أن يشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة لمواصلة النظر في الحالة البالغة الخطورة في فلسطين.

ويشعر وفد بلادي بعميق الإحباط حيال استهتار إسرائيل المطلق بمطالبات المجتمع الدولي المتكررة بالانسحاب الفوري من الأراضي الفلسطينية. ومعاداة إسرائيل لقرارات المجلس، وبخاصة للقرارين ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢)، دليل على تصميمها على القضاء على الشعب الفلسطيني. وما حدث مؤخرا في جنين وأدى إلى نتائج فظيعة بالنسبة لأرواح السكان الفلسطينين وممتلكاتهم يدل على عدم احترام إسرائيل للقانون الدولي أو للقانون الإنساني الدولي. فأدى الهجوم على مخيم اللاجئين إلى قتل ما بين ١٠٠ و ٢٠٠ فلسطيني. وأطلقت الطائرات الحربية المروحية النيران على المخيم وهدمت الجرافات المنازل، وسكان بعض هذه المنازل ما زالوا داخلها. ولم تنج من ذلك حتى مرافق الأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد، نرحب بقرار إرسال بعثة لتقصي الحقائق إلى الأراضي المحتلة، تقودها مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، لكي تتحقق من انتهاكات القوات الإسرائيلية لحقوق الإنسان وتبلِّغ عنها. ونرجو أن ترسل هذه البعثة بدون إبطاء. وتسويف إسرائيل في السماح لبعثة تقصي الحقائق بالعمل أمر يبين الواقع. ويمكننا أن نخلص إلى أن إسرائيل تخفي الخطورة الفعلية للنتائج الفظيعة لأعمالها.

ويؤمن وفد بلادي إيمانا راسخا أنه يجب اتخاذ تدابير فورية لعلاج الحالة الإنسانية الفظيعة في الأراضي الفلسطينية. وبينما نتكلم الآن، يظل السكان الفلسطينيون معرضين للخطر وللمعاناة من جراء انتهاكات حقوق الإنسان على يد إسرائيل. وقد أدت أعمال إسرائيل تقريبا إلى شلل جميع جوانب الحياة بالنسبة للفلسطينيين. وذكر السيد كوفي عنان أن القوات الإسرائيلية تنتهك على نطاق واسع المبادئ الإنسانية الدولية ومعايير حقوق الإنسان. كما أكد السيد رود - لارسن، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، أن هناك مطلبا حتميا إنسانيا في الميدان يستدعي بذل كل إجراء ممكن لإنقاذ حياة الناس، وطالب إسرائيل بالوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي في هذا الصدد. ونرجو أن تتعقل إسرائيل وأن تنصاع للمطالبة بالتعاون مع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ولجنة الصليب الأحمر الدولية.

ولم يحدث أي تحسن في الحالة في فلسطين. وبينما قد تكون القوات الإسرائيلية قد انسحبت من بعض المناطق في الأراضي المحتلة، إلا أن فرض حظر التجول بنيران القناصة لا يزال قائما، مما يمنع الفلسطينيين من ترك ديارهم للحصول

على الأغذية أو المساعدة الطبية. ويجري جمع الفلسطينيين للتحقيق معهم. و لا يزال المدنيون يصابون، والتدمير مستمر دون هوادة. ولا يزال السيد عرفات محاصرا في مقر السلطة الفلسطينية في رام الله وهناك قيود خطيرة مفروضة عليه تحد من قدرته على قيادة شعبه واحتواء العنف. ولحقت أضرار ضخمة بالسلطة الفلسطينية وبمؤسساها، مما يضعف قدرها على تقديم الخدمات الأساسية للسكان. وهذه الظروف المؤسفة التي تسببت فيها إسرائيل تبعد الطرفين أكثر فأكثر عن مائدة المفاوضات، وتشكل عقبات رئيسية في سبيل تحقيق السلام الذي تدعي إسرائيل أهما تتطلع إليه.

وفي البيان الذي أدلينا به مؤخرا أمام المجلس بشأن هذه القضية، رحب وفد بلادي بمهمة السلام التي قام بها كولين باول، وزير خارجية الولايات المتحدة، آملا أن تسفر جهوده عن وقف إطلاق النار ودفع الطرفين إلى استئناف المفاوضات حول إيجاد حل دائم للمشكلة. ولكن على العكس من ذلك، تواصل إسرائيل عملياتها العسكرية في الأراضي الفلسطينية باستهتار مطلق لجهود حليفها الأساسي والواقع أنه بانتهاء مهمة السلام، داهمت إسرائيل قريتين فلسطينيتين أخريين. ومن الواضح أن المهمة لم تحقق وقف إطلاق النار ولا تنفيذ القرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢)، كما كان يأمل المجتمع الدولي. وذكر وزير الخارجية باول نفسه أن السيد شارون ما زال يخطط لاقتحام الأراضي الفلسطينية إذا رأى أن ذلك ضروري. ولا يوجد أي مظهر ولو ضئيل لوقف إسرائيل للأعمال القتالية. وبفشل مهمة الوزير باول، ستظل لدى إسرائيل الحرية الكاملة في أن تفعل ما تشاء.

وفيما يتعلق بمؤتمر السلام الدولي الذي اقترحه السيد شارون، فإن وفد بلادي لا يتصور أن يستبعد هذا المؤتمر مشاركة السيد عرفات، وهو طرف رئيسي في عملية السلام والزعيم الشرعي للشعب الفلسطيني. وسيكون ذلك الاقتراح فاشلا من البداية. فهو يعكس نفاق إسرائيل حول رغبتها في حل سلمي لهذه المشكلة.

ولا تزال ماليزيا تعتقد بأن ما تمس إليه الحاجة لوقف العنف يتمثل في أن يأذن المجلس بسرعة بإيفاد قوة تابعة للأمم المتحدة أو قوة دولية لحفظ السلام إلى المناطق المحتلة. ويرحب وفدي في هذا الصدد بدعوة الأمين العام إلى إنشاء آلية من طرف ثالث في شكل قوة حفظ سلام دولية باعتبارها الوسيلة الوحيدة لوضع حد لإراقة الدماء. وستتمكن قوة حفظ السلام من تثبيت الحالة على الأرض وتمهيد السبيل لاستئناف المفاوضات. ونوافق تماما على أن القوة يجب أن تكون قوية بما فيه الكفاية لإبطال أي تحد لسلطتها. ونظرا لما يمثله التصعيد الحالي للعنف من أخطار جدية حالية ومحتملة على السكان المدنيين، فإننا نحث المجلس على اتخاذ إجراء فوري لإيفاد قوة حفظ سلام دولية إلى المناطق المحتلة.

ويخشى وفدي من أن الفلسطينيين لم يشهدوا بعد أسوأ ما سيترل بهم. وإننا نحث المجلس بقوة على ألا يدخر جهدا لحماية السكان المدنيين الفلسطينيين ووضع حد للأعمال العدائية في المنطقة. ولوفدي أيضا وطيد الأمل بأن تواصل مجموعة ''الأربعة'' والأمم المتحدة القيام بالمزيد من المبادرات الأخرى والاضطلاع بدور بارز في السعي إلى السلام الدائم في الشرق الأوسط.

الرئيس (تكلم بالروسية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل الهند. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد غوبيناثان (الهند) (تكلم بالانكليزية): نشكركم السيد الرئيس على عقد هذه الجلسة الطارئة لمناقشة الحالة المتدهورة باستمرار في المناطق المحتلة التي لا تلوح لها في الأفق بكل أسف نهاية فورية على ما يبدو.

في الأسابيع القليلة الماضية اتخذ المجلس ثلاثة قرارات وأصدر بيانا رئاسيا، لكن بلا جدوى. فالأزمة مستمرة بلا كلل. وهي في الحقيقة، تزداد سوءا بمرور كل يوم. ويجري الإحساس بانعكاساتها في المنطقة وما وراءها، ولا يمكن تصور ما قد يترتب عليها من عواقب.

ويعتبر العمل العسكري الذي تقوم به إسرائيل، والذي يستمر على الرغم من قرارات مجلس الأمن والنداءات والمناشدات التي وجهها المجتمع الدولي بوقف هذه العمليات وبالانسحاب، من دواعي القلق الخطير لنا جميعا. وقد أثبتت الأحداث الأخيرة أنها لم تحسّن من أمن إسرائيل ولا خدمت قضية السلام. وإذا كان لها من نتيجة، فهي أنها لم تؤد إلا إلى المزيد من العوائق أمام السعي الجماعي إلى السلام الدائم في الشرق الأوسط. ولا يخدم ما تقوم به إسرائيل من عمليات عسكرية مستمرة أو أعمال عنف انتقامية أي غرض سوى التسبب في الخسائر في الأرواح، في الغالب بين المدنيين الأبرياء، بما في ذلك النساء والأطفال، ويجعل الفجوة بين شعبي إسرائيل وفلسطين أوسع من أي وقت مضى. ولذلك، يصبح الوقف الفوري للعمليات العسكرية وانسحاب إسرائيل ووقف إطلاق النار أكثر الخطوات إلحاحا. ولا يحتمل هذا أي تأخير، لأن الأبرياء على كلا الجانبين هم الذين يدفعون الثمن بدون أي داع حقا.

ولا يمكن تبرير العنف الذي شهدناه في إسرائيل والقدس من خلال عمليات التفجير الانتحارية الشنيعة التي نفذها الفدائيون الفلسطينيون ضد المدنيين لأي سبب من الأسباب ويجب أن تتوقف فورا. وقد أُحطنا في هذا الصدد علما ببيان الرئيس عرفات يوم ١٣ نيسان/أبريل باللغة العربية، الذي يدين الأعمال الإرهابية بكل مظاهرها.

وتواجه بعض أجزاء المناطق المحتلة وفقا لجميع الروايات، أزمة إنسانية خطيرة أعرب الأمين العام كوفي عنان والمجتمع الدولي بأسره إزاءها عن عميق القلق والكرب. وقد وصف المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى بيتر هانسن، والمنسق الخاص للأمين العام ترجي رويد لارسن الحالة في مخيم اللاجئين في جنين بأنها رهيبة. ونعتقد بأنه لا يمكن أن يكون هناك ما يبرر التسبب في مثل هذه الأزمة الحادة، ولا حتى حق الدفاع عن النفس. فأرواح المدنيين الأبرياء مصونة حيثما وجدت وأياً كانت. وينبغي أن يكون الاحترام الواجب للقانون الإنساني الدولي معيار التصرف. وينبغي أن يسمح للوكالات الإنسانية بإمكانية الوصول الكامل في امتثال للمبادئ الإنسانية الدولية.

مع كل يوم يمر نبتعد بشكل ثابت عن رؤية إسرائيل وفلسطين تعيشان بسلام كدولتين، جنبا إلى جنب، ضمن حدود آمنة ومعترف بها. ولذلك، فإننا ندعو إلى وضع حد فوري للعنف وإلى استئناف الحوار. إن السلام لا يمكن أن يتحقق إلا على طاولة المفاوضات وليس على آثار جنازير الدبابات. وتوفر القرارات ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢) الدليل التفصيلي للعمل. ويجب إبداء الإرادة المطلوبة للسير على الطريق الذي رسمته هذه القرارات.

ما فتئ تأييد الهند للقضية الفلسطينية مستمرا وقويا وثابتا. وقد وقفنا ونواصل الوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني في كفاحه لنيل حقوقه الوطنية المشروعة، التي تمثل مفتاح السلام والاستقرار في الشرق الأوسط. وتجري الهند اتصالات مستمرة مع عدة بلدان عربية بشأن هذه القضية. ونحن مستعدون لبذل ما في وسعنا لجلب السلام إلى المنطقة.

ونعرب عن تأييدنا لبيان مدريد المشترك الذي أصدرته مجموعة ''الأربعة'' في ١٠ نيسان/أبريل. وقد علقت آمال عريضة على الجهود التي تبذلها مجموعة ''الأربعة''

بالإضافة إلى الجهود التي تبذل على الصعيد الثنائي. لكننا ما زلنا لم نر أي تقدم مُجد بشأن الخطوات المطلوبة بسرعة. بيد أنه ليس بوسع المجتمع الدولي أن يستسلم. بالعكس، لا بد من مضاعفة الجهود.

في رسالة بعث بها مؤخرا رئيس الوزراء أتال بهاري فاجباي إلى الرئيس عرفات، أكد من جديد أن الهند تعتبر الرئيس عرفات رمزا لتطلعات وكفاح الشعب الفلسطيني. وإننا، كما أكدنا في بياناتنا السابقة، نشعر بالقلق إزاء القيود المفروضة على الرئيس عرفات، الزعيم المنتخب ديمقراطيا للشعب الفلسطيني. إن الرئيس عرفات، بالنسبة للمجتمع الدولي بالإضافة إلى الشعب الفلسطيني، تجسيد للدولة الفلسطينية. ولا بد أن يضطلع الرئيس عرفات بدور مهم، الآن وفي المستقبل القريب. وإننا نشاطر المجتمع الدولي قلقه إزاء صحته ورفاهه بصورة كاملة. وقد أبلغت قيادة الهند إسرائيل بأنها، بعزل الرئيس عرفات، تسبب تفاقم الصعوبات بدلا من تذليلها، مما يجعل مهمة السلام أكثر صعوبة بكثير.

ونعتقد بأن إسرائيل يتعين عليها، وفقا لبيان مجموعة ''الأربعة'' الصادر في ١٠ نيسان/أبريل، أن توقف عملياتها العسكرية فورا؛ وتنفذ وقفا فوريا ملموسا لإطلاق النار؛ وتنسحب فورا من سائر المناطق، بما في ذلك من رام الله ومن مقر الرئيس عرفات؛ وتسمح بوصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل ودون أي عائق؛ وتمتنع عن الاستخدام المفرط للقوة؛ وتكفل حماية المدنيين.

لقد تم اقتراح عدد من الأفكار. وإننا نحثكم، سيدي، على العمل بشكل وثيق مع قيادتي فلسطين وإسرائيل للتوصل إلى حلول عملية لإخراج المنطقة من الفوضى الحالية وتحقيق رؤيتنا الجماعية في سلام دائم في المنطقة.

الرئيس (تكلم بالروسية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل بنغلاديش. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد شودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): حتى في هذا الوقت الذي نجتمع فيه هنا تقع مأساة إنسانية هائلة الأبعاد في الضفة الغربية. فالارتكاب المستمر للفظائع الإسرائيلية يضاعف من آلام فلسطين. وهي الآن قد تجاوزت الحدود المحتملة.

لقد أنهى وزير خارجية الولايات المتحدة كولن باول مهمة عصيبة في المنطقة. وبذل جهدا هائلا لوقف التصعيد في الحالة الخطيرة. ولذلك فنحن مدينون له كثيرا. وما من جهد يُبذل مثل جهده بجدية حقيقية يذهب هباء على الإطلاق. فلقد زادت مهمته بالفعل من حدة التركيز الدولي على ضرورة مواصلة الانخراط في السعي لتحقيق السلام.

ونحن نرى الآن أنه تقع على عاتق المجلس مسؤولية استكمال هذه المبادرات وكذلك دعم اقتراح الأمين العام. ولقد دعا الأمين العام إلى نشر قوة متعددة الجنسيات. ويبدو أنه لم تعد لدينا رفاهية الاختيار أو الخيارات. بل من الحتمي أن يوافق المجلس على الفكرة وأن يُقر هذه القوة.

ولا بد أن تتناسب قوة الولاية مع التحديات القائمة على أرض الواقع. وعنصر الوقت حاسم. فأي تأخير يمكن أن يؤدي إلى عواقب وخيمة.

وليس مجرد ضرورة أخلاقية من جانب المجلس أن يضمن التقيد بقراراته، بل أيضا ضرورة عملية. فالمجلس يجب ألا يكون جديرا بالثقة فحسب، بل لا بد أيضا أن يبدو هكذا للعيان. وإذا كان هناك اختلاف بين الكلمة والفعل فمن الممكن أن يبدأ ذلك في تقويض قدرته على تنفيذ مسؤولياته بموجب الميثاق. ولا يمكن أن يكون ذلك لمصلحة أحد، سواء الآن أو في أي وقت على الإطلاق. إن النظر إلى

المجلس بوصفه حارس السلام هو أمر لا بد منه حتى يُنظر إلى الأمم المتحدة بوصفها الضامن لعالم أفضل.

الرئيس (تكلم بالروسية): المتكلم التالي ممثل العراق. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس.

السيد الدوري (العراق) (تكلم بالعربية): خلال فترة قصيرة، ولكنها مأساوية، مليئة بالقتل والدم والدمار، تطلب المجموعة العربية ومعها عدد من الخيرين وللمرة الرابعة عقد جلسة مفتوحة لمجلس الأمن حول قضية فلسطين. ولكن بعد كل الذي رأيناه أو سمعناه أو قرأنا عنه يحار المرء عما يتحدث هنا أمام مجلس الأمن، الذي يفترض به أن يتحرك تلقائيا ودونما طلب من أحد ليعالج انتهاكا صارخا للميثاق وتهديدا للسلم والأمن الدوليين.

هل نتحدث عن حجم الجرائم المقترفة على أرض فلسطين وضد شعب فلسطين أم عن طبيعة هذه الجرائم. هل نتحدث عن جرائم إبادة أم جرائم حرب أم جرائم ضد الإنسانية أم عدوان أم عن كلها مجتمعة؟ بمعنى أننا هل نتحدث عن انتهاكات للميثاق وانتهاكات للقانون الدولي الإنساني وانتهاكات للقانون الدولي عموما؟ أم نتحدث عن الأبعاد السياسية لهذه الجرائم؟ إن ما يحدث منذ زمن ليس بالقصير هو خرق فاضح لكل القيم الأخلاقية والقوانين والأعراف والمواثيق. هذه هي الحقيقة التي لم يستطع مجلس الأمن مع الأسف الاعتراف بها في قراراته حتى يومنا هذا.

هنا من على منبر هذه المنظمة التي ننتمي إليها جميعا نتساءل: ألم يحن الوقت بعد لهذا المجلس كي يكون بمستوى الحدث ومستوى الأخطار المحدقة بفلسطين والمنطقة والعالم؟ أما حان الوقت لأن يسمع المجلس أنين آلاف الجرحى وصرخات الأمهات والأطفال وأولئك الذين فقدوا في فلسطين كل شيء إلا الحلم والأمل؟ ألم يحن الوقت للمجلس بعد أن يفرض، من دون انتقائية أو ازدواجية في المعايير، احترام الميثاق ومعاقبة من ينتهك هذا الميثاق، كبيرا كان أم صغيرا، وبالخصوص الكيان الصهيوني المارق الطاغي؟ ألم يحن الوقت لأن يقول مجلس الأمن كلمة حق وأن لا يساوي بين الجلاد والضحية؟ ألم يحن الوقت لأن يفرض المجلس احترام الشرعية الدولية ممثلة بقراراته التي أصدرها هو نفسه بشأن القضية الفلسطينية؟

وهنا نتساءل أيضا: ما هي مطالب الشعب الفلسطيني حقا؟ أهي مطالب غير مشروعة؟ أهي خارجة على القانون الدولي وعلى ميثاق الأمم المتحدة؟ أم أنها مطالب مشروعة حقا؟

إن كل ما يريده هذا الشعب هو استرجاع أرضه التي اغتصبت والدفاع عن كرامته وسيادته وإقامة دولته المستقلة على أرضه، طبقا لقواعد القانون الدولي. ولكن يبدو أن الذي يناضل من أجل استرداد حقوقه، وخاصة حقه في الحرية وتقرير المصير، هو إرهابي بالنسبة للبعض، هذا البعض الذي يحاول قلب القواعد والمبادئ المعمول بها دوليا لتبرير سياسته في السيطرة والهيمنة والعدوان.

علينا أن نعترف جميعا أن مجلس الأمن ما زال عاجزا عن الوقوف إلى جانب الحق في هذه القضية العادلة بسبب تهديد دولة واحدة بالفيتو مسبقا وقبل الاطلاع حتى على مشروع القرار العربي، هذا المشروع الضعيف أصلا.

إن ما يحدث في المجلس مع الأسف ليس تطبيقا لقواعد القانون وقواعد العدل والسلام بقدر ما هو انعكاس لمبدأ سيادة القوة، وهو مبدأ مرفوض بموجب الميثاق، وفرض الوصفات الجاهزة التي تعبر عن مصالح قلة قليلة من الدول.

إن ما يحدث في فلسطين من قتل وتدمير وحصار وتجويع وترويع وانتهاك للمقدسات والحرمات والكرامة يشكل طبقا لكل القوانين السماوية والوضعية جريمة مركبة،

فهي جريمة إبادة وجريمة ضد الإنسانية وجريمة حرب لم تعرف الإنسانية مثيلا لها حتى في أزمان التتار والنازية.

إن الشعب العربي في العراق أو في أية دولة عربية أخرى ينظر إلى هذه الأحداث في فلسطين وقلبه مليء بالجراح والألم المتأتي من سنين طويلة من الاضطهاد، يتعرض له شعبنا في الأرض الفلسطينية المحتلة على يد قوة الاحتلال.

إن الدهشة تصيب كل مراقب للأحداث، فالكيان الصهيوني لم يتردد في ارتكاب أي عمل ضد المدنيين الأبرياء، من تدمير وقتل وترحيل وإذلال في إطار سياسة منظمة ومعروفة، متحديا الجميع بمن فيهم أعضاء هذا المجلس، ويأتي موقف الولايات المتحدة كعنصر مشجع له على السير قدما بهذه السياسة، فهو لم يشجب ما حدث حتى هذه اللحظة.

إن ذلك يفرض على المجتمع الدولي المطالبة بمحاكمة هؤلاء المجرمين عن كل الجرائم التي ارتكبت في جنين ورام الله ونابلس وفي كنيسة مهد السيد المسيح عليه السلام. فقوات الاحتلال لم تحترم المشاعر الدينية لمئات الملايين من المسلمين والمسيحيين في العالم.

ونتساءل في النهاية: أين هي الأدوات التي جاء بها الميثاق والتي من شأنها ردع كل من ينتهك قواعد القانون الدولي؟ أين المقاطعة؟ وأين العقوبات الاقتصادية؟ وأين الإجراءات القسرية الأخرى؟ هل أن هذه يجب أن تُستخدم ضد جهة ولا تُستخدم ضد جهة أخرى؟ ولكن يبدو أن القرار قد اُتخذ مسبقا دائما باستثناء هؤلاء من القانون الدولي ومن أحكام الميثاق، الشيء الذي يمس بمصداقية مجلس الأمن. وستُدرك الأجيال القادمة بأن ما يحدث الآن ما هو إلا سُبة في تاريخ منظمة الأمم المتحدة.

إن قلوبنا ومشاعرنا في العراق تقف إلى جانب إخواننا في الأرض المحتلة، والشعب العراقي الذي يرزح تحت حصار ظالم أبى إلا أن يُقدم ما في وسعه للمساعدة في وقف هذه المأساة، ومن ذلك قراره بوقف تصدير النفط إلى هؤلاء الذين دعموا ويدعمون الكيان الصهيوني الغاشم في عدوانه واحتلاله لأرض فلسطين، وللتنبيه إلى حجم المأساة التي يعانيها شعب فلسطين ومساندته على الصمود، بالرغم من حاجة العراق الفعلية للموارد، كما تعلمون.

مهما علت الأصوات المنافقة وطغت المفاهيم الكاذبة فلا يمكن أن يعلو شيء على صوت الحق. إن من يدافع عن أرضه من الاحتلال ليس إرهابيا، بل هو يفعل ذلك طبقا لقواعد القانون الدولي، ولا يمكن أن يتقبل المجتمع الدولي لفترة طويلة التلاعب بالألفاظ والمسميات لتبرير السياسات العدوانية التي تكشفت مؤخرا وبصورة لافتة للنظر إلى درجة التهديد باستخدام القوة ضد دول معينة، بما فيها بلدي العراق، لتحويل الأنظار عن الجرائم القذرة المقترفة في الأرض الفلسطينية المحتلة في محاولة مكشوفة لإرهاب الدول وللتخلص من مسؤولية تنفيذ التزاماتها الدولية باحترام وضمان تنفيذ القانون الدولي.

وأخيرا، لا يخفى على الجميع أن أساس معاناة الشعب الفلسطيني خصوصا، والمنطقة العربية عموما، هو الاحتلال الصهيوني الذي تسبب في معاناة مستمرة لأكثر من عدة عقود، آخرها ما شهدناه خلال العشرين يوما الأخيرة. وعليه فإن جميع المحاولات لإيجاد حل لقضية فلسطين العادلة لا يمكن أن يُكتب لها النجاح إلا بإنهاء هذا الاحتلال المقيت.

الرئيس (تكلم بالروسية): المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل السودان. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد عروة (السودان) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، يجتمع مجلسكم الموقر مجددا للنظر في ما وصلت إليه الأوضاع من تدهور مريع في الأراضي الفلسطينية المحتلة

بسبب رفض إسرائيل – السلطة القائمة بالاحتلال – الانصياع لقرارات مجلس الأمن التي دعتها إلى الانسحاب من مدينة رام الله والمدن الفلسطينية الأخرى، بل والرد على قرارات المجلس بالمزيد من الإجراءات القمعية والتوسعية، إلى جانب استمرار حصار كنيسة المهد في بيت لحم.

في البداية يود وفد بلادي أن يتقدم بالشكر والتقدير للسيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، على جهوده المتصلة التي هدفت لوضع حد للتدهور الأمني في الأراضي الفلسطينية المحتلة من جراء العدوان الإسرائيلي، والتي كان آخرها بيانه أمام مجلسكم الموقر صباح اليوم. ويدعم وفد بلادي في هذا الصدد مقترحه الذي يدعو إلى نشر قوة متعددة الجنسيات في فلسطين، ويأمل أن يجد مقترحه التأييد والتنفيذ السريع من مجلسكم الموقر في سعيه لحفظ السلم والأمن الدوليين.

إننا نضم صوتنا عاليا إلى كل الدوائر والجهات التي طالبت بإجراء تحقيق دولي في جرائم الحرب التي ارتكبتها إسرائيل، السلطة المحتلة، ضد المدنيين في فلسطين، وعلى رأسها جريمة الإبادة الجماعية في مخيم جنين. وقد استمعنا جميعا للتصريحات الإعلامية من السيد تيري لارسن، مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة في الشرق الأوسط، بعد زيارته لمخيم جنين حينما وصف الدمار في المخيم بأنه لا يمكن تصوره، وأن الأوضاع التي خلفتها القوات الإسرائيلية في المخيم كارثة بشعة تفوق كل التصور، وهو ما أكده السيد الأمين العام في بيانه أمام المجلس اليوم. وقد شاهدنا على شاشات التلفزة العالمية تحذيرات الأوساط الطبية من أن المحاصرين تحت الأنقاض يختنقون ببطء، إذ تمنع سلطات الاحتلال مد يد العون إليهم لانتشالهم، وأن الجثث متناثرة في كل مكان في المخيم، الأمر الذي قد يؤدي إلى تفاقم انتشار الأمراض. إن هذه الجريمة البشعة ضد الإنسانية يجب ألا تمر دون عقاب من المجتمع الدولي. ويجب ألا يفلت المجرمون الذي ارتكبوها من يد العدالة الدولية.

لقد أكدنا أمام هذا المجلس في بياناتنا السابقة ضرورة التحرك الفوري من المجلس لفرض قراراته، وها نحن نجدد هذه المطالبة، خاصة بعد فشل كافة التحركات الدبلوماسية في الضغط على إسرائيل للانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما تقع على هذا المجلس مسؤولية إلزام إسرائيل باحترام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والضغط عليها لوقف إعاقة نقل الجرحى وتقديم المساعدات الإنسانية والطبية للمتضررين من أعمال القصف اليومي.

لقد أصبحت قوة الاحتلال تتصرف وكأنها دولة فوق القانون وقرارات الأمم المتحدة. وشجعها عدم اتخاذ المجلس لأي إجراءات عقابية بموجب الفصل السابع إزاء جرائم الحرب وإرهاب الدولة والإبادة الجماعية ضد المدنيين الأبرياء في فلسطين على التمادي في سياستها العدوانية وتهديد الأمن والاستقرار في المنطقة، الأمر الذي يضع هذا المجلس – أكرر، يضع هذا المجلس – أمام مسؤوليته عن حفظ السلم والأمن الدوليين، وأهمية السعي إلى إلزام إسرائيل بالتنفيذ الفوري لقرارات مجلس الأمن ووقف عدوانها المتصاعد ضد الشعب الفلسطيني. وإلا فإن هذا المجلس سيظل قويا فقط في فرض جزاءاته على الضعفاء والمستضعفين من الدول مما سيفقده المصداقية.

الرئيس (تكلم بالروسية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل المملكة العربية السعودية. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد شبكشي (المملكة العربية السعودية) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، تمر القضية الفلسطينية بمرحلة خطرة يُخشى ألا تقتصر آثارها السلبية على الأراضي الفلسطينية

المحتلة، وهو ما تهدف إليه حكومة إسرائيل التي تسعى إلى زج الشرق الأوسط في فوضى دامية بعد الجريمة البشعة التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلية في مخيم جنين وفي نابلس وفي غيرهما من المناطق المحتلة، من قتل جماعي بدم بارد وإعدامات إجرامية، ودك للبيوت بمن فيها من السكان، واعتقالات واسعة، وعمليات سرقة ونهب، وتدمير منهجي للبنيتين التحتية والفوقية لأسس الدولة الفلسطينية، وسعي إسرائيل إلى تحويل المناطق الفلسطينية إلى مجرد تجمعات سكانية متخلفة مسلوبة التاريخ والتراث والحضارة.

إن رئيس وزراء إسرائيل الذي أعلن عن ندمه على عدم قتل الرئيس ياسر عرفات عندما اجتاحت قواته لبنان عام ١٩٨٢، والذي كرر الإعراب عن ندمه على تعهده للرئيس الأمريكي بعدم قتل الرئيس الفلسطيني عندما اجتاحت قواته المناطق الفلسطينية عام ٢٠٠٢، يزعم أن اقتحام القوات الإسرائيلية للمناطق الفلسطينية المحتلة إنما يهدف إلى محاربة المقاومة الفلسطينية التي يسميها إرهابا. والكفاح الوطني الشعبي ليس إرهابا وإنما هو حق بل واجب مارسته جميع الدول التي كانت مستعمرة، واستطاعت من خلال مقاومتها الوطنية التحرر من الاستعمار والفوز بالحرية والاستقلال.

كيف يسعى رئيس وزراء إسرائيل إلى إنهاء المقاومة الشعبية الفلسطينية بعد أن فشل في تحقيق الأمن الذي وعد به، ونجح في نشر الموت وإشاعة الدمار؟ وذلك بارتكاب إرهاب الدولة كوسيلة لإرهاب الفلسطينيين والعرب، تحت ذريعة أنه إرهاب احترازي لمنع الفلسطينيين من ارتكاب عمليات فدائية وعنف ضد الإسرائيليين. ولم يترك رئيس وزراء إسرائيل أي إجراء استفزازي إلا وارتكبه لسد آفاق السلام، ابتداء من اقتحامه مع عدد كبير من حراسه لساحة المسجد الأقصى، ومرورا بالإصرار على توسعة وزيادة المستوطنات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية المغتصبة، وتدمير المنازل وجرف الحقول، ومنع الفلسطينيين من العمل، وحصارهم وتجويعهم، والقتل العشوائي والتصفيات الجسدية.

لقد حرصت حكومة إسرائيل على تدمير أسس الدولة الفلسطينية، فدمرت المطار والميناء البحري في قطاع غزة، ومنعت الممر الآمن الذي يصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وقصفت محطة الإذاعة والتلفزيون الفلسطيني، وهاجمت الوزارات الفلسطينية والدوائر الحكومية، وصادرت جميع المعلومات والإحصاءات، وقصفت مولدات الكهرباء، ودمرت شبكات المياه، وامتنعت عن دفع المستحقات الفلسطينية التي تقدر بحوالي بليوني دولار.

وما أن تسلم رئيس وزراء إسرائيل منصبه حتى بادر إلى تنفيذ أجندته الخاصة بقوات الأمن الفلسطينية التي اعتبرها أذرع الإرهاب. وبعد تدمير مقارها، ألحقت قوات الاحتلال الإسرائيلية دمارا كبيرا بمقر جهاز الأمن الوقائي الفلسطيني وفتكت بعدد من أفراده وأبعدت الآخرين.

إن التدمير الهائل في مخيم اللاجئين الفلسطينيين الذي شهدت أزقته مجازر بشعة إنما هو محاولة لشطب قضية اللاجئين من قضايا الحل النهائي في أي مفاوضات نهائية.

كيف سيؤدي سفك الدماء الفلسطينية التي سالت بغزارة وإلقاء جثث الضحايا الفلسطينيين في الأزقة والشوارع، وسعي القوات الإسرائيلية إلى طمر هذه الجثث في ما أسموه مقبرة الأعداء - إلى وقف العنف وإنهاء المقاومة الفلسطينية؟ وهل يمكن للفلسطينيين أن ينسوا أقاربهم وأهاليهم الذين نزفوا حتى الموت تحت الأنقاض وغيرهم ممن دفنوا تحت ركام بيوتهم المدمرة على رؤوسهم وهم أحياء؟ وهل أدت مجزرة دير ياسين وغيرها إلى تخلي الفلسطينيين عن حقوقهم الشرعية والاستسلام لطروحات بعض الإسرائيليين التي هي نتاج ثقافة قائمة على القتل والاستعمار

والترحيل والاستيلاء على أراضي الغير؟ وهل أدت المجزرة التي قام بها رئيس وزراء إسرائيل في صبرا وشاتيلا إلى خضوع الفلسطينيين وقبولهم بالاحتلال وبالذل والمهانة؟ إن الجريمة البشعة التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلية بتركها الجرحى الفلسطينيين يترفون حتى الموت ليست إحدى أبشع الفظاعات السارية التي تطلقها الحرب من عقالها فحسب، بل هي مخطط يهدف إلى إذلال العرب والفلسطينيين وتأجيج نار غضبهم لتبعثتهم بمطالب الأخذ بالثأر لاقتلاع فكرة السلام من رؤوسهم.

إن ما تقوم به إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة من ممارسات وأفعال نكراء هو إرهاب حقيقي يستوجب الإدانة، وهو يؤكد للعالم أجمع مدى زيف وبطلان ادعاءات إسرائيل عن السلام وخبث نواياها واستمرارها في النكوص عن التزاماتها. والاعتداءات الإسرائيلية لم يسلم منها حتى المحتمون بالمساجد واللاجئون في الكنائس. وعمليات القتل والتنكيل والإذلال والإهانة دفعت وتدفع بشباب وفتيات الشعب الفلسطيني إلى التضحية بحياتهم فداء لوطنهم ودفاعا عن مقدساتهم وحفظا لكرامتهم.

إن إسرائيل لا تعمل من أجل أمن وسلامة مواطنيها بل من أجل تكريس احتلالها ودعم اغتصابها للأراضي الفلسطينية والعربية، وهي ترتكب إرهابا رسميا علنيا وعلى مرأى ومسمع المجتمع الدولي. وإذا لم تكن الأعمال العدوانية التي ارتكبتها إسرائيل في لبنان وفي تونس، وقيام عملاء الموساد بتعقب الناشطين الفلسطينيين في الداخل والخارج إرهابا، فما هو الإرهاب؟ وإذا لم تكن الممارسات الإسرائيلية الوحشية ضد الشعب الفلسطيني والتي تعد خرقا واضحا لكل القوانين والمواثيق والأعراف الدولية إرهابا، فما هو الإرهاب؟ وإذا كان الحصار الجائر للمدن والقرى الفلسطينية واعتقال وأسر القيادات الفلسطينية واقتحام المخيمات وارتكاب المذابح ضد السكان الأبرياء العزل ليس إرهابا، فما هو الإرهاب؟ إن هذه الممارسات الإسرائيلية تشكل جرائم حرب ضد الإنسانية وتستوجب محاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين الذين ارتكبوا مجازر في حق المواطنين العرب في المناطق المحتلة.

إن عدم تنفيذ إسرائيل ما جاء في قرارات مجلس الأمن، ومن بينها القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) و ١٣٢٢ (٢٠٠٠) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢) إنما يعكس مدى ازدراء إسرائيل بالشرعية الدولية وعدم اكتراثها بما جاء في البيان المشترك الصادر في مدريد في نيسان/أبريل ٢٠٠٢ وعدم احترامها لمطالب المجتمع الدولي، الأمر الذي يوجب اتخاذ الوسائل الكفيلة بحمل إسرائيل على تنفيذ قرارات مجلس الأمن بدءا بالانسحاب الفوري من الأراضي الفلسطينية المحتلة وفك الحصار عن الرئيس ياسر عرفات، الرئيس الشرعي المنتخب للسلطة الفلسطينية.

ويؤيد وفد بلادي ما جاء في بيان معالي الأمين العام للأمم المتحدة من ضرورة تدخل المجتمع الدولي متحملا مسؤولياته والعمل على الحد من تفاقم الأوضاع في الشرق الأوسط وحماية الأرواح التي تزهق يوميا ووقف التدمير الجنوني الذي لا يؤدي إلا إلى تعميق الكراهية. كما نتفق مع الأمين العام في أنه لا يمكن حصر المشكلة في نطاق الأمن وحده وأنه لا بد من تحقيق تسوية سياسية تحقق التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني وتحقق الأمن والاستقرار لجميع شعوب ودول المنطقة. كما أننا نرحب باقتراح معالي الأمين العام بإرسال قوات دولية إلى المنطقة للعمل مع الأطراف المعنية لوضع حد لدائرة العنف وتأمين انسحاب إسرائيل من المناطق الفلسطينية وتهيئة الظروف الآمنة في الأراضي الفلسطينية وإعداد بيئة مستقر تمكن من استئناف المفاوضات لتحقيق تسوية سياسية عادلة وشاملة.

إن المملكة العربية السعودية، إنطلاقا من حرصها الدائم على السلام العادل والشامل واستتباب الأمن والاستقرار في المنطقة، قدم ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز مبادرته للسلام التي تبنتها القمة العربية وأصبحت مبادرة عربية. ولقد رحبت حكومات الدول المختلفة، باستثناء الحكومة الحالية لإسرائيل، كما رحب مجلس الأمن بالمبادرة السعودية لأنها صدرت وفقا للشرعية الدولية وقدمت طريقا عقلانيا لوقف المذابح اليومية على الأراضي الفلسطينية، ولأنها وسيلة لإخراج المنطقة من دوامة العنف وتسهم بقوة في نشر السلام والاستقرار في الشرق الأوسط. وإننا لنتطلع إلى أن تتبنى الأطراف المعنية هذه المبادرة الخيرة والالتزام بما جاء فيها والعمل على تنفيذها لبدء عهد جديد يسوده الأمن والاستقرار والتعاون والازدهار ويعم الجميع الخير والسلام.

الرئيس (تكلم بالروسية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل قطر. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد البدر (قطر) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، أود في البداية أن أتقدم إليكم بخالص الشكر والتقدير على جهودكم الطيبة في إدارة أعمال مجلس الأمن لهذا الشهر، وإلى أعضاء المجلس الكرام على الاستجابة السريعة لطلب المجموعة العربية بعقد جلسة طارئة لبحث الأوضاع المتدهورة في الأراضي الفلسطينية المحتلة من قبل إسرائيل.

إن بلادي، وبحكم رئاستها لمؤتمر القمة الإسلامي التاسع، تتفهم بعمق أسباب الدعوات المتتالية لعقد هذه الجلسات الطارئة لمجلس الأمن. وأعتقد أن الأسباب لا تخفى على أحد، ويفترض أن الجميع يقدرون مدى خطورة الأوضاع على الأرض الفلسطينية منذ الحملة الأخيرة لقوات الاحتلال الإسرائيلية وعبثها الفوضوي في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

إن المناظر البشعة التي تنقلها لنا أجهزة التلفزة والتقارير المستقلة الصادرة عن الأراضي المحتلة لهي دليل دامغ ضد الحكومة الإسرائيلية وقواتها المسلحة. لقد قامت القوات الإسرائيلية بعمل فظيع لا يليق بدولة مدنية معاصرة وعضو في الأمم المتحدة. لقد مارست قوات الاحتلال الإسرائيلية في الأيام القليلة الماضية تصفيات همجية للسكان الفلسطينيين، وخاصة في مخيم جنين، حيث تم نقل ودفن أعداد كبيرة من المواطنين المدنيين العزل والذين تمت تصفيتهم بطريقة وحشية بعيدة كل البعد عن الإحساس الإنساني. وتقوم الحكومة الإسرائيلية بمحاولة عقيمة جدا لإخفاء آثار الجريمة الإنسانية التي ارتكبتها في حق المواطنين الفلسطينيين المدنيين. إلا أن الأيام القليلة القادمة ستكشف حجم المأساة التي ارتكبتها قوات الاحتلال، وسوف تسجل هذه الجريمة في سجلها الحافل الذي لم يتوقف منذ إنشائها.

إن الممارسات التي تقوم بها إسرائيل تعتبر إرهاب دولة رسميا، وهي تسعى من خلاله إلى تصفية الوجود الفلسطيني في أراضيه، كما تعتبر جرائم حرب مرتكبة ضد مواطنين عزل تحت دولة محتلة، الأمر الذي يمثل خرقا فاضحا لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩.

إن وفد بلادي يطالب مجلس الأمن الموقر بأن يجبر إسرائيل على الالتزام بقرارات الشرعية الدولية، وخاصة قرارات مجلس الأمن الأخيرة ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢). ويجب على إسرائيل إنهاء احتلالها للأراضي الفلسطينية والعربية بشكل عام. إن العنف لن يتوقف مع الأسف ما دام احتلال أراضي الغير موجودا. وهنا، يثمن وفد بلادي جهود الأمين العام ووزير خارجية

الولايات المتحدة الأمريكية لمحاولتهما التقريب بين وجهات النظر المختلفة بين الأطراف المتنازعة.

كما نطالب في هذه المرحلة بإرسال قوات دولية متعددة الأطراف لحماية المدنيين الفلسطينيين.

الرئيس (تكلم بالروسية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل دولة الإمارات العربية المتحدة. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد الشامسي (الإمارات العربية المتحدة) (تكلم بالعربية): سيدي الرئيس، أشكركم، على استجابتكم لطلب عقد هذه الجلسة الهامة، للنظر مرة أخرى في كيفية مواجهة حرب الاجتياح والإبادة الخطيرة التي يشنها جيش الاحتلال الإسرائيلي دون توقف داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة.

فرغم كل الاجتماعات الطارئة والمتكررة التي عقدها مجلس الأمن خلال الأسابيع القليلة الماضية، ورغم جملة القرارات الهامة التي صدرت عن هذه الاجتماعات والتي تولى صياغتها بشكل أساسي الوفدان البريطاني والأمريكي، ورغم النداءات والبيانات العاجلة التي أعلنتها العديد من المنظمات واللجان الإقليمية والدولية الأخرى، بما فيها بيان مدريد الأخير الصادر عن مجموعة التنسيق الرباعي والتي جميعها بلا استثناء طالبت إسرائيل ''القوة القائمة بالاحتلال'' بإيقاف عملياتها العسكرية والانسحاب الفوري وبدون أي إبطاء من كافة المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية التي أعادت احتلالها، إلا أنه وللأسف الشديد ما زلنا نشهد حتى يومنا هذا، التحدي الإسرائيلي الصارخ لكافة هذه القرارات والجهود والنداءات.

بل وتعدى هذا التحدي إلى ما هو أخطر من ذلك بكثير عندما أمر رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون ووزير دفاعه وجنرالات جيشه بمواصلة محاصرة كنيسة المهد ومقر القيادة الفلسطينية، وملاحقة واعتقال وقتل أغلب رموزها وعناصرها، بل واستمرار اقترافهم لأبشع مجازر وجرائم حرب الإبادة الجماعية والاعتقالات التعسفية والتدمير الوحشي لكل ما تطاله طائراتهم ودباباتهم ومجتراتهم ومدافعهم الثقيلة من أجساد الفلسطينيين وممتلكاتهم الخاصة والعامة بغض النظر عن أجناسهم أو أعمارهم أو دياناتهم.

إن ما تقترفه قوات الاحتلال الإسرائيلي من قتل وإعدامات وهدم وحشي متعمد للمنازل فوق رؤوس أطفال ونساء وأهالي مخيمات جنين ونابلس وغيرها، ما هو إلا فصل واحد من فصول مسلسل الإجرام التاريخي الذي احترفه مجرم الحرب الصهيوني المعروف أرييل شارون ومساعدوه، بدءا بالمذابح التي قام بتدبيرها وارتكبها ضد الفلسطينيين قبل وإبان أحداث حرب ١٩٦٧، ومرورا بمجازر مخيمي صبرا وشاتيلا في لبنان عام ١٩٨٢، ووصولا إلى حملة المجازر الحالية التي ما زالت ترتكب اليوم أمام أعين المجلس والرأي العام العالمي في القرى والمدن الفلسطينية، في أخطر انتهاك صارخ وجسيم شهدته البشرية لأحكام القانون الإنساني الدولي ومبادئ اتفاقيات حقوق الإنسان، وبالخصوص اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ المعنية بحماية المدنيين وممتلكاتهم وقت الحرب.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة التي كانت تعلق آمالا كبيرة على مهمة وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية السيد كولن باول في المنطقة لردع حكومة شارون عن مواصلة ارتكاب المزيد من هذه الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الفلسطيني، بل وحملها على تنفيذ قراري مجلس الأمن ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢) والعودة إلى طاولة المفاوضات، يؤلمنا جدا ما آلت إليه هذه المهمة من نتائج مخيبة للآمال، بسبب التعنت الإسرائيلي الصارخ والرافض ليس للامتثال لهذين القرارين فحسب، وإنما أيضا لكل نداءات ودعوات الانسحاب التي أصدرها زعماء دول لجنة التنسيق الرباعي، وفي مقدمتهم الرئيس جورج بوش

رئيس الدولة الأولى الراعية لعملية السلام في الشرق الأوسط، وهو الأمر الذي نعتبره برهانا جديدا على حقيقة النوايا الإسرائيلية الرامية إلى إعادة فرض احتلالها للأراضي والمدن الفلسطينية ونسف كافة الجهود المبذولة لحل القضية الفلسطينية وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، والتي بدونها لم ولن يتحقق السلام الشامل والعادل والدائم في منطقة الشرق الأوسط.

إننا إذ ننتقد بشدة سياسة ازدواجية المعايير والانحياز التي يتبعها بعض أعضاء مجلس الأمن الفاعلين، وبصفة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، إزاء ما تنتهجه الحكومة الإسرائيلية من انتهاكات منهجية وجسيمة للحقوق الوطنية والإنسانية للشعب الفلسطيني، ودور مقدساهم ومؤسساهم الثقافية والتاريخية والاقتصادية منذ بدء الانتفاضة الفلسطينية الباسلة في تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠٠٠، فإننا نعتبر أن الوقت قد حان لتعيد هذه الجهات الفاعلة قراءاتها السياسية والقانونية إزاء ما برز من تطورات خطيرة في مسار جهود حل القضية الفلسطينية، وهو الأمر الذي نرى أنه لو تحقق من شأنه أن يساهم في تمكين المجلس من القيام بدوره الحقيقي، بل واتخاذ الإجراءات اللازمة بموجب الفصل السابع من الميثاق لضمان انصياع إسرائيل لما جاء في القرارات الدولية، وامتثالها الفوري غير المشروط للانسحاب من كافة الأراضي الفلسطينية التي أعادت احتلالها، بما فيها مدينتا رام الله وبيت لحم، ورفع كافة تدابير الحصار المُحكمة والمهينة التي تفرضها على مقر قيادة السلطة الفلسطينية ومؤسساتها وكافة المدن والقرى الفلسطينية من جهة، وأيضا على حركة وأنشطة فرق وعمليات الإغاثة وسيارات الإسعاف والإمدادات الطبية والغذائية الدولية التي تعمدت عرقلة وصولها للآلاف من ضحايا ومتضرري جرائم الحرب الإسرائيلية من جهة أخرى.

وفي هذا السياق أيضا فإننا إذ نرحب بطروحات الأمين العام الأخيرة والداعية إلى ضرورة إرسال قوات أمن متعددة الأطراف إلى الأراضي الفلسطينية، نؤكد على أهمية أن تتحمل الأمم المتحدة مسؤولية تشكيل هذه القوات، وبصورة عاجلة دون أي مزيد من التأخير، وذلك لضمان تولي هذه القوات، وبشفافية مطلقة، مسؤولية حماية الشعب الفلسطيني وقياداته ومؤسساته الوطنية من الهجمات وحملة الإبادة الجماعية العسكرية ضدهم. ولضمان احترام وتطبيق مبادئ بروتوكولات حقوق الإنسان، وبصفة خاصة اتفاقيات جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ المعنية بحماية المدنيين وقت الحرب، فإننا نناشد مجلس الأمن بضرورة إيفاد لجنة تحقيق جنائية دولية عاجلة للأراضي الفلسطينية المحتلة، للتحقيق في كل ما ارتكبته القوات الإسرائيلية من جرائم حرب واسعة النطاق ضد الإنسانية في مخيمي جنين ونابلس وغيرهما، وتقديم المسؤولين عنها للعدالة، خصوصا وأن بعض هذه الجرائم الوحشية تم الكشف عنها مؤخرا ضمن تقارير وتصريحات مفوضة حقوق الإنسان السيدة ماري روبنسون، ومدير المساعدات في وكالة غوث وتشغيل اللاجئين في الشرق الأدنى (الأونروا) السيد ريتشارد كوك، وغيرهما من ممثلي لجان ومنظمات الإغاثة والصليب الأحمر الدولي وشبكات الإعلام العالمية، وذلك على الرغم من سياسة الإغلاق والتعتيم الإعلامي المحكم التي فرضتها القوات الإسرائيلية بهدف إخفاء معالم جرائمها من خلال دفن جثث المئات من الضحايا الفلسطينيين الذين تعمدت قتلهم وإحراقهم وتشويههم بعد نهب وتدمير بيوتهم وبنياتهم الأساسية المدنية بالكامل.

وختاما، إن دولة الإمارات العربية المتحدة، إذ تجدد في ظل هذه الظروف الاستثنائية تضامنها ومساندتها

الكاملة لأشكال نضال أبناء الشعب الفلسطيني الذين ما زالوا يعانون منذ عام ١٩٤٨ من نتائج نكبة الاحتلال الصهيوني لوطنهم، وما صاحبها من مجازر واستيطان إسرائيلي متنام لأراضيهم، فإننا نجدد دعوتنا المجتمع الدولي، وبالخصوص مجلس الأمن، وأعضاء لجنة التنسيق الرباعية إلى ضرورة تعزيز الدعم السياسي والمالي والاقتصادي لهذا الشعب الفلسطيني لضمان رفع ظلم الاحتلال الإسرائيلي عنه، بل ولتمكينه من ممارسته لأبسط حقوقه غير القابلة للتصرف والتي يأتي في مقدمتها حق تقرير المصير وإقامته لدولته المستقلة، فلسطين، وعاصمتها القدس الشريف. كما ونجدد دعوتنا في هذا السياق أيضا إلى ضرورة اتباع الشفافية عند تحديد المواقف واتخاذ القرارات الدولية المتصلة بتطورات القضية الفلسطينية، وذلك استنادا لمبادئ العدل والمساواة بين الشعوب والأمم، وقاعدة التفريق ما بين الحق المشروع لهذا الشعب في مقاومته الاحتلال الإسرائيلي لأراضيه من جهة، وبين إرهاب الدولة الذي تنتهجه الحكومة الإسرائيلية وآلتها الحربية لتثبيت احتلالها لأراضيهم، من جهة أخرى.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل الإمارات العربية المتحدة على بيانه، وأدعوه إلى العودة إلى المقعد المخصص له في قاعة المجلس.

المتكلم التالي هو ممثل كندا، أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

السيد هاينبيكر (كندا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، لإتاحة الفرصة لي مرة أخرى لأتكلم أمام المجلس بشأن هذا الموضوع.

لقد وضع المجلس بالفعل الشروط الأساسية اللازمة لمساعدة الطرفين على التراجع. وتكلم المجتمع الدولي بالإجماع، بيد أن الصراع ما زال مستمرا، ولا يزال عدد الضحايا يتزايد والآمال في إحلال السلام الدائم تنحسر. ولا تنقصنا المقترحات الرامية إلى إنهاء العنف وإقرار الانتقال إلى السلام. وهي تتباين في تفاصيل هامة، ولكنها كلها قائمة على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام، المشار إليه في قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، فهذه القرارات تنص على وجود دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، وهي رؤية مشتركة بين الجميع. ومن الواضح أن الطرفين لا يستطيعان تحقيق هذه الرؤية بنفسيهما.

(تكلم بالانكليزية)

وتلك الرؤية لا يمكن أن تصبح حقيقة إلا بالمشاركة الكاملة والفعالة من المجتمع الدولي، بما في ذلك في الميدان. فهذا الصراع له آثار تتجاوز الشرق الأوسط، وقد عرض الأمين العام رأيا جسورا وشجاعا للمضي قدما. وهو يفهم أن أي حل سيقتضي مشاركة دائمة من أطراف من داخل المنطقة وخارجها على السواء.

وإننا نتفق مع الأمين العام على أن الوقت قد حان للنظر في كيف يمكننا جماعيا أن نساعد الطرفين على وقف القتال نهائيا. وقد آن الأوان ومضى لكي تضع كل الأطراف المعنية حماية الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني في مركز حساباتها وأن تفعل كل ما يتطلبه الأمر لتحقيق السلام لمن هم في أمس الحاجة إليه من الناس.

إن الحالة الراهنة لا يمكن أن تستمر - ففقدان الأرواح المروع على الجانبين، والمعاناة الإنسانية، وبصفة أساسية للغاية، تحطيم الأمل - كل ذلك يجب أن يتوقف. والهجمات الانتحارية بالمتفجرات المروعة والتدمير الذي شهدناه في جنين وأماكن أخرى لا يقود إلا إلى الدخول في أعماق دوامة الكراهية والخوف واليأس.

وترى حكومة كندا أن طريق الخروج من التردي إلى غياهب النسيان موجود. وهو يوجد في قرارات مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢). ويوجد في السلطة الفريدة للأمين العام. ويوجد في القوة الفريدة لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية الواقفة وراء وزير خارجيتها. ويوجد في المشاركة البناءة من بلدان المنطقة، بما في ذلك من خلال الخطة التي قدمتها المملكة العربية السعودية واعتمدتها الجامعة العربية. ويوجد في جهود المجتمع الدولي الأوسع الممثل في هذه المؤسسة. وإذا ما أخذت هذه عناصر السلام هذه معا، فإنها تقريبا كلها موجودة.

وقد ظلت كندا تحث الطرفين على اتخاذ التدابير اللازمة لتهيئة بيئة يمكن أن يضطلع فيها وجود طرف ثالث بدور بناء. وكندا بخبرتها المكتسبة من كل عملية سلام في المنطقة منذ بداية الصراع، تعتقد أن هذا الوجود من شأنه أن يساعد الحالة. وقد قال رئيس الوزراء كريتيان مؤخرا، "إن كندا، إذا ما طُلب منها، مستعدة للمشاركة في هذا الوجود". وترحب كندا بمقترحات الأمين العام، ونحن نتطلع إلى دراستها بتفاصيل أكثر.

وعليه فإن عناصر السلام موجودة، أو تقريبا موجودة. وما تفتقره إليه هو إبداء الالتزام بالسلام من كلا الطرفين. ونحن نناشد إسرائيل والفلسطينيين للامتثال بالقرارات ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢). ويجب على إسرائيل أن تكف على الفور عن تدمير الهياكل الأساسية الفلسطينية، وأن تسحب قواتها من الضفة الغربية وأن توقف كل بناء المستوطنات. ويجب على السلطة الفلسطينية والرئيس عرفات شجب ومنع العنف الموجه ضد الأبرياء والمعاقبة عليه. ولنكن واضحين في أن التطلع إلى قيام دولة فلسطينية، وهو تطلع تدعمه كندا، لن يتحقق أبدا من خلال الهجمات الانتحارية بالمتفجرات على الأبرياء.

ثم أود أن أتناول الوضع الإنساني المرفوض. لقد اعتمد المجلس قرارين بشأن حماية المدنيين أثناء الصراع المسلح، وهما القراران ١٢٦٥ (١٩٩٩) و ١٢٩٦ (٢٠٠٠). ولا يخفى أن هذين القرارين وما تطلبا اتخاذه من إجراءات، لا تعد أحكاما اختيارية يتم التقيد بها أو تجاهلها وفقا لما يلائم الخصوم. وهي ليست مجرد مبادئ توجيهية؛ إنها تذكر الدول بوضوح وقوة بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، ولا سيما بموجب اتفاقيات جنيف.

وتدعو كندا الطرفين إلى الامتثال بالكامل لالتزاماتهما بموجب القانون الإنساني الدولي. ونحن نكرر للفلسطينيين إدانتنا، بأقوى عبارات ممكنة؛ للهجمات على المدنيين، بما في ذلك الهجمات الانتحارية. فهي تمثل انتهاكات للقانون الدولي، وهي مرذولة من الناحية الأخلاقية، وفاشلة من الناحية الاستراتيجية. ونقول لإسرائيل إن عليها هي أيضا التزاما باحترام المدنيين. وأنه يتعين عليها أن تكف عن شن هجمات عشوائية تُوقِع الأذى بالمدنيين.

وعلى إسرائيل مسؤوليات خاصة بموجب اتفاقية جنيف الرابعة. وتدعو كندا حكومة إسرائيل إلى ضمان تعاون قوة الدفاع الإسرائيلية مع المنظمات الدولية في التعامل مع الوضع على الأرض، بما في ذلك جنين، والوفاء بالتزاماتها، بموجب القانون الدولي، بتقديم، أو السماح للآخرين بتقديم الغذاء، والماء وسائر أشكال المساعدة الإنسانية إلى المنكوبين، بمن فيهم المقيمون في جنين. ولا بد من السماح للمنظمات الدولية، مثل لجنة الصليب الأحمر الدولية، دون أي قيد، بالوصول إلى المخيمات والمعتقلين، ولا بد من رفع حظر التجول حتى يتسنى للمنظمات الدولية أن تقوم على نحو فعال بما تستدعيه الحاجة من أعمال

حيوية. ونحن نحيي تفاني المعنيين بحقوق الإنسان والعاملين بالمنظمات الإنسانية لقيامهم بأداء أعمالهم بشجاعة. وقد أعلنت اليوم كندا عن مساعدة إنسانية إضافية بمقدار ٨ ملايين دولار.

ويساورنا القلق أيضا من الوضع القائم في كنيسة المهد في بيت لحم، وندعو الجانبين إلى تحاشي المزيد من الإصابات، بلا داع هناك.

وختاما، ندعو زعماء الجانبين أن يتخذوا قرارا استراتيجيا لا غنى عنه من أجل السلام. فهم إذا لم يفعلوا ذلك، فسوف يتحمل شعبيهم عواقب مأساوية.

الرئيس (تكلم بالروسية): المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل اليابان. وإني أدعوه إلى الجلوس إلى منضدة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد هانيدا (اليابان): منذ اجتمع مجلس الأمن لإجراء مناقشته المفتوحة حول هذا البند في الأسبوع الماضي، بُذلت جهود دولية مختلفة لتحسين الوضع في الشرق الأوسط. كان أهمها الزيارة التي قام بها وزير الخارجية الأمريكي كولن باول. ونحن نؤيد ونقدر الجهود التي بذلها مع الطرفين لتحقيق وقف لإطلاق النار في ظل ظروف بالغة الصعوبة. وعلى حين يبدو أن دائرة العنف قد توقفت، في الوقت الراهن على الأقل، فما زال الوضع على الأرض يشير مع الأسف إلى حدوث قليل من التحسن. فمنذ المناقشة المفتوحة الأخيرة للمجلس أفادت التقارير بوقوع كثير من الإصابات بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

ونحن قلقون بوجه خاص إزاء الوضع الإنساني في المدن الفلسطينية. فوفقا لبعثة الإغاثة التي أوفدتها الأمم المتحدة إلى مخيم جنين منذ يومين، فإن الوضع هناك مفجع، فالناس هناك في مسيس الحاجة إلى الغذاء والماء. وكما جاء في البيان الذي ألقاه الأمين العام كوفي عنان أمام المجلس هذا الصباح، على لسان موظفي الأمم المتحدة، فإن الوضع هناك مروع. وتدعو حكومة اليابان إسرائيل إلى السماح للمنظمات الإنسانية الدولية بالوصول بحرية ودون أي قيد، إلى المدن الفلسطينية حتى يتسنى لها القيام بأنشطتها. كما نأمل أن تتم الزيارة المقرر أن تقوم بها إلى المنطقة مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ماري روبنسون.

ولا بد من مواصلة الجهود المبذولة لتهدئة الوضع من جديد. وقد أوضح وزير الخارجية باول أن الولايات المتحدة ستواصل العمل على تحقيق وقف إطلاق النار. وتؤيد حكومة اليابان بقوة اهتمام الولايات المتحدة المستمر بالوضع، وسوف تبذل كل تعاون ممكن معها فيما تبذله من جهود. وتحث الحكومة اليابانية كلا من حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية على التجاوب مع جهود الولايات المتحدة، واتخاذ إجراءات حاسمة لتحقيق وقف إطلاق النار واستئناف العملية السلمية.

وندعو الطرفين مرة أخرى إلى القيام فورا بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما القرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢). ونحث إسرائيل على سحب قواتها من المدن الفلسطينية، بما فيها رام الله، حيث يوجد مقر الرئيس عرفات. علما بأن وضع الرئيس عرفات، الزعيم الشرعي للشعب الفلسطيني، تحت الحصار من شأنه أن يأتي بنتائج عكسية، ومن ثم فلا بد من إنهاء حصاره على الفور. ولقد أحطنا علما بالبيان الذي أدلى به الرئيس عرفات الأحد الماضي وهاجم فيه الإرهاب. ونأمل بإخلاص أن يتبع ذلك اتخاذ إجراءات ملموسة.

ومن الأمور الباعثة على القلق أيضا الوضع على طول الخط الأزرق. وتدعو حكومة اليابان جميع الأطراف إلى احترام الخط الأزرق وضبط النفس قدر الإمكان لتفادي تصاعد العنف في تلك المنطقة.

وقد طُرحت أفكار ومبادرات بناءة مختلفة لتعزيز السلام، بما في ذلك الاقتراح الذي قدمه الأمين العام إلى المجلس هذا الصباح. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل مناقشة تلك الأفكار والمبادرات بغية تحسين الوضع. واليابان، من جانبها، مصممة على بذل كل مساعدة ممكنة لتلك الجهود.

الرئيس (تكلم بالروسية): المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل إندونيسيا. وإني أدعوه إلى الجلوس على منضدة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ويدودو (إندونيسيا): إن مجلس الأمن يعقد هذه المناقشة المفتوحة حول هذا البند للمرة الثالثة خلال شهر نيسان/أبريل، مما يشهد على خطورة الوضع على الأرض في الأراضي المحتلة. ففي غضون أسابيع، اعتمد مجلس الأمن ثلاثة قرارات حول هذا الموضوع، هي القرارات ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢). غير أن إسرائيل لم تقم بعد بتنفيذ أي منها، وقد تفاقم الصراع مما ترتبت عليه عواقب تند عن الوصف على الشعب الفلسطيني، وتهدد استقرار وأمن منطقة الشرق الأوسط برمتها.

إننا نتلقى، بفزع متزايد، التقارير الواردة من مخيم جنين بشأن تذبيح أعداد كبيرة من المدنيين، وإيقاع دمار هائل بأراضيهم. فها هي تقارير شهود العيان الأولى الواردة من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، ومن المنسق الخاص للعملية السلمية للشرق الأوسط، السيد رويد - لارسين، تعكس مدى الكارثة الإنسانية المهولة حقا التي نزلت بمخيم جنين.

وفي هذا الصدد، فإننا نحث إسرائيل بقوة على القيام فورا بتنفيذ المتطلبات الثلاثة التي طرحها المنسق الخاص، وهي: رفع حظر التجول على الفور، وتوسيع المساعدة المقدمة من القوات الإسرائيلية للمشتغلين بالأعمال الإنسانية فيما يتعلق بالمعدات والاتصالات الأمنية، وتيسير تسليم إمدادات الماء والغذاء إلى السكان المحتاجين. وفي أي وضع من أوضاع الصراع، لا بد لأي أمة متحضرة أن تمتثل لالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي، وأن تسمح للوكالات الإنسانية بالوصول إلى المنكوبين، وهو ما نطالب إسرائيل أن تقوم به على الفور.

ثم إن عمليات حصار المدن الفلسطينية وغزوها، التي ما زالت مستمرة بلا هوادة، لا بد من وقفها فورا. وحتى هذه اللحظة، فإن السياسات العدوانية الإسرائيلية لم تثمر أي شيء يضمن الأمن، بل إنها قد أدت إلى انعدام الأمن لإسرائيل نفسها، وللفلسطينيين، ولسائر شعوب المنطقة: فذلك العدوان ينذر الآن بتوريط المنطقة المجاورة في الصراع بإذكائه مشاعر عميقة من الغضب، والاتياب، والإحباط بسبب المجازر التي تقترفها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني، وتجاهل إسرائيل التام لإدانة المجتمع الدولي لها.

وفي ضوء ما تقدم، لا يملك وفدي إلا أن يؤكد على الضرورة الحتمية لنشر قوة دولية على الأرض، بموجب الفصل السابع من الميثاق.

وختاما، يجدر بنا أن نؤكد من جديد أنه لا يمكن حل هذه الأزمة عسكريا. بل على العكس، فإن الأعمال العدوانية كانت لها نتائج مأساوية واضحة هي: القتل العشوائي، والتدمير الوحشي المتعمد للممتلكات، واستحكام معاناة الشعب الفلسطيني الذي يقاسي الاحتلال منذ ٣٥ عاما. وللخروج من هذه الورطة لا بد من انسحاب إسرائيل الكامل والفوري من جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة. فعندئذ فقط يتأتى التوصل إلى حل سياسي في إطار قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وبناء على مبدأ، الأرض مقابل السلام، ذلك المبدأ الذي ارتكز عليه

مؤتمر مدريد للسلام. وعندئذ فقط يمكن تحقيق هدف إقامة دولتين، إسرائيل وفلسطين، يعيش كل منها جنبا إلى جنب مع الآخر.

الرئيس (تكلم بالروسية): المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل جمهورية إيران الإسلامية. وإني أدعوه إلى الجلوس إلى منضدة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد نجاد حسينيان (إيران): شكرا سيدي الرئيس على عقدكم جلسة عامة أخرى بشأن الوضع الخطير في الأراضي الفلسطينية.

إن صِفَتَي ''رهيب'' و ''مريع'' هما من بين الصفات التي يستخدمها المشتغلون بالأعمال الإنسانية الطارئة وممثلو وسائل الإعلام لوصف الوضع في جنين وبعض المدن الأخرى في الضفة الغربية في أعقاب الفظائع التي ارتكبها الجيش الإسرائيلي. وقد وصف السيد رويد-لارسن، منسق الأمم المتحدة الخاص للعملية السلمية في الشرق الأوسط، الدمار الذي خلّفه الإسرائيليون بأنه ''أبشع مِن أن يُصدّق''. وفي ضوء مدى الدمار الذي تسببوا فيه، يَعظُم جرمهم ونيتهم الإجرامية بتعويقهم وصول أفرقة الإنقاذ والمساعدات الطارئة إلى المنطقة لمدة ١١ يوما كاملة. وقد اتضح الآن أكثر فأكثر، كما قال خبير مستقل في الطب الشرعي يعمل مع هيئة العفو الدولية، إنه قد ارتكبت مذبحة في جنين. وفي هذا الإطار، فإن من المرفوض أخلاقيا أن تُدعى الشخصية الإجرامية التي وراء هذه الجرائم رجل سلام ويُدّعى بأنه يمارس سياسة خارجية ترتكز على القيم.

وبناء على المعلومات التي ظهرت حتى الآن، فإنه ما من أدنى شك في أن قواعد السلوك في الحرب، والقانون الإنساني الدولي قد جرى انتهاكهما انتهاكا صارخا. ولا مجال للشك في أن أولئك الذين يقفون وراء الدمار والمذابح في جنين هم مجرمو حرب، ولا ينبغي السماح لهم بالهروب من العقاب، علما بأن أولئك الذين يقفون في طريق تسليم المجرمين إلى العدالة إنما يعوقون إقامة العدل، وسوف يذكر التاريخ أنهم شركاء في جريمة العدالة.

ولا يمكن على الإطلاق تبرير إخضاع جميع السكان المدنيين العُزَّل لعقوبة جماعية في منتهى القسوة. علما بأن ضحايا الجرائم الهمجية التي ارتكبت في مخيم جنين للاجئين وفي غيره كانوا بالفعل قد ذاقوا الأمرين من إذلال الإسرائيليين لهم واحتلالهم أراضيهم على مدى عقود من الزمان. وذنبهم الوحيد هو أنهم قاوموا إرادة القوة العدوانية المحتلة كما فعلت سائر الشعوب من قبل عبر التاريخ.

إن صور الفظائع التي ارتكبها الإسرائيليون في الأرض الفلسطينية المحتلة، والتي بثتها وسائل الإعلام وشاهدها الناس في شتى أنحاء العالم داخل غرف معيشتهم، قد أثارت الرأي العام العالمي. إن أصحاب المصالح الخاصة الذين يؤيدون الدعاية الإسرائيلية الرسمية، ويرحّلونها هنا وهناك، لن يؤثروا إلا في بضعة أشخاص حاقدين من أمثالهم، ولن يخدعوا سوى السذّج.

وفي أفغانستان، كان المجتمع الدولي لا يتعامل سوى مع مجموعتين، هما طالبان والقاعدة، اللتين احتلتا أفغانستان احتلالا، وقامتا بقمع الشعب الأفغاني، وحولتا الأراضي الأفغانية إلى قاعدة انطلاق للأعمال الإرهابية. ولم تكن لهما علاقة بالشعب الأفغاني الذي عارضهما بحزم منذ البداية. غير أننا في فلسطين نجد أمة بكاملها إما مرغمة من قِبَل الإسرائيليين على العيش في المنفى أو اتخذها الإسرائيليون رهينة وراحوا منذ عقود يعاملونها بوحشية مع سبق الإصرار والترصد. وأولئك الأفغان الذين قاوموا الاحتلال في الثمانينات من القرن العشرين أُطلق عليهم المناضلون في سبيل الحرية، وكانوا يلقون العون من المجتمع الدولي. كذلك، فإن أولئك الذين يواصلون الآن مقاومة احتلال

مماثل في الشرق الأوسط هم أيضا مناضلون في سبيل الحرية ومن الواضح أهم ليسوا إرهابيين، وينبغي للمجتمع الدولي أيضا أن يقدم لهم يد العون.

إن ما يحدث في جنين وفي غيرها في فلسطين هو جزء من مخطط إسرائيلي محبوك. فبعد أن أسقط الإسرائيليون ادعاءهم الفارغ بالسعي إلى السلام، ذلك الادعاء الذي ظلوا يرددونه سنوات عديدة، إذا بهم يعملون الآن بإصرار وترصد على تدمير القدرة المؤسسية الفلسطينية. فها هم يدمرون المؤسسات السياسية والاقتصادية الفلسطينية بغية العودة بها إلى المربّع رقم واحد، ويعطلون عملية التمكين التي كانوا قد بدأوها. ومن دواعي السخرية أهم، من ناحية، يدمرون وكالات الأمن الفلسطينية ويفرضون على مهندسها، السيد عرفات، الإقامة الجبرية، ويتوقعون، من ناحية أخرى، أن يوقف الفلسطينيون العنف.

وفي ضوء ما حدث مؤخرا في الأراضي المحتلة، فإنه يقع على عاتق المجتمع الدولي، ممثّلا في المجلس، مسؤولية أكبر عن اتخاذ تدابير فعالة لوقف الفظائع الإسرائيلية وقفا تاما.

وينبغي للمجلس، مع أخذ هذا الهدف بعين الاعتبار، أن يقوم، أولا وقبل كل شيء، بوضع نهاية لازدراء نظام الحكم الإسرائيلي لقرارات مجلس الأمن، مما يضعف من سلطته. فإلى الآن، وبعد مرور أسابيع على اعتماد القرارين ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢) لا يزال الإسرائيليون غير عابئين بهما.

وثانيا، ينبغي إنشاء لجنة تحقيق دولية يعهد إليها بالنظر فيما حدث في جنين وفي غيرها. ومن الضروري أن يقدم للعدالة أولئك الذين أمروا بجرائم الحرب وارتكبوها بالفعل ضد المدنيين. وقد فعل ذلك مجلس الأمن من قبل في حالتي يوغوسلافيا السابقة ورواندا. فلماذا لا يفعل ذلك في حالة فلسطين؟

ثالثاً، لقد طال الانتظار لوضع قوة متعددة الجنسيات على الأراضي الفلسطينية. ولو كانت قوة كهذه قد تقرر تشكيلها ونُشرت من قبل لأمكنها تفادي العنف الذي جرى مؤخراً ولأنقذت أرواح الكثير من البشر. وبالنظر إلى الظروف الجارية فإن من الأمور الحتمية إنشاء قوة دولية مسلحة تكلف بإنفاذ قرارات مجلس الأمن، وأي تردد من جانب المجلس فيما يتعلق بهذه المسألة سيؤدي إلى مزيد من سفك الدماء على أرض الواقع. وبالنظر إلى ما يبديه الإسرائيليون من عناد وازدراء، فنحن نرى أن اتخاذ المجلس لقرار متسم بالتصميم في إطار الفصل السابع من الميثاق هو الآن أشد ضرورة من أي وقت مضى.

الرئيس (تكلم بالروسية): المتكلم التالي في قائمتي هو ممثل جمهورية كوريا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كيم يونغ – موك (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): أود أولاً وقبل كل شيء أن أشكركم يا سيدي الرئيس على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة الحرجة في الشرق الأوسط.

وقد أعرب وفدي في بياننا السابق في هذه القاعة في الأسبوع الماضي عن انضمامه إلى سائر أعضاء الأمم المتحدة في حث المشاركين في العنف على وقفه فوراً والانتقال على وجه السرعة إلى عملية الحوار والمفاوضات من أجل التوصل إلى حل سلمي لهذه الأزمة. واليوم يكرر وفدي مطالبته قادة الطرفين بالشيء ذاته.

ويرحب وفدي بزيادة التدخل من جانب المجتمع الدولي، وخاصة بزيارة وزير خارجية الولايات المتحدة كولن باول للمنطقة والجهود التي يبذلها الفريق ''الرباعي''. ونرجو أن تعين هذه الجهود المبذولة على تحويل حلقة العنف المفرغة إلى وقف للنيران وحوار مجدٍ.

وأشد ما يثير قلق وفدي في هذه المرحلة هو تدهور الحالة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية، ولا سيما في مخيم جنين للاجئين. فالحالة الراهنة تدعو للرثاء. ولا يمكن لأحد تحت أي ظرف من الظروف أن يبرر هذا الاستخدام المفرط للقوة أو هذه المعاملة للمدنيين خارج نطاق القضاء. يضاف إلى ذلك أنه ينبغي ضمان سبل الوصول الكاملة أمام العاملين في مجال الحقل الإنساني الدولي لكي يقدموا الغوث اللازم للمناطق المتضررة ولمن فيها من المدنيين.

وفي هذا السياق، تهيب جمهورية كوريا بالأطراف المسؤولة أن تحترم القانون الإنساني الدولي وتمارس الحد الأقصى من ضبط النفس. كما نطالب بالتنفيذ الكامل والفوري لقراري مجلس الأمن ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢)، ونطالب خاصة بانسحاب القوات الإسرائيلية من المدن الفلسطينية.

ويثني وفدي على ما يبديه الأمين العام من تفانٍ وما يبذله من جهود دؤوبة لإحلال السلام في هذه المنطقة. ونشاركه الرأي في أن الحاجة ماسة في ظل هذه الظروف إلى وسائل فعالة لكفالة تنفيذ قرارات مجلس الأمن وغيرها من مبادرات السلام. ونرى أن اقتراحه هذا الصباح بإيفاد قوة متعددة الجنسيات إلى المنطقة جدير بإمعان النظر الجدي فيه من قِبل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالروسية): المتكلم التالي في قائمتي هو ممثل موريتانيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ولد داده (موريتانيا) (تكلم بالعربية): مرة أخرى تعقد جلسة مفتوحة لمجلس الأمن لمعالجة الأوضاع الناجمة عن إعادة احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية الخاضعة لحكم السلطة الوطنية الفلسطينية، وذلك في مخالفة صارخة للمعاهدات التي قطعتها على نفسها والتي أبرمتها مع منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الوحيد الشرعي للشعب الفلسطيني، ومع الرئيس الشرعي لفلسطين، السيد الرئيس ياسر عرفات.

هل يدل تكرار هذه الاجتماعات والجلسات على عجز هذا المجلس عن القيام بمهامه عندما يتعلق الأمر بقضية الشرق الأوسط؟ ولماذا؟ إن الوضع لم يعد يحتمل التململ والمناورات عندما نرى ما جرى من خراب ودمار في مخيم جنين وسائر المدن الفلسطينية المحتلة، وما ارتُكب من جرائم في حق المدنيين، من أطفال ونساء وشيوخ.

إن الجمهورية الإسلامية الموريتانية، التي أمِلت كسائر المجتمع الدولي في بيان مدريد الذي أصدره ''الرباعي''، وفي نجاح مهمة وزير الخارجية السيد كولن باول، تعرب عن شجبها لما لحق بالشعب الفلسطيني الشقيق من تنكيل وقتل وتدمير، من جراء هذا العدوان الوحشي الغير مبرَّر، وتطالب المجلس باتخاذ الإجراءات التالية.

أولاً، إرسال بعثة تحقيق دولية للأراضي الفلسطينية، وخاصة مخيم جنين، لتقصي الحقائق. ثانياً، فرض التطبيق الفوري لقراري مجلس الأمن ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢)، بما يضمن الانسحاب الكامل واللامشروط لإسرائيل من أراضي السلطة الفلسطينية، ويمكّن من مواصلة عملية السلام على أسسها الصحيحة المعروفة، وهي مرجعية مدريد، والقراران ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). ثالثاً، ضمان مزاولة المنظمات الإنسانية لنشاطاتها دون أي قيد أو شرط. رابعاً، إرسال قوة دولية لحماية الشعب الفلسطيني الأعزل. خامساً، الإسراع برفع الحصار عن مقر الرئيس ياسر عرفات، لتمكينه من مزاولة مهامه في خدمة الشعب الفلسطيني، وفي خدمة السلام الذي لم يبخل فيه بجهد ولم يقصّر في السعي إليه.

الرئيس (تكلم بالروسية): المتكلم التالي في قائمتي هو ممثل عمان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد السمين (عمان) (تكلم بالعربية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أتقدم لكم ولسائر أعضاء مجلسكم الموقر بالشكر على الاستجابة السريعة للطلب الذي تقدمت به المجموعة العربية لعقد هذا الاجتماع الطارئ لمناقشة الوضع المأساوي والمتدهور في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

على مدى أكثر من شهر ومجلسكم في حالة انعقاد شبه دائم لتدارس الوضع المتدهور في الأراضي العربية المحتلة. وأصدر مجلسكم الموقر العديد من القرارات، طالب من خلالها إسرائيل بوقف إطلاق النار وسحب قواتها دون إبطاء من الأراضي الفلسطينية التي أعيد احتلالها.

ولكن إلى يومنا هذا، وللأسف الشديد، لم تستجب إسرائيل إلى تلك المطالب والقرارات

بل على العكس من ذلك، وحسبما تطالعنا به وسائل الإعلام والتقارير الواردة من مواقع عمليات الجيش الإسرائيلي، كانت استجابة إسرائيل المزيد من التدمير وتوسيع الحملة العسكرية ضد المدن والأراضي الفلسطينية. علاوة على أن إسرائيل لم تستجب للنداءات المتكررة لمنظمات الإغاثة الإنسانية بالسماح لها بانتشال جثث القتلى وإسعاف الجرحى. هذا هو الواقع اليوم. وهذا هو رد إسرائيل على قرارات هذا المجلس.

وأمام وضع كهذا، نتساءل، كما يتساءل الآخرون، عن الخطوة القادمة التي يتعين فيها على هذا المجلس اتخاذها. وعما إذا كنا سنستمر نرقب ما يجري، ونعمد من وقت لآخر إلى استصدار بيانات الشجب والإدانة. إن هذا المجلس لهو مطالب، وفقا لنصوص الميثاق والمسؤوليات المناطة به، بتحمل مسؤولياته والتعامل بحزم وجدية مع تلك الدولة التي لا تعير قرارات هذا المجلس أي اهتمام، وتتصرف كأنما هي دولة فوق القانون.

إننا نقدر المسؤولية السياسية والأخلاقية التي تقع على عاتق أعضاء المجلس، ونعتبر أن كل دولة عضو في هذا المجلس تقع على عاتقها مسؤولية أمام التاريخ بحكم التفويض الذي منحته لها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للتصرف نيابة عنها من أجل صون السلم والأمن الدوليين، الأمر الذي يتطلب من هذا المجلس أن يتخذ من التدابير العملية ما يحمل إسرائيل على الانصياع لقرارات الشرعية الدولية.

لا شك أن الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة مأساوي، وهذا ما شهدت به الأمم المتحدة عبر وكالاتها المتخصصة العاملة في الميدان. وبالتالي، فإننا نحث الدول الراعية لعملية السلام وهذا المجلس على العمل على محاربة إرهاب الدولة الذي تمارسه سلطات الاحتلال الإسرائيلي، التي تجاوزت كل النداءات والدعوات وقرارات مجلس الأمن بوقف عملية التصفية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني.

وفي هذا السياق فإننا نطالب هذا المجلس، ونعيد التأكيد على أهمية اضطلاعه بمسؤولياته، بالموافقة على إرسال لجنة دولية على الفور للتحقيق في الجرائم التي يرتكبها الجيش الإسرائيلي، والتي تندرج في نطاق جرائم الإبادة والجرائم ضد الإنسانية، والتي تعمد إسرائيل جاهدة، في الوقت الراهن، على طمسها.

إن ما يحدث اليوم في جنين وبيت لحم وطولكرم ونابلس يشبه الوغى التي كانت تتعرض لها ما سمي بالمناطق الآمنة في البوسنة والهرسك، مثل غورادزة وسربرنتسه وتوسلا وغيرها على يد فئة لا تعير الشرعية الدولية أدنى اهتمام ولا تؤمن سوى بالقتل والبطش وسيلة لتسوية

النزاعات. وإننا ندعو مجلس الأمن هذا إلى اتخاذ ما يلزم من تدابير لتفادي وقوع كارثة إنسانية محيقة في مناطق أخرى.

وفي هذا المقام يعبر وفد بلادي عن استغرابه لمطالبة البعض الرئيس الفلسطيني المحاصر، الواقع على مرمى مدافع الدبابات، بالعمل على وقف العمليات الإرهابية المزعومة، بل بوقف إطلاق النار من الجانب الفلسطيني. إنه لأمر يبعث على التساؤل إن كان المطالبون بذلك من غير الإسرائيليين. إن أطروحات من هذا القبيل من شأنها بلا شك إعطاء الذرائع لإسرائيل لمواصلة ممارسة التنكيل بالشعب الفلسطيني، في انتهاك سافر للمواثيق والأعراف الدولية.

ودون الخوض في تفاصيل أخرى سبق لوفد بلادي أن عبر عنها إبان اجتماعات المجلس وتدارسه للوضع الخطير الذي تشهده الأراضي الفلسطينية المحتلة، أود في ختام بياني هذا أن أعبر عن تقديرنا ودعمنا لاقتراح الأمين العام بإرسال قوة متعددة الجنسيات إلى الأراضي المحتلة بشكل فوري لمنع تفاقم الوضع ومراقبة وقف إطلاق النار وضمان انسحاب إسرائيل من كافة المناطق المحتلة، مما يهيئ المناخ المناسب لعودة المفاوضات. وفي الوقت ذاته، نشدد على ضرورة أن يستصدر هذا المجلس قرارا بذلك يستند الى أحكام الفصل السابع من الميثاق، على غرار مواقف أخرى سبق للمجلس أن تعامل معها بكل جدية.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعضاء مجلس الأمن ما زالت أسماؤهم مدرجة على قائمتي. سأعلق الجلسة الآن حتى صباح الغد. وتلبية لرغبة وفد معين، سنعقد مشاورات الساعة ١٠/٠٠ صباحا، وسنستأنف الاجتماع بعد اختتام المشاورات مباشرة.

علقت الجلسة الساعة ١٩/٥٥.